الخطاب الاستيطاني – التوراتي تجاه الضفة الغربية
قراءة في خطاب الجيش الإسرائيلي والمستوطنين

إعداد وترجمة: وليد حباس

تقديم: أنطوان شلحت

83 أوراق إسرائيلية

مدار MADAR

سلسلة أوراق إسرائيلية (٨٣)

آب ٢٠٢٤
صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المراسلات: «مدار» – فلسطين – رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون

ص.ب: 1959 رام الله
02-2966201
02-2966205
www.madarcenter.org
Madar@madarcenter.org
Markaz.madar
Madarcenter01
Madar_center
Markaz.madar
Madarcenter1
Soundcloud.com/madarcenter

الإخراج والطباعة:

مؤسّسة الأيام

رام الله ـ فلسطين، ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس :٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.ps
E-mail:info@al-ayyam.ps

صورة الغلاف: مستوطنون من مستوطنة كوخاف هشاحر المقامة على أراضي الفلسطينيين شرق رام الله يسيرون على الطريق المؤدي لقرية الطيبة في تشرين الثاني من العام 2023، حيث شهدت القرى المحيطة بالمنطقة سلسلة اعتداءات استيطانية.
(الصورة عن: واشنطن بوست)

المحتـويـــــات

مقدمة ٧

حول آخر مستجدات الخطاب الإسرائيلي بشأن مأسسة الضم والأبارتهايد/ أنطوان شلحت **٩**

طبيعة الخطاب الاستيطاني- التوراتي تجاه الضفة الغربية/ وليد حباس **٢٧**

النص الأول: الضفة الغربية أو يهودا والسامرة- تغيير الاسم الرسمي في تموز ١٩٦٨/

(الأرشيف الوطني الإسرائيلي) **٣٤**

النص الثاني: "السياسة البديلة في يهودا والسامرة"/ (كوبي أليراز) **٣٨**

النص الثالث: لماذا لا يزال الوجود الإسرائيلي في المناطق [المحتلة] يسمى "احتلالًا"؟/

(شارون آفينوعام) **٦٨**

النص الرابع: خمسون عامًا من الحكم العسكري في الأراضي المحتلة/ (شلومو غازيت) **٨٤**

مقدمة

تقدم هذه الورقة ترجمة لأربعة نصوص إسرائيلية مختارة تسلط الضوء على الخطاب الاستيطاني–التوراتي المتعلق بالضفة الغربية أرضًا وسكانًا. ونحن نصف الخطاب الإسرائيلي بأنه استيطاني– توراتي لأنه يستند إلى مركبين متضافرين، كما يتجلى في النصوص المرفقة: المركب الاستيطاني–الاستعماري (يقوم على تفوقية المستوطن وأحقيته في الأرض مقابل دونية الأصلاني وضرورة إقصائه عن المكان) والمركب التوراتي (يقوم على رواية يهودية "مقدسة" لا ينبغي للبشر مجادلتها وهي رواية ترافق المركب الاستيطاني لِوَهبه "أخلاقية" و"رسالة سامية").

تبدأ هذه الورقة الإسرائيلية بتوطئة كتبها مدير وحدة المشهد الإسرائيلي في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) أنطوان شلحت، تضع النصوص المترجمة في سياق تاريخي يشدد على راهنيتها، خصوصًا في أعقاب تشكيل حكومة اليمين الاستيطانية، التي تعمل بشكل حثيث على ضم الضفة الغربية، بهدي من خطة الحسم التي وضعها سموتريتش في العام ٢٠١٧. ثم تقدم الورقة مراجعة نقدية في مفهوم الخطاب في سياق الاستعمار الاستيطاني، بالتركيز على العوامل التي تساهم في تشكيله. أما القسم الأكبر من هذه الورقة، فتشغَلُه النصوص المترجمة.

النص الأول بعنوان "الضفة الغربية أو يهودا والسامرة – تغيير الاسم الرسمي في تموز ١٩٦٨"، وهو ورقة من أرشيف دولة إسرائيل، تروي جانبًا من نقاش داخل الحكومة الإسرائيلية لاستبدال اسم الضفة الغربية باسم يهودا والسامرة. في محاولة الحكومة الإسرائيلية إعادة تكوين المكان والجغرافيا وفق رواية توراتية، فإن الأهمية لا تقتصر على إنشاء خطاب

جديد وحسب، وإنما في أن مفهوم "يهودا والسامرة" يستبطن فكرة أن أصحاب الحق في الأرض هم، بطبيعة الحال، "شعب إسرائيل".

النص الثاني بعنوان "السياسة البديلة في يهودا والسامرة"، كتبه أحد قيادات التيار الاستيطاني القومي المتشدد، الذي يتنقل بين العديد من المناصب الاستشارية الحساسة المتعلقة بمصير الضفة الغربية. يقدم النص وجهة نظر المستوطنين التوراتيين حول الضفة الغربية الذين يعتبرونها جزءًا لا يتجزأ من وطن أجدادهم، وأن استيطانهم/ عودتهم إليها قائم على تفويض إلهي وتعبير عن بداية الخلاص. وبشكل لا ينفك بتاتًا عن الرواية التوراتية حول ما يسمى الحق اليهودي بالأرض، يتضمن هذا الخطاب مركبًا استعماريًا-استيطانيًا يتراوح بين المطالبة بالمزيد من السيطرة على الفلسطينيين وطمس حقوقهم السياسية في أحسن الحالات وبين تهجيرهم أو محوهم من المكان في أسوئها.

النص الثالث بعنوان "لماذا لا يزال الوجود الإسرائيلي في المناطق [المحتلة] يسمى احتلالًا؟"، لشارون آفينوعام. يدّعي النص أن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية لا تنطبق عليه معايير القانون الدولي الذي يعرف "الاحتلال العسكري"، وبالتالي فهو ليس احتلالًا. ويتم دعم هذا الخطاب من خلال الحجج والتفسيرات القانونية الانتقائية.

النص الرابع بعنوان "خمسون عامًا من الحكم العسكري في الأراضي المحتلة"، كتبه شلومو غازيت، وهو شخصية رئيسة في الإدارة الاستعمارية، إذ كان من أوائل منسقي اللجنة الوزارية في الأرض المحتلة- والمعروفة لاحقًا بـ "وحدة المنسق". يصف النص نظام السيطرة والقمع الإسرائيليين، ويستعرض تطور الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، بما يشمل مساعي «تطبيع» حياة السكان الفلسطينيين، وتطبيق سياسة عقابية وقت الحاجة، وإدارة «حكيمة» تهدف إلى التوزان بين "الحق" في الاستيطان (والجيش يقدم نفسه على أنه صاحب موقع غير سياسي تجاه الاستيطان) وطموحات الفلسطينيين السياسية التي يمكن قمعها تارة أو إدارتها تارة أخرى.

توطئة

حول آخر مستجدات الخطاب الإسرائيلي بشأن مأسسة الضم والأبارتهايد!

أنطوان شلحت

تصدر هذه الورقة الإسرائيلية بعد وقت قليل من إعراب جهات قانونية في إسرائيل عن اعتقادها بأن قيام الحكومة الإسرائيلية، في أيار ٢٠٢٤، بنقل السيطرة على إدارة مناطق الضفة الغربية من الجيش إلى أيدي المستوطنين، من خلال تعيين نائب لرئيس الإدارة المدنية يكون تابعًا لوزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش (رئيس "الصهيونية الدينيّة") الذي هو وزير ثان في وزارة الدفاع ومستوطن في أراضي ١٩٦٧، ينطوي على ما يمكن اعتباره بمثابة انتقال من حالة الاحتلال العسكري المؤقت إلى حالة ضم مدني دائم. فبهذا التعيين ستكون للمستوطنين سيطرة تامة على مسائل البناء في المستوطنات، وعلى مسألة هدم منازل الفلسطينيين، إلى جانب ضمان مبالغ هائلة من الميزانية الأمنية لحراسة المستوطنات. والهدف من هذه الخطوة، حسبما أعلن سموتريتش نفسه، هو إحباط فرصة إقامة دولة فلسطينية بصورة نهائية. وفي تسجيل نقلته صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية (نهاية تموز ٢٠٢٤) قال سموتريتش: "إن هذا الأمر هائل جدًا. ومثلُ هذه التغييرات سوف تغيّر الشيفرة الوراثية للنظام"، كما أكد أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على عِلم بالخطة، ويتعاون معها بصورة تامة.

وبموجب ما تؤكد بعض تلك الجهات القانونيّة [ومنها منظمتا "يش دين (يوجد قانون)" وجمعية حقوق المواطن] ينظّم القانون الدولي وضع الاحتلال بصفته إدارة مؤقتة للأراضي من جانب قوة الاحتلال، ويمنع منعًا باتًا الضم من طرف واحد. وهذا ليس

مجرد حظر، بل قاعدة مركزية الهدف منها منع استخدام القوة، إلّا من أجل الدفاع عن النفس. وإذا أمسى من الواضح أنه لا يمكن تحقيق السيادة بواسطة القوة فستقلّ حوافز الحروب. والمقصود هنا مبدأ هو جزء أساس من نظام عالمي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وجوهره كبح الحروب. والهدف من القانون الذي يدعو إلى إدارة أراضٍ محتلة من جانب حكم عسكري، وليس مباشرة من حكومة الاحتلال، هو وضع حاجز معيّن بين مواطني دولة الاحتلال وبين السلطة في الأراضي المحتلة. يستند هذا الترتيب إلى فهم مفاده أن الجيش أقل التزامًا بالاعتبارات السياسية من وزارات حكومة منتخبة وملزمة بها. غير أن نقل صلاحيات الحاكم العسكري إلى موظفين من حكومة الاحتلال ونوابها يخلق سيطرة مباشرة لمواطني دولة الاحتلال على الأراضي المحتلة، وعمليًا يوسع الخطوط السيادية إلى داخل المناطق المحتلة، أي الضم. وهذا ما نجح سموتريتش فيه، فلقد أبعد الجيش تمامًا عن عملية اتخاذ القرارات بشأن كل ما ليس له علاقة مباشرة بالأمن في الضفة الغربية، وعمليًا بدأ بتطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة، أي الضم. وسيكون لذلك تداعيات على حقوق الفلسطينيين لأن القيود التي فرضها الجيش للحؤول دون نهب أراضي الفلسطينيين وإيذائهم ستزول الآن، وهي بالطبع قليلة جدًا.

في واقع الأمر، منذ تولي الحكومة الإسرائيلية الحالية مقاليد الحُكم في نهاية العام ٢٠٢٢ تشهد الضفة الغربية أكبر حركة استيطان فيها منذ بدايات حركة «غوش إيمونيم» العام ١٩٧٤. وينعكس ذلك في الوقائع التالية:

- اعتراف الحكومة بـ١٣ بؤرة استيطانية حصلت على مكانة مستوطنات جديدة؛
- إقامة عشرات المزارع والتلال التي تُستخدم للرعي والزراعة وتمتد على مساحة مئات الآلاف من الدونمات؛
- حركة بناء لعشرات ألوف الوحدات السكنية في مستوطنات الضفة الغربية؛
- شق آلاف الكيلومترات من الطرقات الجديدة والتحويلات وساحات المرور والإشارات

وتغيير جذري في المواصلات؛

- مضاعفة "كتائب الدفاع" واتخاذ إجراءات تحسّن الاستجابة العملانية لعمليات دفاعية في كل المنطقة؛
- إخلاء آلاف الخيام البدوية وطرد سكانها بمساعدة مجموعات "شبان التلال"؛ سلسلة عمليات هجومية في مدن الضفة الغربية؛
- ما توصف بأنها "ثورة العمل العبري" في المستوطنات التي آلت إلى منع دخول عمال عرب إلى إليها واستبدالهم بعمال يهود أو أجانب.

ومثلما يؤكد قادة المستوطنين، فإنه بهذه الإجراءات "بدأت ثورة استيطانية جديدة ستؤدي بسرعة إلى تحقيق رؤيا أرض إسرائيل الكاملة".

ومع مواصلة حرب الإبادة على قطاع غزة لا تلوح في الأفق الإسرائيلي أي مؤشرات إلى بديل عن هذه السياسة، فضلًا عن استمرار تماسك ائتلاف الحكومة اليمينية الكاملة، التي شخّص العالم الكيميائي الإسرائيلي أهارون تشاحنوفر، الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء العام ٢٠٠٤، الوقود الذي يشغّل محركاتها بأن نصفه مؤلف من الفساد والمصالح السياسية والشخصية لرئيسها نتنياهو، فيما نصفه الآخر مؤلف من الأفكار المسيانية والقومية المتطرفة التي يتبناها تيار الصهيونية الدينية ويحاول فرضها بالقوة على كل مفاصل الدولة، وكذلك على الجيش والشرطة وسائر الأذرع الأمنيّة ("يديعوت أحرونوت"، ١/ ٨/ ٢٠٢٤).

في واقع الأمر، ومثلما سبق لنا الإشارة في منشورات مركز «مدار»، فور توقيع الاتفاقيات الائتلافية بين حزب الليكود وأحزاب "الصهيونية الدينية" بزعامة بتسلئيل سموتريتش، و"عوتسما يهوديت" ("قوة يهودية") بزعامة إيتمار بن غفير، و"نوعام" بزعامة آفي ماعوز (وهي ثالوث أحزاب إسرائيلية يمينية متطرفة خاضت الانتخابات للكنيست الخامس والعشرين يوم ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢ ضمن قائمة تحالفية باسم "قائمة الصهيونية الدينية")، أشير في أبرز عناوين وسائل الإعلام الاسرائيلية إلى تداعيات هذه الاتفاقيات على راهن

مشروع الاستيطان الإسرائيلي في أراضي ١٩٦٧، والذي يعوّل عليه اليمين المتطرف لدفن ما يسمى بـ "حل الدولتين" بادعاء أن هذا الحلّ يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، وكذلك تمهيدًا لضم ما يعرف بمناطق ج في الضفة الغربية إلى إسرائيل وحصر نفوذ السلطة الفلسطينية التي تجسّد "الحكم الذاتي الفلسطيني" في مناطق أ و ب.

وقد وقعت هذه الاتفاقيات في مطلع كانون الأول ٢٠٢٢، وفي يوم ٢٨ من الشهر نفسه وضع رئيس الحكومة الإسرائيلية المُكلّف، بنيامين نتنياهو، لمسات أخيرة على ائتلافه المُكوّن من أحزاب تيار الصهيونية الدينية المذكورة، وأحزاب اليهود الحريديم المتزمتين دينيًا، حيث تم تحديد الخطوط الأساسية التوجيهية للحكومة التي تشدّد، من بين أمور أخرى، على «حقّ الشعب اليهودي الحصري وغير القابل للتصرّف في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، وتشمل تعهّدات بتعزيز الاستيطان في "الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)". وغداة ذلك اليوم، أدّت الحكومة الإسرائيلية الجديدة اليمين القانونية في الكنيست.

وفي الاتفاقيتين الائتلافيتين المنفصلتين مع حزبي "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت»، التزم حزب الليكود من حيث المبدأ، بفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق يهودا والسامرة، مع مراعاة اعتبارات رئيس الحكومة في ما يتعلق بـ "التوقيت وتقييم المصالح الوطنية والدولية لدولة إسرائيل". وفي هذا الاتفاق تعهّد نتنياهو أيضًا بشرعنة البؤر الاستيطانية التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية حاليًا غير قانونية.

على صعيد آخر، جرى التعهد في الاتفاقيات الائتلافية بالحفاظ على قضايا الوضع الراهن التي تتعلق بالدين والدولة بما في ذلك ما يرتبط بالأماكن المقدسة. كما ورد فيها أن الحكومة "ستتخذ خطوات لضمان الحوكمة واستعادة التوازن المناسب بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية"، وفي سبيل ذلك ستقوم الحكومة بسن «فقرة التغلّب» التي من شأنها أن تسمح للكنيست بإعادة تشريع قوانين ألغتها المحكمة الإسرائيلية العليا باعتبارها تتعارض مع قوانين أساس إسرائيل شبه الدستورية. ولا تشمل الخطوط العريضة للائتلاف

التزامًا بالحفاظ على إسرائيل كـ "دولة ديمقراطية»، حيث يرد فيها أن الحكومة «ستحافظ على الطابع اليهودي للدولة وعلى تراث إسرائيل، وستحترم ممارسات وتقاليد أفراد جميع الأديان في البلد وفقًا لقيم ‹وثيقة الاستقلال".

وتنصّ بعض الاتفاقيات على إعداد تشريع لتعديل "قانون العودة" الإسرائيلي الذي يحكم سياسة الهجرة، من أجل جعل الحصول على حقوق هجرة تلقائية لأشخاص غير يهود أمرًا أكثر صعوبة. كما تنصّ على تعديلات لرفض شرعية التحوّل إلى اليهودية بحسب إجراءات تيارات غير أرثوذكسية تتم في إسرائيل. وجرى التنويه بأن كلا هذين التغييرين يهدّدان بمس علاقات إسرائيل مع اليهود في الشتات الذين ينتمي ملايين منهم إلى تيارات غير أرثوذكسية داخل اليهودية.

وشملت التعيينات الرئيسية في الائتلاف الحكومي تعيين عضو الكنيست عن حزب الليكود يوآف غالانت، وهو لواء سابق في الجيش الإسرائيلي، وزيرًا للدفاع. وسيكون إلى جانبه في وزارة الدفاع بتسلئيل سموتريتش من حزب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية"، الذي يدعم فرض السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية بدون حقوق متساوية للفلسطينيين، وسيُمنح صلاحيات واسعة النطاق في ما يتعلق بـ "الشؤون المدنية للمستوطنات اليهودية" والفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وسيتولى إيتمار بن غفير رئيس حزب "عوتسما يهوديت"، الشبيه من ناحية أيديولوجية بحزب "الصهيونية الدينية"، منصب وزير الأمن القومي مع سلطة غير مسبوقة على الشرطة. وتمّ في الكنيست تسريع سنّ القوانين التي تمكّن سموتريتش وبن غفير من تولي هذين المنصبين الموسعين.

ولعلّ أول ما تتعيّن الإشارة إليه هو أن هناك إجماعًا لدى مؤسسات حقوق الإنسان الإسرائيلية على أن الاتفاقية الائتلافية بين الليكود وحزب "الصهيونية الدينية" تنطوي على أبعاد بعيدة المدى في كل ما يتعلّق بالاحتلال الإسرائيلي في أراضي ١٩٦٧، بما في ذلك جعل القانون الإسرائيلي ساريًا على المستوطنين، وتعميق الفوقية اليهودية في الضفة الغربية

التي ترسّخ نظام الأبارتهايد، على حدّ ما جاء مثلًا في بيان صادر عن "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل".[1]

وبموجب هذا البيان، تنصّب الاتفاقية رئيس "الصهيونية الدينية" سموتريتش حاكمًا شبه مطلق في كل ما يرتبط بالضفة الغربية، وتتسبّب بتحييد كل التوازنات والكوابح القليلة القائمة التي تهدف إلى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي. وكي يتنصّل رئيس الحكومة من حملات النقد التي قد يجرّها مجرّد تعيين سموتريتش وزيرًا للدفاع- كما طالب- فقد التجأ إلى سحب ما يعرف بصلاحيات وزير الدفاع المتعلقة بالمستوطنين الإسرائيليين في أراضي ١٩٦٧ ونقلها إلى حزب "الصهيونية الدينية" بما من شأنه أن يخدم أجندة ضمّ تلك الأراضي.

ويكفي لتقديم نموذج على ما نقصد أن نتوقف عند قرارين اتخذتهما الحكومة الإسرائيلية بهذا الشأن خلال الفترة القصيرة التي انقضت منذ بداية ولايتها القانونية في أواخر كانون الأول ٢٠٢٢.

القرار الأول هو ذلك الذي صادقت عليه الحكومة يوم ١٨ حزيران ٢٠٢٣ وينص، عمليًا، على منح سموتريتش، بصفته يشغل أيضًا منصب وزير ثانٍ في وزارة الدفاع، السيطرة الكاملة على الموافقة على تخطيط أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية. ووفقًا للقرار الجديد، وهو تعديل لقرار حكومي صدر العام ١٩٩٦، سيتم تقليص مراحل المصادقة العديدة، التي كانت مطلوبة حتى الآن من وزير الدفاع للموافقة على المخططات الرئيسة لتخصيص الأراضي، إلى موافقة واحدة مطلوبة فقط، وستأتي هذه الموافقة الآن من سموتريتش في دوره الثانوي كوزير في وزارة الدفاع.

---

١ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل: الاتفاقية الائتلافية بين الليكود و"الصهيونية الدينية"- ماذا تعني بالنسبة إلى الأراضي المحتلة، ٥/ ١٢/ ٢٠٢٣. أنظر/ ي الرابط: https://www.acri.org.il/post/__847

وقد أشاد زعماء المستوطنات بسموتريتش ونتنياهو لدفعهما بهذا التغيير قدمًا والموافقة عليه، ورحبوا بعملية المصادقة، وأكدوا أنها ستجعل الموافقة على التخطيط في الضفة الغربية روتينية وأشبه بالتخطيط داخل "الخط الأخضر".

في المقابل شجبت مجموعات معارضة للاستيطان القرار، وأكدت أنه يشكّل ضمًا فعليًا للضفة الغربية، وسيسمح بتوسيع المستوطنات من دون رادع.

وبحسب التعديل، تم محو بند رئيس في قرار سابق للحكومة بهذا الشأن، يتطلب موافقة وزير الدفاع قبل أن تتمكن لجنة التخطيط من عقد جلسات استماع بشأن المخطط الرئيس المقترح لاستخدام الأراضي. وفي السابق، كانت هناك خمس مراحل على الأقل في عملية التخطيط تتطلب تفويضًا من وزير الدفاع. ومن الناحية العملية، كانت هذه العملية تعني أن التخطيط لتوسيع المستوطنات أو شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية يتطلب مشاركة المستوى السياسي في كل مرحلة. وبموجب القرار المعدل، يحتاج الوزير فقط إلى إعطاء موافقته مرة واحدة أو مرتَين كحد أقصى في أوضاع معينة من أجل المضي قدمًا، وهذا يعني أن العملية يمكن أن تتقدم بسرعة أكبر.

وقالت حركة "السلام الآن" إن هذا القرار سياسي ويهدف إلى القضاء على إمكان حل الدولتَين، وأكدت أن إسرائيل تتجه نحو الضم الكامل للضفة الغربية، ولا تنوي السماح لأي اعتبارات أمنية أو دبلوماسية بأن تمنع ذلك.

وكان سموتريتش قد أكد قبل اتخاذ القرار أن اللجنة العليا للتخطيط والبناء في الإدارة المدنية الواقعة تحت سلطته ستُجري مداولات بشأن الموافقة على بناء نحو ٤٥٦٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية. وقال سموتريتش إن هذه الوحدات، إلى جانب مشاريع التخطيط الأُخرى التي تم تطويرها في وقت سابق من العام ٢٠٢٣، **جعلت الأشهر الستة منذ إقامة هذه الحكومة تسجّل رقمًا قياسيًا في معدل تخطيط البناء في المستوطنات خلال العقد الماضي.**

وقالت صحيفة "هآرتس"، في مقال افتتاحي أنشأته يوم ١٩ حزيران ٢٠٢٣ تحت عنوان "بتسلئيل سموتريتش وزير الأبارتهايد"، إنه بينما يتوجه الانتباه العام نحو قوانين الانقلاب القضائي، ويتم توجه قوة الاحتجاج والمعارضة إلى كبح هذا الانقلاب، يوسع المستوطنون مشروعهم الاستيطاني ويستعدون لضم الأراضي المحتلة، ويمحون "الخط الأخضر" الذي وصفته بأنه "خط السيادة الإسرائيلية الذي يستند إليه حل الدولتَين لشعبَين".

ورأت الصحيفة أن ما صادقت عليه الحكومة هو قرار يقصّر عملية الحصول على موافقة على البناء في المستوطنات، ونقل صلاحية الموافقة على عمليات البناء إلى سموتريتش الوزير في وزارة الدفاع. وأشارت إلى أن المستوطنين نجحوا، بعد ٢٧ عامًا، في تغيير نهج الآليات المتبعة، وأن الحكومة قرّرت منح مستوطن مسياني، من مؤيدي "أرض إسرائيل الكاملة"، والفوقية اليهودية، القدرة على تسريع البناء في المستوطنات.

وبرأي "هآرتس"، مع أن البناء في المستوطنات لم يتوقف إلا أن كل عملية بناء كانت تحتاج إلى موافقة المستوى السياسي، الذي شكّل آلية تسمح أحيانًا بوقف البناء، وخصوصًا في حال التعرّض إلى ضغوط دولية. غير أن هذا التغيير سيزيل القيود، ويسرّع من البناء، ويعطي سموتريتش صلاحية الموافقة على التخطيط بدلًا من وزير الدفاع كما وعد في الاتفاقات الائتلافية، عندما باع نتنياهو الدولة لإقامة حكومة بأي ثمن. ومعنى هذا أن مجلس التخطيط الأعلى يستطيع مناقشة الخطط الهيكلية من دون موافقة المستوى السياسي لكل مرحلة. بكلمات أُخرى، سيقرر المستوطنون بأنفسهم، وستقف الدولة معهم لاحقًا. وخلصت الصحيفة إلى القول: أدرك سموتريتش والمستوطنون جيدًا أن اعتماد نتنياهو المطلق على اليمين المتطرف هو فرصة تاريخية بالنسبة إليهم، وهم يحاولون استغلال كل لحظة للسيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية للبناء، ولتغيير الواقع على الأرض بصورة لا عودة فيها، وتأسيس دولة الأبارتهايد الكبرى من البحر إلى نهر الأردن. إن الأزمة التي تعاني جرّاءها إسرائيل أعطت المستوطنين ومشروعهم المدمر فرصة من ذهب. ويتعين

على الجميع إدراك أن الانقلاب القضائي هو فقط أداة، بينما الضم والأبارتهايد هما الهدف.

أمّا القرار الثاني فهو مصادقة الكنيست الإسرائيلي يوم ٢١ آذار ٢٠٢٣ بالقراءتين الثانية والثالثة على إلغاء بنود من "قانون الانفصال [فك الارتباط] عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية" الذي جرى سنّه العام ٢٠٠٥، وهو ما يمهّد لإعادة إقامة ٤ مستوطنات في شمال الضفة أُخليت قبل ١٨ عامًا. ويلغي القانون قرار الانفصال عن مستوطنات "غانيم" و"كديم" و"حوميش" و"سانور"، التي تم تفكيكها العام ٢٠٠٥، وينص على إلغاء العقاب الجنائي المفروض على المستوطنين الذين يدخلون إلى هذه المستوطنات أو يقيمون بها. وهو القانون الذي دانته حتى الولايات المتحدة على لسان نائب الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية فيدانت باتل، الذي قال إن واشنطن منزعجة للغاية من هذا التحرك للكنيست، وأن تعديل القانون استفزازي بشكل خاص، ويؤدي إلى نتائج عكسية لجهود استعادة الهدوء، كما شدّد على أن الولايات المتحدة قلقة بشدة حيال تبنّي الكنيست لهذا القانون، مشيرًا إلى أن حكومة أريئيل شارون كانت قدمت في صيف ٢٠٠٥ التزامات لواشنطن تعهدت فيها بمنع التراجع عن قانون الانفصال عن قطاع غزة والمستوطنات الأربع في شمال الضفة.

ويهدف هذا القانون الذي قدمه أساسًا يولي إدلشتاين، عضو الكنيست من حزب الليكود ورئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، إلى إلغاء بنود في القانون المذكور كانت تحظر على المستوطنين دخول نطاق ٤ مستوطنات أخليت في الضفة الغربية المحتلة في العام ٢٠٠٥، وهي مستوطنات جانيم وكديم وحومش وسانور، على نحو يفتح المجال أمام إعادة توطينها من جديد.

وكان إلغاء هذه البنود جزءًا من الشروط التي وضعتها أحزاب اليمين الدينيّ المتطرف لقاء الانضمام إلى ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

ويُعدّ القانون عنصرًا حيويًا في مسعى الحكومة الإسرائيلية الذي يرمي إلى إضفاء الشرعية

على بؤرة حومش الاستيطانية غير القانونية، التي حاول المستوطنون مرارًا إعادة بنائها. وقالت جمعيات إسرائيلية متخصصة في مراقبة الاستيطان في الأراضي المحتلة ومعارضون لمشروع القانون إنه سيُستخدم من أجل توسيع النشاط الاستيطاني في المنطقة بشكل عام، وسيؤدي إلى ضم فعلي لأجزاء كبيرة من أراضي الضفة الغربية.

وجاءت مصادقة الكنيست بعد أن وافقت الحكومة على تشريع ٩ بؤر استيطانية غير قانونية، وعقب مصادقتها على خطط لبناء أكثر من ٧٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات. وفي كانون الثاني ٢٠٢٣، بلّغت الحكومة المحكمة الإسرائيلية العليا بأنها تراجعت عن التزامها السابق بإخلاء حومش، وبدلًا من ذلك هي تسعى لتشريع البؤرة الاستيطانية من خلال إلغاء المادة ذات الصلة من قانون الانفصال الذي أُقرّ في العام ٢٠٠٥. وقد ورد ذلك في إطار ردّ الحكومة على طلب التماس قدمته إلى هذه المحكمة منظمة «يش دين» المناهضة للاستيطان، وطالبت فيه بإزالة البؤرة الاستيطانية والسماح للسكان الفلسطينيين في قرية برقة المجاورة بالوصول إلى أراضيهم الخاصة التي أقيمت البؤرة الاستيطانية في داخلها.

من الجدير أن يُقال عند هذا الحدّ بأن حزب الليكود نفسه يبدو جاهزًا تمامًا، ومنذ فترة طويلة، لاتخاذ مثل هذه الخطوة حتى من دون اشتراطها من طرف أحزاب اليمين الدينيّ المتطرف. ولعل من أقرب العلائم على هذه الجهوزيّة، إذا ما شئنا تذكير من يحتاج إلى إنعاش الذاكرة، مصادقة مركز هذا الحزب بالإجماع في نهاية العام ٢٠١٧ على فرض "السيادة الإسرائيلية على مناطق المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)". ففي إثر تلك المصادقة، قال رئيس مركز الحزب، الوزير حاييم كاتس، إن هذه المناطق هي جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل وستظل تحت سيادة دولة إسرائيل إلى أبد الآبدين. وشارك في جلسة المركز آنذاك أغلبية وزراء الليكود، ولكن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تغيّب عنها. وقال الوزير جلعاد إردان في حينه إن هناك الآن رئيسًا أميركيًا (دونالد ترامب)

يدرك بكل جلاء أن الاستيطان اليهودي في أراضي ١٩٦٧ ليس عقبة أمام السلام، بل إن العقبة كامنة في الرفض والتحريض الفلسطينيْن، ودعا إلى عدم تفويت هذه الفرصة. وأشاد حزب "البيت اليهودي" بهذا القرار، كما أشاد به رئيس الكنيست في ذلك الوقت يولي إدلشتاين مشيرًا إلى أن إعلان الرئيس الأميركي ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل هو بداية حقبة جديدة في تاريخ الصراع مع الفلسطينيين.

وفي إطار التعقيب على ذلك قال رئيس حزب العمل وتحالف "المعسكر الصهيوني" في حينه آفي غباي إن منتسبي الليكود من مستوطنات الضفة الغربية استكملوا الاستيلاء على هذا الحزب وهم يوضحون الفارق بين "مبدأ ضم ملايين الفلسطينيين وموقف ‹المعسكر الصهيوني› المنادي بالانفصال عنهم"، على حدّ تعبيره. كما نوهت حركة «فتح» بأن هذا القرار يؤدي إلى إنهاء بقايا "عملية السلام"، وشدّدت على أن هذه الخطوة هي بمثابة نسف لكل الاتفاقيات الموقعة واستفزاز لا يمكن السكوت عنه، كما أنها تشكل انتهاكًا صارخًا لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

في ذلك الوقت تعالت أيضًا أصوات، حتى من جانب بعض المؤيدين لليكود، اعتبرت قرار مركز الحزب بمثابة حدث مفصليّ، كونه يرمز إلى تحوّل الليكود إلى فرع من تيار "الصهيونية الدينية" الذي يتبنى مقاربة مسيانية. ووفقًا لما قاله بعض هؤلاء، وظهر على صفحات جريدة "يسرائيل هيوم"، على ناخبي الليكود المعتدلين الذين ينتخبونه من أجل المحافظة على الوضع القائم، الستاتيكو، إلى أن يجري التوصل إلى تسوية للانفصال عن الفلسطينيين، أن يفهموا أن هذا الحزب لم يعد يشكل خيارًا بالنسبة إليهم، فقد تحوّل برأيهم من حزب يميني براغماتي إلى حزب يميني متطرف، يفضّل "سلامة أرض إسرائيل" على "سلامة شعب الدولة".

في ضوء هذا، يمكن القول إن القانون الجديد الذي يهدف إلى إلغاء الأقسام المتعلقة بشمال الضفة من "قانون الانفصال"، مُضافًا إلى ما سبقه من نصوص وقرارات اتخذها الليكود،

يُقدّم أكثر من علامة يمكن الاهتداء بها في طريق البحث في التحولات التي طرأت على هذا الحزب وجعلته أكثر يمينية وتدّينًا مما كان عليه حتى الآن.[٢]

تذكير: "خطة الحسم" السموتريتشية

في يوم ١٩ آذار ٢٠٢٣ نفى سموتريتش وجود شعب فلسطيني، وذلك بعد تصريحات دعا فيها إلى محو بلدة حوارة في نابلس. وقال خلال مشاركته في أمسية في العاصمة الفرنسية باريس: "لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني، فهو اختراع وهمي لم يتجاوز عمره ١٠٠ عام"، وفق ما أفادت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية (٢٠/ ٣/ ٢٠٢٣).

وتمثّلت أغلبية ردات الفعل على دعوة سموتريتش لمحو بلدة حوارة عبر تشديده على أن من واجب دولة الاحتلال أن تتبنى بنفسها ارتكاب جرائم الحرب واضعةً حدًّا لـ"خصخصتها"، في تأكيد أنها لم تكن عبارة عن زلّة لسان، مثلما حاول هو الإيهام، بل هي نتاج تفكير مترسخ داخله.

وأبلغ دليل على ذلك أن سموتريتش سبق أن طرح ما أسماها "خطة الحسم"، التي تبناها حزبه اليميني المتطرّف في ختام مؤتمره السنوي في أيلول ٢٠١٧ (حزب "الاتحاد القومي"، سلف حزب "الصهيونية الدينية" الحالي). وتنصّ "خطة الحسم" السموتريتشية على فرض السيادة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية المحتلة، وتكثيف الاستيطان اليهودي فيها، وحلّ السلطة الفلسطينية، وتشجيع الفلسطينيين على الهجرة إلى الخارج. وبموجبها، في كل ما يخصّ البدائل التي تعرضها إسرائيل على السكان الفلسطينيين الأصليين، ينبغي العودة إلى فحوى إنذار يشوع بن نون الذي وجّهه إلى سكان مدينة أريحا، عشية اقتحامها

---

٢ أنطوان شلحت، عن دلالة إلغاء الأقسام المتعلقة بشمال الضفة الغربية من "قانون الانفصال ٢٠٠٥"، المشهد الإسرائيلي ٢٠ آذار ٢٠٢٣، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار. أنظر/ ي الرابط: https://short-link.me/KyRp

قبل أكثر من ألفي عام، وجاء فيه: "إن المستعد للتسليم بوجودنا هنا فليُسلّم، ومن يريد المغادرة فليُغادر، ومن يختار القتال عليه انتظار الحرب". والغاية الأهم من هذا كله، تتمثّل في القضاء كليًا على فكرة قيام دولة فلسطينية، ففي رأي سموتريتش: "ليس اليأس هو الذي يولد الإرهاب (ضد دولة الاحتلال)، بل الأمل في قيام دولة فلسطينية، وهذا الأمل هو ما أنوي اقتلاعه"!

وكتب سموتريتش في مقدمة خطته: "إن نموذج الدولتين أوصل إسرائيل إلى طريق مسدود، وقوده اليأس من إمكان إنهاء الصراع والتوجّه نحو "إدارته"، كما لو أنه قدرٌ قاسٍ وأبدي لا رادّ له. يبقى البديل مرهونًا باستعداد المجتمع الإسرائيلي للوصول إلى حسم بدلًا من إدارة الصراع، حسم جوهره أنه لا مكان في أرض إسرائيل لحركتين قوميتين تناقضان بعضهما بعضًا".

وكتب في إجمالها: "إن خطة الحسم هي الخطة الوحيدة التي تستند إلى رؤيا أرض إسرائيل الكاملة. إنها الخطة الوحيدة التي لم تيأس مما كان، حتى وقت قريب، بمنزلة حلم اليمين الإسرائيلي كله، ولا تشتمل على أي كيان قومي عربي في أرض إسرائيل. إنها الخطة الوحيدة التي لا تستند إلى إبقاء جماعة عربية ذات مطامح قومية، لذا هي الخطة الوحيدة التي تستند إلى حسم الصراع بدلًا من الحفاظ عليه في مستويات قوة متغيّرة. وبالأساس هي الخطة الوحيدة التي تؤمن بإمكان تحقيق حلم السلام والتعايش، ولا تستند إلى يأس من هذا الحلم وإلى استبداله بانفصال مستحيل".

يعرض سموتريتش نفسه، كما يتبين مما اقتبسناه عنه أعلاه، وفي كثير غيره، بصفته الصوت الأبرز في اليمين الإسرائيلي الحاكم ضد الحقوق الفلسطينية كافة. فهو ينفي وجود حركة وطنية فلسطينية أصيلة، زاعمًا أن كل ما تفعله ينحصر في "معارضة الصهيونية ووجود دولة إسرائيل". ولذا على إسرائيل مواصلة سياستها المستندة إلى الردع والقبضة الحديدية، مثل مواصلة هدم البيوت، والطرد، وتعزيز الاستيطان والمستوطنات... إلخ.

بعد هبّة الكرامة في أيار ٢٠٢١، كرّر سموتريتش أن المواجهة ليست بين طرفين متساويين، يهود وعرب، إنما مواجهة مع إرهابيين، ورأى في ما حدث "انتفاضة قومية للعرب في إسرائيل، الذين يتعاونون كطابور خامس مع أعدائها في حركة حماس".

هذا التوجّه السياسي الذي يلغي الفلسطيني قبل إلغاء حقوقه، مرتبط برؤية عقائدية دينية، إذ يدعو إلى تعزيز الاستناد إلى الشريعة والأحكام التوراتية. مثلًا قال سموتريتش في العام ٢٠١٩ إن "قوانين التوراة أفضل بكثير من الدولة التي أرساها أهارون باراك"؛ في إشارة إلى رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا السابق، وما يعرف بـ "الثورة القضائية" التي قادها. ويأمل سموتريتش في أن يختار شعب إسرائيل إدارة الدولة وفقًا لقوانين وأحكام التوراة "مثلما كان في أيام الملكين داود وسليمان" على حدّ تعبيره.

فور تولي سموتريتش منصب الوزير الثاني في وزارة الدفاع الإسرائيلية، الذي سيكون مسؤولًا عن الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، بالإضافة إلى منصب وزير المالية، حذّر محللون إسرائيليون، منهم مسؤولون سابقون في المؤسسة الأمنية، من أنه سيدفع قدمًا نحو تمهيد الأرض لتطبيق خطته هذه، التي هجس بها لاعتقاده بأن الفرصة سانحة لذلك، في ظل الحكومة الحالية التي هي "حكومة يمينية كاملة".

بحسب هذه التحليلات، إلى جانب الأهداف المعلنة للانقلاب القضائي، الذي سعت الحكومة إلى تشريعه، ثمة هدف فحواه وضع أساس قانوني يسمح بضم جارف لكل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، من دون إعطاء مواطنة للفلسطينيين سكان الضفة الغربية، والمخطط التفصيلي لهذه العملية موجود في "خطة الحسم".

بغية فهم ما يجري اليوم ينبغي قراءة القسم الأول من خطة سموتريتش: "حسم المستوطنات"، في هذه المرحلة، ينوي سموتريتش، حرفيًا، إغراق أراضي الضفة الغربية بالمستوطنات والمستوطنين اليهود، وعندما يحدث ذلك، سيفهم الفلسطينيون أنهم لن يحصلوا على دولتهم، وسيضطرون إلى الاختيار بين ثلاث خيارات: حياة قمعية تحت

سلطة إسرائيل، أو الهجرة، أو الموت شهداء.

هذا سبب طلب سموتريتش، وهو ما حصل عليه في المفاوضات الائتلافية، الإشراف على المستوطنات وعلى حياة السكان فيها (المستوطنون) في وزارة الدفاع، وهذا سبب الصراع العنيد الذي يخوضه ضد وزير الدفاع ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في كل مرة يجري إخلاء بؤرة استيطانية يهودية غير قانونية، أو لا يجري إجلاء البدو الفلسطينيين من الخان الأحمر. كما يهدف الانقلاب القضائي، في قراءته، إلى إزاحة المحكمة العليا، التي يمكن أن تشكل عقبة في طريق خطته.

داخل هذه التحليلات كان ملفتًا مقال مسؤول كبير سابق في جهاز الأمن الإسرائيلي العام "الشاباك"؛ هو ليئور أكرمان، نشره في صحيفة "معاريف"، حين أنعش الأذهان بذكره سؤاله لسموتريتش لدى إشهاره "خطة الحسم"، والخيارات الثلاثة التي ينبغي عرضها على الفلسطينيين (مغادرة فلسطين، أو العيش فيها بوضعية مقيم، لأنهم أقل شأنًا وفق الشريعة اليهودية، وإذا رفضوا الخيارين سيعرف الجيش ما الذي يجب فعله) عما إذا كان ينوي قتل عائلات ونساء وأطفال، أجاب "في الحرب كما في الحرب".[٣]

هذا يعني، في قراءة أكرمان، أن وزير المالية، وكبير أعضاء مجلس الوزراء، والمسؤول عن الخزانة العامة والعلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم، متعصب مسياني يعمل انطلاقًا من رؤية أيديولوجية محدّدة لتفكيك إسرائيل بشكلها الحالي، وحلّ السلطة الفلسطينية، وربما الأردن والعراق، والتأسيس لـ "مملكة يهودا" بحسب الشريعة اليهودية، وفقًا لشروط وحدود مفصلة في التناخ، من دون فصل بين السلطات، ومن غير نظام قضائي مستقل ومفاهيم الحرية والتعددية وحقوق الإنسان.

أمّا نيّة سموتريتش تولي الإدارة المدنية في الضفة الغربية، فنابعة من رغبته في جعل

٣ ليئور أكرمان، حلم بتسلئيل: ما الذي يفكر فيه سموتريتش ويرغب به فعلاً؟، معاريف ١١/ ٣/ ٢٠٢٣.
أنظر/ ي الرابط:
https://www.maariv.co.il/journalists/Article-986924.

الأنظمة العسكرية مدنيّة، وتحقيق الإلغاء الكامل للسلطة الفلسطينية، وإنشاء مستوطنات جديدة، وتجنّب منح الفلسطينيين تصاريح بناء، كي يفهموا أنه لن تكون لهم دولة، بل لن يكون شعب فلسطيني أصلًا. ومطالبته بأن يتبع حاخام الجيش العسكري للحاخامين بدلًا من رئيس هيئة الأركان العامة، تهدف إلى إفقاد الجيش ما يوصف بأنه "قيمة القيادة الموحدة"، التي يقوم عليها، ما يساهم مساهمةً كبيرةً في تفكيك النسيج الاجتماعي الهشّ أصلًا في إسرائيل.[٤]

"أسرلة" المناطق المصنفة ج

تأتي كل التطورات التي سلف ذكرها بالتوازي مع المزيد من الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في أراضي ١٩٦٧ وتسفر عن الأسرلة المُمَأسَسة للمناطق المصنفة ج في الضفة الغربية وانتهاك حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين، مثلما جاء في تقرير جديد صادر عن منظمة "يش دين" الإسرائيلية لحقوق الإنسان في نهاية العام ٢٠٢٢ .[٥]

وبحسب التقرير، نشأ تقسيم الضفّة الغربيّة إلى مناطق أ و ب و ج في إطار الاتفاقيّة الانتقاليّة الإسرائيليّة- الفلسطينيّة (اتفاقية أوسلو)، ليكون جزءًا من فترة انتقاليّة مُدّتها خمسة أعوام، إلّا أنّ هذه التقسيمة لا تزال سارية منذ قرابة ثلاثة عقود. وتواصل إسرائيل السيطرة بالقوّة العسكريّة على مُجمل المناطق الخاضعة للاحتلال، وهي تستغلّ هذه التقسيمة التقنيّة للمناطق الثلاث بغية السيطرة على مساحات شاسعة في الضفة الغربيّة، وخصوصًا في المناطق المصنفة ج. ولم تُحدث الاتفاقيّة الانتقاليّة تغييرًا في الوضعيّة القانونيّة بما يخصّ السيادة على مناطق الضفّة الغربيّة. ورغم ذلك تتعامل إسرائيل مع «منطقة ج»، التي

---

٤ أنطوان شلحت، "خطة الحسم: هل تُطبّق ميدانياً؟"، ملحق فلسطين، العربي الجديد ٢٦ آذار ٢٠٢٣. أنظر/ ي الرابط: https://short-link.me/KyRB.

٥ يش دين، "ما وراء الحدود: الأسرلة المُمَأسَسة لمناطق ج وانتهاك حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين"، ٢٤/ ١٠/ ٢٠٢٢. أنظر/ ي الرابط: https://short-link.me/KyRG.

تشكّل ٦٠٪ من مساحة الضفّة الغربيّة، وكأنّها جزء لا ينفصل عن الدولة، وهي تبذل الجهود لتمويه حدودها. وتواصل إسرائيل إقامة وتوسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانيّة ومزارع المواشي في الأراضي المُحتلّة، من خلال زيادة أعداد المستوطنين الهائلة وتعزيز سيطرتها على الأراضي. أمّا في المسار المُوازي، فإنّ الدّولة تبادر وتدفع صوب التغلغل القانونيّ والاقتصاديّ والثقافيّ المُمَأسس في الضفة الغربيّة. وتسعى إسرائيل من خلال هذه السُبل إلى إضافة السيطرة المدنيّة على السيطرة العسكريّة القائمة، ومن ثمّ إجراء ضمّ فعليّ للمناطق المصنفة ج.

وبالفعل، تحوّل الوجود الإسرائيليّ في الضفة الغربيّة مع الوقت إلى حضور واسع تزيد أهميّته بكثير عن مُجرّد جيش ومستوطنين.

ويعرض التقرير أمثلة على مسار أسرلة الضفّة الغربيّة، ويُوضح كيف أنّ الدراسة في جامعة، أو زيارة مُجمّع تجاريّ، أو عرض موسيقي في الأراضي المُحتلّة، ليست أفعالًا بريئة وساذجة، بل هي أفعال سياسيّة مُجنّدة.

ويخلص التقرير إلى أن كلّ وجود إسرائيليّ في المناطق المصنفة ج يساعد على تمويه الخط الأخضر الذي يفصل بين "إسرائيل السياديّة" وبين الأراضي المحتلة، ويُستخدم لتطبيع المشروع الاستيطانيّ غير القانونيّ في الضفّة الغربيّة. زدْ على ذلك أنّ العدد الذي لا يُحصى من الإسرائيليّين الذين يعبرون كلّ يوم من مناطق دولة إسرائيل دخولًا إلى المناطق المصنفة ج، يُعمّقون من التغلغل الإسرائيليّ في المناطق الفلسطينيّة المُحتلّة ويُعزّزون من الشرعيّة الجماهيريّة لذلك، مُحوّلين السلوك اللا قانونيّ إلى سلوك معياريّ مقبول. مثل هذه الأفعال اليوميّة والاعتياديّة ظاهريًّا تُشرعن منظومات القمع والسيطرة في الأراضي المُحتلّة، وهي تنتهك أيضًا الحقّ بالمُلكيّة، والحقّ بحُرية الحركة والتنقّل، وأحيانًا الحقّ بالحياة- المكفولة كلّها للفلسطينيّين سكّان الضفّة الغربيّة. وتُخالف هذه السياسة الإسرائيليّة القانون الدّوليّ والقانون الإسرائيليّ على حدّ سواء، واللذين ينصّان صراحةً على أنّ المناطق المصنفة ج هي

أراضٍ خاضعة للاحتلال العسكريّ، على غرار سائر أراضي الضفة الغربيّة.

عند هذا الحدّ يجب التذكير بأن معظم أطياف اليمين الإسرائيلي تعتقد أنه لا يجوز أن تنسحب إسرائيل من المناطق المصنفة ج. وهذا الاعتقاد كان بمثابة استنتاج مركزي أكدته كراسة جديدة أعدها اللواء (احتياط) غرشون هكوهين، الباحث في "مركز بيغن ـ السادات للدراسات الإستراتيجية" في جامعة "بار إيلان" الإسرائيلية، وصدرت عن هذا المركز في أواخر كانون الثاني ٢٠١٩. ووفقًا لهكوهين "الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية، على أساس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، حتى لو كان مع بعض التعديلات في الكتل الاستيطانية الكبيرة، قد يعرّض دولة إسرائيل إلى خطر وجوديّ".[٦]

وتبين قراءة معمقة في هذا الكراسة أن الادعاء المركزي الذي تطرحه، ويوصل بالضرورة إلى الاستنتاج المذكور، هو أن انسحاب القوات الإسرائيلية الشامل من مناطق الضفة الغربية (وهو ما تسميه الكراسة "الانفصال عن الفلسطينيين في يهودا والسامرة على أساس حدود ١٩٦٧") لن يؤدي إلى محاصرة إسرائيل في حدود لا يمكن الدفاع عنها فقط، وإنما سيؤدي أيضًا "في حكم شبه المؤكد"، كما يقول المؤلف، إلى نشوء "كيان إرهابي" ـ بحسب تعبيره ـ كما حصل في قطاع غزة إبان عملية أوسلو، مع فارق جوهري وحاسم هو: أن قرب مناطق "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) من الموارد والمنشآت الأساسية الحيوية الإسرائيلية، على طول سواحل البحر المتوسط، يزيد حجم الخطر الذي ينطوي عليه هذا الانسحاب، أضعافًا مضاعفة.

---

٦ غرشون هكوهين، الانسحاب من مناطق ج في يهودا والسامرة: خطر وجودي، ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٩. أنظر/ ي الرابط: https://short-link.me/InXH.

الخطاب الاستيطاني-التوراتي تجاه الضفة الغربية

وليد حباس

يشير الخطاب الاستعماري إلى مجموعة المعارف (knowledge bodies) وأنظمة التمثيل (representation system) التي تستخدمها القوى الاستعمارية لتأكيد السيطرة على المناطق والشعوب المستعمَرة والحفاظ عليها. وهو يشمل الأيديولوجيات (ideologies) والروايات (narratives) والممارسات (practices) التي تجعل المستعمِرين متفوقين والمستعمَرين أقل شأنًا. غالبًا ما ينطوي الخطاب الاستعماري على تجريد المستعمرين من إنسانيتهم وإعادة إنشائهم باعتبارهم "الآخر" (colonial othering). لكن إنشاء "الآخر" المستعمَر مقابل "الأنا" المستعمِرة ينطوي أيضًا على اختلافات جوهرية تتعلق بطبيعة هياكل الاستعمار. لغرض هذه الورقة، يمكن تلخيص الأمر على النحو التالي:

أولًا، عادة ما تحافظ هياكل الاستعمار غير الاستيطاني على علاقة تراتبية مع الأصلاني، ويتم الحفاظ على هذه العلاقة وإعادة إنتاج ديمومتها عبر الإخضاع، أو الاستغلال، وذلك من خلال إدارة استعمارية واعية. في المقابل، تترسخ هياكل الاستعمار الاستيطاني على مبدأ "حسم" العلاقة مع الأصلاني، بدلًا من الحفاظ عليها وإعادة إنتاجها. وتقوم العلاقة مع الأصلانيين في سياقات الاستعمار الاستيطاني على الإقصاء، أو الاستبعاد، أو الاستيعاب أوالتبييض، وذلك من خلال إدارة استعمارية واعية.

ثانيًا، عادة ما يقوم خطاب المستعمِر على سردية "نشر الحضارة". من جهة، يرسخ

الاستعمار غير الاستيطاني هذه المهمة التحديثية (modernization) في صميم العلاقة بين المستعمِر–المستعمَر بحيث أن الغزاة يحملون معهم "عبء" الرجل الأبيض ومهمات تطوير الشعوب البدائية. لكن من جهة أخرى، فإن الاستعمار الاستيطاني ينشئ هذه المهمة التحديثية في صميم العلاقة بين المستعمِر والأرض، بحيث أن وجود الأصلانيين أنفسهم يعوق مهمات تنوير وتطوير الأرض أو أوربتها (Europeanization) أو تهويدها.

ثالثًا، وعليه، فإن الاستعمار غير الاستيطاني يقوم على روايات لتأطير الاختلافات بين المستعمِر والمستعمَر، وتبرير التراتبية الاجتماعية–السياسية التي يحافظ عليها (مثل الأطر المعرفية العرقية). في المقابل، يقوم الاستعمار الاستيطاني على روايات متجذرة في القومية (nationalism)، والتحرر (redemption)، وتقرير المصير (self–determination)، بحيث تأتي التراتبيات المتعلقة بعلاقة المستعمِر–المستعمرَ في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، إن وجدت.

رابعًا، وكنتيجة مترتبة على ذلك، فإن الاستعمار غير الاستيطاني ينظر إلى ثقافة المستعمَر على أنها بدائية وعقبة أمام تحقيق مهمته الحضارية، ومن هنا فإن هياكل السيطرة والحكم والإدارة التي يتم فرضها على المستعمرة تقوم على التدخل الواعي في النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمعات الأصلانية، لإعادة هندسة المستعمَرين، ولتسهيل هياكل الضبط والتحكم. في المقابل، في الاستعمار الاستيطاني لا يعتبر البناء الفوقي للأصلاني هو العقبة (أي، ثقافته، قوانينه، روابطه الاجتماعية... الخ)، بل أن الأصلاني نفسه هو الذي يعتبر العقبة أمام نسج العلاقة المرغوبة بين المستعمِر والأرض.

ليس هنا متسع لتحليل الخطاب الاستعماري الصهيوني، وتطوره، خلال أكثر من ١٣٠ عامًا، وكيف تجادلت عناصر الخطاب الاستعماري مع عناصر الخطاب التوراتي. لكن، تدعي هذه الورقة أن الاستيطان التوراتي في الضفة الغربية يستند إلى عناصر متمايزة من الخطاب، والتي يلخصها الجدول (١) ادناه.

مكونات الخطاب	الخطاب الصهيوني قبل ١٩٤٨	الخطاب الصهيوني بعد ١٩٦٧
الأهداف والغايات الاستعمارية	إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، عبر تشييد دولة يهودية ذات سيادة	تعجيل الخلاص اليهودي من خلال تحرير يهودا والسامرة وبناء الهيكل
السردية الرئيسة للاستيطان	رواية علمانية بأدوات دينية: قدمت الصهيونية نفسها كحركة تحرر وطني لليهود، عبر استخدام سرديات الاستمرارية الت	رواية دينية بأدوات سياسية: يقدم التوراتيون قضية الاستيطان كفريضة دينية مدفوعة برعاية إلهية. من أجل تحقيقها، تنخرط الصهيونية الدينية بالعمل السياسي
مشروعية الاستيطان	شددت الرواية على معاناة اليهود وأن الوطن القومي هو الملاذ الآمن الوحيد لإنهاء العداء للسامية	تشدد الرواية على الخلاص الذي يبدأ بتجميع اليهود في يهودا والسامرة، على أن درة التاج في الخلاص هو السيطرة على هار هابيت (جبل الهيكل)
الابستمولوجيا الصهيونية في ما يخص ثالوث (أرض إسرائيل، شعب إسرائيل، توراة إسرائيل)	شعب إسرائيل (أي اليهود في الشتات) هي نقطة الانطلاق في الابستمولوجيا الصهيونية، ويكون تجميع/حماية اليهود من خلال العودة إلى أرض إسرائيل (أي فلسطين) بحيث أن توراة إسرائيل هي العنصر الملهم والمحرك.	أرض إسرائيل (تحديدًا يهودا والسامرة) هي نقطة الانطلاق في الابستمولوجيا التوراتية، واستيطان أرض إسرائيل هي الوسيلة الوحيدة لخلاص شعب إسرائيل، بحيث أن الخلاص لا يبدأ إلا بالعودة الصادقة إلى توراة إسرائيل.
الخطاب تجاه السكان الفلسطينيين	عادة ما تمحور الخطاب حول «عدم وجود» الفلسطيني كمجتمع/شعب، أو أنهم عقبة أمام تحقيق المشروع الصهيوني.	الفلسطينيون موجودون هناك، وبكل وضوح، ويشكلون عقبة حقيقية. إنهم غزاة لأرض يهودا والسامرة
الخطاب تجاه الأرض	ووصفت الأرض بأنها فارغة أو غير مستغلة بالقدر الكافي ("أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"). أكد الخطاب الصهيوني على تحويل الأرض من خلال الاستيطان والزراعة اليهودية، وقدمها كمهمة حضارية	كل روايات التاريخ اليهودي القديم تحققت في يهودا والسامرة، وفي كل مغارة، تلة، جدول، وموقع هناك سردية يهودية
مفهمة الاستيطان	استخدام مفهوم «موشفاة» (colony) للدلالة على المستعمرة، ومنها مفهوم "هتيشفوت" للدلالة على الفعل الاستيطاني	استخدام مفهوم "هتنحلوت" الذي ينطوي على جذور قانونية-توراتية تفيد التوريث من السلف اليهودي إلى الأبناء المستوطنين بشكل ينزع عنه الصفة الاستعمارية

لا بد من التوضيح بأن الخطاب الاستعماري لا يعني ببساطة "أيديولوجيا" (أو إنتاج "الوعي الزائف" بالمعنى الماركسي للعبارة)، وإنما هو جزء أصيل من هياكل الاستعمار، أو كما يشرح لنا باتريك وولف الذي يستند إلى مفهوم ميشيل فوكو وإدوارد سعيد حول الخطاب:[٧]

> "على النقيض من الفكر الماركسي الذي يفترض ... وجود فجوة بين الواقع والوعي الزائف، فإن مفهوم ...الخطاب [يعتبر] تأسيسيًا... الخطاب ينتج الوقائع: إنه ينظم (regulating) ويستدعي (ordering)، ويشترط (conditioning) إمكانيات الوجود العملي. وبالتالي فإن الخطاب ...يعمل... من خلال جميع مؤسسات وروتين الحياة الاجتماعية... عندما وصف سعيد الاستشراق بأنه خطاب، كان يعني أكثر بكثير من أن الأكاديمية الغربية قد نشرت أفكارًا مضللة حول الشرق الأوسط الإسلامي. [وحسب سعيد فإن] الاستشراق هو أسلوب غربي للهيمنة وإعادة الهيكلة والسيطرة على الشرق ... [فالخطاب] هو نظام منهجي هائل تمكنت الثقافة الأوروبية من خلاله من إدارة – وحتى إنتاج – الشرق سياسيًا واجتماعيًا وعسكريًا وأيديولوجيًا وعلميًا وخياليًا... "

ويؤكد ميشيل فوكو أن الخطاب ليس مجرد ظاهرة لغوية، لكنه متأصل بعمق في علاقات القوة. يشكل الخطاب الممارسات الاجتماعية وديناميكيات السلطة ويتشكل بها، وبالتالي فإن الخطاب الاستعماري–التوراتي الذي نستعرض بعض مركباته في هذه الورقة هو **علاقة اجتماعية منغرسة في هيكليات القوة والنفوذ ويحدد ١) ما يمكن قوله، و٢) من يمكنه التحدث، و٣) من تعتبر معرفته شرعية.**

ونقترح في هذه الورقة التمييز بين الخطاب الاستعماري–التوراتي للمستوطنين بعد العام ١٩٦٧ (الذي يستند إلى مركبات تم استعراض أهمها في الجدول ١)، والعوامل التي

7 Wolfe, Patrick. "History and Imperialism: A Century of Theory, from Marx to Postcolonialism." *The American Historical Review*, vol. 102, no. 2, 1997, pp. 388–420.

ساهمت في تطوير هذا الخطاب وتشذيبه، وهي عوامل متأصلة في طبيعة الصراع بحيث يشكل الفلسطيني، ومقاومته، جزءًا أساسيًا منها. وبشكل عام، تطور الخطاب الإسرائيلي تجاه الضفة الغربية، منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم، من خلال الدور الفعال الذي لعبه عاملان اثنان متغيران بالإضافة إلى عاملين اثنين ثابتين.

١- **العامل المتغير الأول**: تحول الخارطة السياسية-الحزبية في إسرائيل، حيث انتقل مركز الثقل فيها من اليسار (١٩٦٧-١٩٧٧) إلى اليمين العلماني (١٩٧٧-١٩٩٢) ثم إلى أقصى اليمين الديني- التوراتي (٢٠٠٩-٢٠٢٤).[٨] هذه الانزياحات، لا تقتصر فقط على طبيعة الحكومة وأفرادها وإنما تعكس تحولات اجتماعية-ثقافية أعمق، ترافقت مع انتقال الخطاب المهمين داخل المجتمع الإسرائيلي من اعتبار الضفة الغربية أرضًا محتلة لغايات المساومة السياسية مع العرب (occupied territories)، إلى اعتبارها أرضًا متنازعًا عليها (disputed territories)، ثم أخيرًا اعتبارها أرض إسرائيل وجزءًا من الهوية التراثية للشعب اليهودي (Eretz Israel). وبينما أن كل هذه الخطابات كانت، منذ العام ١٩٦٧، حاضرة بشكل متجاور في النقاش السياسي الإسرائيلي، وتتفاعل فيما بينها، إلا أن واحدًا منها كان مهيمنًا على الممارسة الرسمية لدولة إسرائيل ومؤسساتها.

٢- **العامل المتغير الثاني**: يتعلق بتوسع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، كمًا ونوعًا وانتشارًا جغرافيًا وتعاقبًا جيليًا. ففي بداية ٢٠٢٤، ضم الاستيطان حوالى ٥٢٥ ألف مستوطن، ومئات المستوطنات وتطور ليصبح مكونًا أساسيًا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدولة إسرائيل بحيث أنه لم يعد من الممكن تصور إسرائيل والمشروع الاستيطاني على أنهما مجرد عنصرين متجاورين جغرافيًا ومنفصلين تحليليًا. وبدلا من ذلك، أصبحت

---

٨ بالطبع، كانت حكومة رابين (١٩٩٢-١٩٩٥)، الذي ساهمت أجندته السياسية في اغتياله، ثم حكومة ايهود باراك (١٩٩٩-٢٠٠١)، ثم حكومة أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، لحظات أساسية أثناء صعود اليمين الإسرائيلي وهيمنته على المشهد السياسي-الحزبي، وهي هيمنة مستمرة منذ العام ٢٠٠٩.

دولة إسرائيل والمشروع الاستيطاني، وبشكل متصاعد، متداخلين بشكل عضوي، ويعيدان صياغة بعضهما البعض.

العاملان الآخران هما عاملان ثابتان، ظلا حاضرين منذ بداية الاحتلال، تارة يتكثف حضورهما وتارة يخبوان، لكنهما حاضران بشكل ملازم للاحتلال والمشروع الاستيطاني:

٣- **العامل الثابت الأول**: منذ العام ١٩٦٧، يناضل الفلسطينيون من سكان الضفة الغربية لإنهاء الاحتلال، وابتداء من العام ١٩٨٨ تحول الخطاب الرسمي الفلسطيني نحو حل الدولتين، بحيث أن الضفة الغربية والقدس يشكلان جزءًا من الدولة الفلسطينية. الحقوق السياسية للفلسطينيين، كأصحاب الأرض الأصليين، والمشاعر النضالية التي ترافق هذه الحقوق، أفرزت نضالًا سياسيًا، وأشكالًا مختلفة من المقاومة، بشكل لا يبدو أنه قابل للزوال، على الأقل في الوعي السياسي للإسرائيليين الذين نتتبع العوامل التي تشكل خطابهم تجاه الضفة الغربية. النضال السياسي الفلسطيني، الذي يبرهن باستمرار أن الحكم العسكري الإسرائيلي فشل على مدار ٥٧ عامًا في "إدارة السكان" و"تهدئتهم"، ساهم في تبلور صورة الفلسطينيين في المخيال السياسي الإسرائيلي كمجتمع عدواني، يجب قمعه بالقوة، محاصرته، حبسه وراء الجدران والحواجز، والسيطرة عليه سياسيًا واقتصاديًا.

٤- **العامل الثابت الثاني**: يترافق الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، ومنذ يومه الأول، مع قرارات أممية تؤطره على أنه "احتلال مؤقت" و"اعتداء". يقع في قلب هذه القرارات، والقوانين، واللوائح الدولية (والتي يمكن إدراجها جميعًا تحت مسمى قرارات "الشرعية الدولية") موقف رافض لتوطين سكان الدولة التي تحتل (أي إسرائيل) داخل الأراضي التي تقع خارج حدودها المعترف بها (أي الضفة الغربية)، وتدعوا باستمرار إلى تفكيكه بدون مساومة. مع أن إسرائيل، كما سنرى في بعض هذه النصوص المترجمة، لا تعترف بأنها دولة احتلال إلا أن قدرتها على التقرير في مصير الضفة الغربية (مثلًا، الضم الكامل للضفة الغربية أو الانسحاب)، أو مصير الفلسطينيين (الاستيعاب، الانفصال عنهم، التهجير) مقيدة

بسبب قرارات الشرعية الدولية، وهذا التقييد يشكل أحد أهم العوامل التي تصيغ الخطاب الاستعماري الإسرائيلي تجاه الضفة الغربية وسكانها الفلسطينيين.

بناء على هذه الخلفية النظرية والتحليلية، تنتقل الورقة إلى القسم الثاني، الذي يقدم ترجمة في نصوص إسرائيلية مختارة تعكس أهم جوانب الخطاب الإسرائيلي تجاه الضفة الغربية.

النص الأول:

الضفة الغربية أو يهودا والسامرة– تغيير الاسم الرسمي في تموز ١٩٦٨

«الضفة الغربية أو يهودا والسامرة– تغيير الاسم الرسمي في تموز ١٩٦٨». من صفحة أرشيف دولة إسرائيل، من «منشورات الأرشيف»، على الرابط التالي:
https://catalog.archives.gov.il/chapter/west-bank-or-judea-and-samaria/

النص التالي مأخوذ من أرشيف "المكتبة الوطنية" الإسرائيلية، وهو عبارة عن تجميع من عدة وثائق أرشيفية لرواية السياق الذي تم فيه استبدال اسم الضفة الغربية باسم يهودا والسامرة من قبل الحكومة الإسرائيلية. تكمن أهمية هذه النص في أمرين: ١) التوقيت: حيث تشير الوثائق إلى أن الروايات التوراتية شكلت جزءًا أساسيًا من تفكير الحكومة الإسرائيلية وعملها منذ الأيام الأولى للاحتلال الذي لطالما ادعت إسرائيل (في السنوات الأولى منه) أنه يأتي كنتيجة للحرب وحسب، وأن إسرائيل تحتفظ بالأرض المحتلة لغايات أمنية فقط أو لغايات المناورة السياسية مع "الأعداء" العرب. ٢) الجهة التي اتخذت القرار: والمفارقة تكمن في أن الخطاب التوراتي لم يتطور ويتخذ مكانته الرسمية في خطاب إسرائيل مع صعود التيار الاستيطاني التوراتي أو بسبب تأثير الكوكيين (نسبة إلى الراب كوك الأبن– الأب الروحي للصهيونية الدينية)، بل إن الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٦٨، والتي تعتبر حكومة علمانية–يسارية، هي التي تبنته وتداولته فيما بينها. ٣) الجهات الإسرائيلية التي شاركت في التسمية: وقد شارك في المداولات ليس فقط سياسيون أو ضباط جيش وإنما أكاديميون ومثقفون وعلماء آثار، يبرز من بينهم رئيس الجامعة العبرية في حينها.

مقدمة

خلال حرب الأيام الستة، احتل جيش الدفاع الإسرائيلي الجزء الغربي بأكمله من المملكة الأردنية، الجزء الغربي من نهر الأردن الذي كان اسمه الرسمي المستخدم من قبل الأردنيين هو "الضفة الغربية". في ٧ حزيران ١٩٦٧، تم تعيين اللواء حاييم هرتسوغ "قائدًا لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية التي يسيطر عليها جيش الدفاع الإسرائيلي" (ثم أنهى خدمته العسكرية كناطق إعلامي في الإذاعة الوطنية). ثم شملت هذه المنطقة القدس الشرقية – قبل قرار توحيدها مع القدس الغربية (في ٢٨ حزيران ١٩٦٧). بعد أسبوع، ترك هرتسوغ منصبه وتم نقل صلاحياته إلى القائد المركزي الجنرال عوزي ناركيس.

شكوك حول اسم "الضفة الغربية"

ومع ذلك، لم يكن بعض الإسرائيليين مرتاحين لاستخدام اسم "الضفة الغربية"، لأن الاسم يشير إلى قبول شرعية الحكم الأردني في تلك المنطقة – على الرغم من أن جميع دول العالم تقريبًا رفضت الاعتراف بالحكم الأردني القانوني في تلك المنطقة. أثناء تفحصنا في موقع الصحافة اليهودية التاريخية[٩] (وهو موقع لا يشمل صحيفة يديعوت أحرونوت)، يتبين أنه ابتداء من نهاية آب ١٩٦٧ بدأت عبارة "يهودا والسامرة" تتغلغل في الخطاب العام، على سبيل المثال في مقال حنة زيمر (Hannah Semer) في صحيفة «دافار» بتاريخ ٨ أيلول ١٩٦٧).[١٠] وأيضا، في ٢٧ كانون الأول ١٩٦٧، نشرت صحيفة «دافار»[١١] أن العقيد رحافيا فاردي (Rehavia Vardi) قد تم تعينه "قائدًا ليهودا والسامرة". وبشكل عام، من حزيران ١٩٦٧ إلى كانون الأول ١٩٦٧، تم ذكر عبارة "يهودا والسامرة" ٦٨ مرة، بينما تم ذكر عبارة "الضفة الغربية" ١٩٥٦ مرة. في النصف الأول من العام ١٩٦٨، تغير الاتجاه. وارتفعت الإشارات إلى عبارة "يهودا والسامرة" إلى ٢٨٦ مرة، في حين انخفض ذكر "الضفة الغربية" إلى ٣٨٤ مرة.

استفسار عضو الكنيست إليعازر شوستاك (Eliezer Shostak)

في ٥ شباط ١٩٦٨، قدم عضو الكنيست إليعازر شوستاك، عضو كتلة الوسط الحر (Free Center)، التي كانت تدافع في ذلك الوقت عن فكرة "إسرائيل الكبرى"، استفسارًا احتج فيه على استخدام تعبير "الضفة الغربية" بدلًا من "يهودا والسامرة" من قبل وزراء الحكومة والمتحدثين باسمها.[١٢] أجاب إشكول: "الاسم الرسمي الذي يستخدمه المتحدثون باسم الوزارات الحكومية وسلطات الجيش الإسرائيلي هو 'يهودا والسامرة'.

---

٩ أنظر/ي: https://www.nli.org.il/he/discover/newspapers/jpress

١٠ أنظر/ي: https://catalog.archives.gov.il/wp-content/uploads/2019/11/רבד-8.9.1967.pdf

١١ أنظر/ي: https://catalog.archives.gov.il/wp-content/uploads/2019/11/רבד-27.12.1967.pdf

١٢ أنظر/ي: https://catalog.archives.gov.il/wp-content/uploads/2019/11/תסנכה-ירבד-50.pdf

[...] من الصعب بالنسبة لي أن أدخل في البحث التاريخي، [...] أو أن أدخل في علم أمراض النساء (Gynaecology) – كيف ولد اسم "الضفة الغربية». في اليوم التالي، في خطاب ألقاه أمام الطلاب في المركز الدولي للمؤتمرات في القدس، قال وزير الدفاع موشيه ديان: "لا أستطيع أن أتصور أنه من الممكن استبعاد مناطق يهودا والسامرة التي كانت مهد الشعب اليهودي».[١٣]

آقتراح د. حاييم غافرياهو (Chaim Gevaryahu): "يهودا وأفرايم"

الدكتور غافرياهو، رئيس جمعية أبحاث الكتاب المقدس ورئيس دائرة الكتاب المقدس في «دار دافيد بن غوريون»، اعترض على اسم "يهودا والسامرة" على أساس أن الآشوريين هم من أطلق هذا الاسم على المنطقة، وتوجه إلى ديان باقتراح تسمية المنطقة "يهودا وأفرايم". نتيجة لذلك، وفي ٢٣ أيار ١٩٦٨، كتب ديان إلى سكرتيرة مجلس الوزراء ياعيل أوزاي (Yael Ozai) وطلب من الحكومة مناقشة الأمر.[١٤]

التشاور مع الأكاديميين

ويبدو أن إشكول لم يكن متحمسًا لطرح المسألة للنقاش في الجلسة العامة لمجلس الوزراء، خوفا من أن يؤدي مثل هذا النقاش إلى إثارة خلاف بين الوزراء. لذلك أوعز إلى أوزاي بالتشاور مع رئيس الجامعة العبرية، البروفسور ناثان روتنستراياخ (Nathan Rotenstreich)، الذي أجاب بأنه ينوي مناقشة الأمر مع البروفسور بنيامين مزار (Benjamin Mazar). في ٩ حزيران، أجاب روتنستراياخ بأن مزار أوصى باستخدام مصطلح "يهودا والسامرة" لأن الشخص الذي أطلق على المنطقة اسم "السامرة" هو

---

١٣ أنظر/ي: https://catalog.archives.gov.il/wp-content/uploads/2019/11/רבד-7.2.1968.pdf

١٤ هذه الوثيقة والوثائق الأخرى في هذا المنشور مأخوذة من ملف "الأدب واللغة – الهيئات المعنية بالمسائل الأدبية واللغوية – لجنة الأسماء الحكومية". إنظر/ي أرشيف الدولة، ملف رقم (ج-30/6432).

الملك عمري (وليس الآشوريين). نقلت أوزاي الإجابة إلى ديان وأضافت أن الأمر سيحال إلى لجنة الأسماء الحكومية. وافق دايان على اقتراح إحالة المسألة إلى لجنة الأسماء الحكومية، شريطة ألا تؤخر قرارها. تجدر الإشارة إلى أن الجغرافي البروفسور دافيد أميران (David H. K. Amiran) اعترض أيضًا على اسم "يهودا وأفرايم" وتوجه إلى أشكول في هذا الشأن – واعتذر لمدير مكتبه ... عن مضايقة رئيس الوزراء.

تغيير الاسم

بناء على رأي مزار، توجهت أوزاي إلى الدكتور أبراهام بيران (Avraham Biran)، رئيس لجنة الأسماء الحكومية. في ٢٢ تموز ١٩٦٨، أجاب منسق اللجنة رؤوفين القلعي (Reuben Alcalay) بأن اللجنة قررت أن المنطقة ستسمى "يهودا والسامرة". عمم أوزاي المعلومات على أفيعاد يافيه (Aviad Yafeh) والعقيد شلومو غازيت (Shlomo Gazit) في مكتب وزير الدفاع. كما أحال القلعي القرار إلى المكتب الصحافي للحكومة. كما نشرت صحيفة معاريف هذا الخبر في ٢٨ تموز ١٩٦٨. وفي ٣٠ تموز، أبلغ أفيعاد يافي ياعيل أوزاي أن رئيس الوزراء قد وافق على نشر قرار لجنة الأسماء. في اليوم التالي، أرسل يافي رسالة إلى البروفسور أميران يبلغه فيها أن لجنة الأسماء الحكومية قررت قبول اسم "يهودا والسامرة".

النص الثاني:

"السياسة البديلة في يهودا والسامرة"

كوبي إليراز،[١٥] «السياسة البديلة في يهودا والسامرة»، مجلة هشيلوح العدد ٣١، أيلول ٢٠٢٢. الرابط:
https://hashiloach.org.il/alternative-policy-in-judea-and-samaria

يقدم النص وجهة نظر المستوطنين التوراتيين حول الضفة الغربية. يؤكد الخطاب الاستيطاني–التوراتي الذي يعكسه هذا النص على الأهمية التاريخية والروحية ليهودا والسامرة بالنسبة للشعب اليهودي، معتبرًا إياها جزءًا لا يتجزأ من وطن أجدادهم. تشير الرواية إلى أن عودة الشعب اليهودي إلى هذه الأراضي بعد ألفي عام هي ظاهرة تاريخية فريدة وملهمة. وهو يصور الوجود الفلسطيني على أنه تهديد إستراتيجي كبير يحتاج إلى معالجة من خلال السيادة الإسرائيلية الحاسمة وسياسات الاستيطان. وتنتقد الوثيقة ما تعتبره تقاعسًا حكوميًا إسرائيليًا وتقترح نهجًا أكثر حزمًا لإنشاء المستوطنات اليهودية وتوسيعها، وضمان السيطرة الإسرائيلية، ودمج المنطقة في إسرائيل مع إدارة مهنية تضبط التطلعات الفلسطينية وردود الفعل الدولية. ينظر المستوطنون اليهود، وخاصة أولئك الذين تحركهم قناعات دينية إلى الضفة الغربية ليس فقط على أنها ذات أهمية إستراتيجية، ولكن كمنطقة تفويض إلهي لها أهمية مركزية بالنسبة للهوية والتراث اليهودي، بل أن الاستيلاء عليها تحقيق لنبوءات الكتاب المقدس. يميل هذا المنظور إلى التقليل من المطالب التاريخية والحقوق الوطنية–السياسية الفلسطينية، وغالبًا ما يؤطر الفلسطينيين كقادمين جدد بحيث أن وجودهم يعرقل عودة الشعب اليهودي إلى أرضه الشرعية. ونتيجة لذلك، غالبًا ما ينظر إلى الفلسطينيين على أنهم يتمتعون بحقوق محدودة ويجب أن يعيشوا كأقلية غير مهدِدة يجب أن تبقى باستمرار تحت السيطرة الإسرائيلية. وغالبًا ما يتقاطع هذا النهج مع وجهة نظر جيوسياسية أوسع ترى أن الأرض حاسمة للدفاع عن إسرائيل وهو وسيلة لمواجهة التهديدات الإقليمية، مما يبرر التوسع الاستيطاني ودمج الضفة الغربية في دولة إسرائيل.

مقدمة

دولة إسرائيل مشلولة بسبب احتلال الفلسطينيين ليهودا والسامرة، الأمر الذي يسبب أضرارًا إستراتيجية. يجب استبدال الارتباك الحاصل عبر تطبيق السيادة الجزئية وتحمل المسؤولية الكاملة.

الصراع العربي الإسرائيلي مستمر في أرض إسرائيل منذ مئة عام، ولا يوجد حل في الأفق – على الأقل لا يوجد حل بيد البشر. إن معجزة عودة الشعب اليهودي إلى أرض

---

١٥ [التعريف بالمؤلف كما ورد في النص الأصلي] كوبي إليراز عمل مستشارًا لوزراء الدفاع يعالون وليبرمان ونتنياهو في قضايا الاستيطان، ومستشارًا لوزير الدفاع بينيت في المنطقة «ج». كتب هذا المقال كجزء من برنامج تشرشل للإستراتيجية السياسية والأمنية التابع لمعهد أرغمان التابع لمؤسسة تكفاه.

تراثه بعد ألفي عام من المنفى هي في الواقع ظاهرة لا مثيل لها في الواقع التاريخي العالمي. يهودا والسامرة هي قلب الأرض التي خُلقنا فيها وتشكلنا وعشنا عليها كشعب، ومن الواضح أنه لا يمكن التخلي عن هذا التراث التاريخي. لكن سنوات منفانا الطويلة خلقت واقعًا معقدًا: وقد استقر سكان آخرون في البلاد، وخلقوا قصصهم الخاصة هناك، وبحكم قوتهم يدعون ملكيتهم لها – وهذا الادعاء يكتسب شرعية دولية متزايدة.

هذه حقيقة، ويجب أن نتعامل معها بشكل صحيح. في الواقع، التنازل ليس حلًا: الواقع يعلمنا أنه عندما تظهر إسرائيل ضعفًا، وتتبرأ من أراضيها وتتخلى تدريجيًا عن حكمها، فإن الدرس الذي تعلمه الجانب العربي هو أن الشهية تؤتي ثمارها وأن أجزاء منها تتحسن من جولة إلى أخرى. يجب تغيير هذه الصيغة بشكل جذري وإرسال رسالة واضحة إلى الجانب العربي: هذه أرض اليهود، ويمكن للعرب الاندماج فيها والعيش فيها بشكل مريح فقط كأقلية غير مهدِدَة [لليهود].

لكن هذا لا يعني أننا يمكن أن نكتفي بالصمود على أرضنا. إن وجود إسرائيل – وهي دولة غير مسلمة في قلب الشرق الأوسط – ليس بديهيًا بأي حال من الأحوال ويتطلب منا أولًا وقبل كل شيء استعدادًا للعمل وإيمانًا بصلاح الطريق، لكن أيضًا قراءة متأنية للواقع الحالي وفهم أن تحقيق الرؤية التي طال انتظارها هو في نهاية طريق طويل. إقامة علاقات مع الدول من حولنا، إن قدرتنا على أن نكون جزءًا من بيئة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والعلاقات التجارية التي ستمكننا من الاستفادة من مزايانا النسبية في العوالم التكنولوجية – ليست سوى بعض الشروط التي ستحدد قدرتنا ليس فقط على البقاء، ولكن أيضًا على الازدهار وأن نصبح قوة إقليمية، وهذه تتطلب الامتثال لجداول الأعمال المقبولة في الفضاء الدولي. ربما كانت كلمات بن غوريون "مستقبلنا لا يعتمد على ما يقوله الغويم [غير اليهود]، بل على ما يفعله اليهود".[١٦] صحيحة في ذلك الوقت، لكن

١٦ دافيد بن غوريون، الرؤية والطريق، المجلد ٥، تل أبيب، ١٩٧٧، ص. ١٦٦.

هذا المفهوم ليس دائمًا مثاليًا في الواقع اليوم.

في هذا المقال، أود أن أقترح بديلًا عمليًا لواحدة من أهم القضايا التي تواجهنا اليوم، على الرغم من عدم معالجتها بشكل صحيح من قبل القيادة السياسية: قضية السيادة في الضفة الغربية. أولًا، سأصف الواقع على الأرض منذ اتفاقات أوسلو. ثم سأستعرض البدائل المتاحة لنا، بما في ذلك النهج الحالي والخطير المتمثل في "الجلوس وعدم التصرف". وأخيرًا، سأفصل اقتراحي، الذي يتضمن تطبيق سيادة جزئية في يهودا والسامرة وتحمل المسؤولية الكاملة عن كامل الأراضي.

الرسم من تصميم مناحيم هيلبرشطاط

الواقع على الأرض منذ اتفاقات أوسلو

لقد كلفت اتفاقات أوسلو وفك الارتباط أحادي الجانب من قطاع غزة ثمنًا باهظًا من الدماء. كما خلقت واقعًا جديدًا على الأرض، وهو تقسيم يهودا والسامرة إلى مناطق "أ"، "ب"، "ج"، ونقل المسؤولية البلدية والمدنية في قطاع غزة وجزءًا من يهودا والسامرة إلى الفلسطينيين.

ومع ذلك، شهدنا على مدى العقد الماضي اتجاهًا للاستيلاء الفلسطيني من جانب واحد وموجه وممول على كامل المنطقة المفتوحة في الضفة الغربية، وخاصة المنطقة "ج" (خطة فياض).[١٧] وقوبل هذا الاستيلاء برد ضعيف من إسرائيل، وينظر إليه أحيانًا من قبل بعض صناع القرار على أنه استمرار مشروع للالتزام باتفاقات أوسلو. يحرم هذا الاستيلاء إسرائيل من عشرات الآلاف من الدونمات من المساحات المفتوحة كل عام، بحيث أن سيطرة إسرائيل على المنطقة "ج" قد انخفضت عمليًا بنحو ١٠٪ خلال العقدين الماضيين – في حين امتد الوجود الفلسطيني إلى حوالى ٣٠٪ من منطقة "ج"، بالإضافة إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة على مناطق "أ" و "ب".

في المنطقة "ج"، تمسك المستوطنات الإسرائيلية – التي يبلغ عدد سكانها حوالى ٤٨٠,٠٠٠ شخص، بما في ذلك البؤر الاستيطانية – بحوالى ٥ , ٤٪ من المساحة؛ وتمتد جميع المناطق الصناعية ومعسكرات جيش الدفاع الإسرائيلي حوالى ١٧٪ من المساحة؛ وتمتد جميع المزارع والمناطق الزراعية الإسرائيلية على ٥ , ٤٪ إضافية. في المجموع، حيازة الجانب الإسرائيلي من المنطقة "ج" هي حوالى ٢٦٪. يمسك الجانب الفلسطيني في المنطقة «ج»، ويقدر عدد سكانهم بنحو ١٨٠,٠٠٠ شخص، حوالى ٥ , ٢٥٪ من المساحة: منها ٥ , ٥٪ يشغلها البناء السكني، وأكثر من ٢٠٪ هو استيلاء زراعي.[١٨] في هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أنه وفقًا للمادة ٧٨ من قانون الأراضي العثماني، يمكن للفلسطيني الذي يحمل [اثبات] "المالية" – وهي عبارة تشهد على المدفوعات السابقة للأرض للعثمانيين أو

١٧ انظر الدراسة التي نشرتها وزارة الاستخبارات في حزيران ٢٠٢١، "الحملة الفلسطينية من أجل المنطقة (ج) – تشكيل الواقع الأمني على الأرض، الوصف والمغزى" (متوفر على الإنترنت). وبحثي، تطبيق الحكم الإسرائيلي: "الحملة من أجل المنطقة "ج"، القدس: منتدى شيلوه، آب ٢٠٢١ (متوفر على الإنترنت).

١٨ يستند هذا التقسيم إلى معطيات جمعتها من قواعد البيانات المختلفة، والتي نشر بعضها في دراسات حول تحقيق الحكم الإسرائيلي. تستند البيانات إلى طبقات المعلومات المتوفرة لدى الإدارة المدنية. لقد احتسبت مساحة المزارع الإسرائيلية بناء على تقدير أن متوسط أراضي المزعة هو ٤٠٠٠ دونم، ولدينا حوالى ٤٠ مزرعة.

الأردنيين – الحصول على مكانة ملكية الأرض بحكم حيازتها وزراعتها، في حين أن حراثة واحدة تتم مرة واحدة في السنة، مدة عقد من الزمن، تكفي لهذا الغرض. وبهذه الطريقة، يستولي الفلسطينيون على الأراضي التي لم تمر بتسوية بعد وأراضي الدولة على نطاق واسع. اليهود، من ناحية أخرى، فهم لا يحملون "المالية" (بحكم الواقع التاريخي) ولا يمكنهم تولي الملكية بهذه الطريقة. ويكمن اختلاف مهم آخر في كثافة البناء في المنطقة، والتي تبلغ حاليًا ما معدله ٤ وحدات سكنية لكل دونم على الجانب الإسرائيلي، مقارنة بكثافة بناء تبلغ ٤ دونمات للمبنى الواحد على الجانب الفلسطيني. إلى جانب المناطق "ا" و "ب"، التي تضم حوالى ٤٠٪ من يهودا والسامرة، يسيطر الفلسطينيون على أكثر من ٦٠٪ من إجمالي المساحة في الضفة الغربية.

الفلسطينيون لا يكلفون أنفسهم عناء إخفاء نيتهم احتلال المنطقة "ج"، بل على العكس من ذلك، يعلنون ذلك علنًا.[١٩] من وجهة نظرهم، فإن هذا الاستيلاء – الذي يتم بطريقة منظمة وعلنية وممولة تمويلًا جيدًا بأموال تأتي بشكل رئيس من الدول الأوروبية – سيؤدي إلى عزل الاستيطان الإسرائيلي وإنكار شرعيته. جانبًا، أشير إلى أنه يمكن تحديد عمليات مماثلة في النقب والجليل تتسق مع إضفاء الطابع الفلسطيني على المواطنين العرب والبدو في إسرائيل، ولكن يجب تخصيص مقال منفصل لهذه القضية.

هناك ادعاءات، خاصة من مصادر دولية، ترسم واقعًا مختلفًا وتدعي أن إسرائيل تمنح تصاريح بناء بشكل حصري تقريبًا للإسرائيليين، وترفض أكثر من ٩٨٪ من طلبات

---

١٩ هناك العديد من الاقتباسات من قبل كبار المسؤولين الفلسطينيين حول هذا الموضوع. على سبيل المثال، انظر تصريح رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في ٤ آب ٢٠١٩ في مقطع فيديو نشر على تويتر في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٠: "أحث جميع المواطنين على التصرف في المنطقة (ج) كما لو أن كل شبر منهم هو لنا... لا يوجد ما يمنعنا من البذر في المنطقة ج. هناك فريق في مكتب رئيس الوزراء ... دوره ... توجيه الاستثمار، بما في ذلك الأموال القادمة من البلدان التي تساعدنا، للمشاريع التي من شأنها تعزيز شعبنا ووجودنا في المنطقة (ج)". انظر/ ي: https://short-link.me/KySJ .

الفلسطينيين للحصول على تصاريح بناء في منطقة "ج"، وتدمر البناء الفلسطيني في هذه المناطق على نطاق واسع. يميل الجانب الإسرائيلي إلى الاستسلام في مواجهة هذه الادعاءات – وهذا الاتجاه ينعكس في ضعف التطبيق على الأرض – لكن هذه الادعاءات بعيدة كل البعد عن الدقة: الطلبات الفلسطينية التي يتم رفضها هي في معظمها طلبات بناء غير قانوني يتم تنفيذها في الوقت المناسب. على أمل الهروب من التنفيذ من خلال التقدم بطلب للحصول على تصاريح بناء بأثر رجعي. وتتعلق معظم عمليات الهدم أيضًا بالمساكن المؤقتة والأسوار والخيام والسقائف وما إلى ذلك. أحيانًا في الأماكن التي بدأ فيها الفلسطينيون أعمال بناء جديدة، من العدم، في مناطق إطلاق نار أو مناطق حظر بناء. فالبناء الفلسطيني لأسرة واحدة، أي البناء المجاور لمجموعة سكنية قائمة، غير مطبق تقريبًا.

في الواقع، تتمثل سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية (حكومة بينيت–لابيد) في الموافقة على خطط البناء للفلسطينيين أيضًا؛[٢٠] في كثير من الأحيان دون تفكير منهجي كاف وبدون معايير واضحة (مفصلة أدناه). هناك أيضًا تمييز لصالح الفلسطينيين في عدد من المعايير ذات الصلة، بما في ذلك السماح بأن لا تكون الخطط الفلسطينية متوافقة مع متطلبات التخطيط السائدة، بدلًا من الالتزام الصارم بالخطط الإسرائيلية؛ وتخفيف القيود المفروضة على الفلسطينيين على الطرق المؤدية إلى مجموعات المباني القائمة في الخطط المقدمة إلى اللجنة. والأهم من ذلك، يفرض على الإسرائيليين تطبيق القرار ١٥٠ لعام ١٩٩٦، الذي ينص على أنه يجب الحصول على موافقة سياسية للنهوض بالخطط وكذلك لأي تخصيص للأراضي في الضفة الغربية، لكن هذا القرار لا ينطبق عمليًا على الخطط الفلسطينية. علاوة على ذلك، فإن السياسة المتبعة في الضفة الغربية، وكذلك في دولة إسرائيل ككل، والتي بموجبها لن يتم

٢٠ [ملاحظة من المترجم]: يشير مؤلف هذه السطور إلى الجلبة السياسية التي أحاطت بإعلان حكومة بينيت–لابيد عن بناء وحدات سكنية جديدة في المنطقة المصنفة "ج"، بحيث أن جزءًا من هذه الوحدات السكنية سيتم تخصيصه للفلسطينيين. انظر/ ي الرابط: https://short-link.me/In-d.

إنشاء أي مستوطنة دون قرار من الحكومة، لا تنطبق عمليًا على الخطط الفلسطينية – حتى تلك التي تمت الموافقة عليها مؤخرًا والتي بدأ بناؤها بعد العام ١٩٦٧.

"انتظر ولا تفعل شيئًا".. هذا ليس خيار[نا]

فشلت الحكومات اليمينية في العقود الأخيرة – بما في ذلك حكومة نتنياهو "اليمينية الكاملة" – في اتخاذ أي خطوة مهمة في هذا المجال: لا سيادة جزئية؛ لا تنظيم المستوطنات أو البؤر الاستيطانية أو المزارع؛ وعدم اتخاذ موقف ضد الاستيلاء الفلسطيني. قد يكون التغيير في السياسة الأميركية خلال إدارة ترامب قد حسن الوضع في ما يتعلق بمنح تراخيص البناء، لكن القانون الذي ينظم الاستيطان [أي تسوية المستوطنات البؤرية] في يهودا والسامرة تم إبطاله من محكمة العدل العليا وفي معادلة "كل شيء أو لا شيء" التي تبنتها الأحزاب اليمينية، يبدو أن «لا شيء» هو الشكل الذي ساد.

افتقرت سياسة "انتظر ولا تفعل شيئًا" التي تنتهجها الحكومات اليمينية إلى المبررات والتفسيرات: الخوف من المجتمع الدولي والإضرار بالعلاقات مع أميركا؛ الحاجة إلى خلق تعاون ضد البرنامج النووي الإيراني، الذي يشكل التهديد الإستراتيجي الرئيس لإسرائيل؛ التصنيف الائتماني لإسرائيل، الذي يتأثر أيضًا بسلوكنا تجاه الفلسطينيين؛ وشراء التنسيق الهادئ والأمني مقابل سياسة متسامحة تجاه الاستيلاء الفلسطيني على الأراضي. انضمت هذه الاعتبارات إلى التصور بأن المشكلة الفلسطينية هي في أحسن الأحوال قضية تكتيكية وأن الوقت في صالحنا على أي حال. لذلك، من الأفضل التركيز على إقامة تحالفات واتفاقيات إقليمية وتعزيز العلاقات المهمة مع الولايات المتحدة.

لكن من الناحية العملية، ومع مرور الوقت – وتحت رعاية السياسة الإسرائيلية السلبية – يتحول الواقع على الأرض تدريجيًا من قضية تكتيكية إلى تهديد إستراتيجي. وستكون لقبولنا السلمي بالاستيلاء الفلسطيني على هذه المنطقة الإستراتيجية الحيوية آثار بعيدة

المدى في المستقبل القريب. لقد رأينا ملامح [هذه الخسارة الإستراتيجية للضفة الغربية] في خطة الرئيس ترامب، التي سعت إلى عكس الوضع الحالي على الأرض واقترحت أن تطبق إسرائيل السيادة على ٣٠٪ فقط من يهودا والسامرة (بالإضافة إلى ١٥ جيبًا إسرائيليًا داخل الأراضي "الفلسطينية").

ويعني استمرار الاتجاه الحالي دون عوائق تحويل البلدات الإسرائيلية [في الضفة الغربية، أي المستوطنات] إلى كانتونات في قلب الأرض الفلسطينية. ويتجلى هذا الاتجاه بشكل خاص في منطقة الجبال [أي الثلث الطولي الأوسط من الضفة الغربية حيث تقع نابلس ورام الله]، حيث المنطقة (ج) فيها قليلة وتقع أساسًا إلى شوارع الطول والعرض المركزية، في حين أن قلب المنطقة مأهول بالسكان الفلسطينيين ومعظمها من المنطقتين (أ) و(ب)، كما هو موضح في الخريطة المرفقة. إن الزعم بأن الديمغرافيا اليهودية سوف تسود أو أن العرب سوف ييأسون ويتراجعون عن مطالبهم لا أساس له من الصحة، ما دامت إسرائيل تمتنع عن اتخاذ إجراءات ذات مغزى. كما أن الفكرة القائلة إن الازدهار الاقتصادي وتحسين نوعية حياة السكان العرب ستخفف من تطلعاتهم الوطنية لا تتوافق أيضًا مع تصاعد الفلسطنة والقومية لدى عرب إسرائيل [والذين جربنا معهم سياق الازدهار الاقتصادي دون أن نفلح في محو تطلعاتهم القومية]. لسوء الحظ، هذه الأفكار ليست سوى أضغاث أحلام.

تقع احتياطيات الأراضي الرئيسة في إسرائيل في غور الأردن [في الخارطة: اللون الأصفر شمالي أريحا] وصحراء يهودا [في الخارطة: اللون الأصفر جنوبي أريحا]؛ أما الجزء الخلفي من الجبل الذي يهيمن على الأراضي المنخفضة وغور الأردن [أي يطل عليها]، فيخضع في الغالب للسيطرة الفلسطينية كمناطق "أ" و "ب"، المناطق المرسومة على الخريطة أدناه:

ليس للفلسطينيين دولة خاصة بهم، لكن يبدو أنهم يملأون الأرض. بينما نستريح بلا حراك، يتشكل واقع جديد، والرؤية الفلسطينية لتجريدنا من البلاد تكتسب مرة أخرى أرضية بين عرب يهودا والسامرة وعرب إسرائيل.

السيادة الكاملة الآن: "من يطمع بكل شيء لا يحصل على شيء"

إن تطبيق السيادة على كامل الأراضي – إذا كان ذلك ممكنًا[٢١] – دون منح الجنسية والمساواة الفورية في الحقوق تشوبه مشاكل عدّة. هناك بالفعل مقترحات لمسارات المواطنة البطيئة

٢١ خلقت اتفاقات أوسلو واقعًا يتمتع فيه الفلسطينيون ببعض الاستقلال في المنطقتين "أ" و "ب". يتطلب تطبيق السيادة الكاملة إلغاء اتفاقات أوسلو. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين أعلنوا أن الاتفاقات لاغية وباطلة بالنسبة لهم، فإنها لا تزال صالحة في نظر دول العالم.

والتدريجية التي تعتمد على امتحانات الولاء والخدمة الوطنية وغير ذلك.[٢٢] لسوء الحظ، ومع ذلك، فإنها لا تأخذ في الاعتبار الرياح التقدمية التي تهب في الغرب. وتبين أنه في مواجهة الضغوط الدولية والإدانات والعقوبات تحت ادعاء تفاقم «الأبارتهايد/ الفصل العنصري»،[٢٣] ستضطر إسرائيل إلى الاستسلام والاستجابة للمطالب الفلسطينية بالمواطنة الكاملة. على الجانب الفلسطيني، هناك من يتمنى هذا الوضع، وهم يعتقدون أنه سيضع إسرائيل على طريق التحول من دولة ثنائية القومية إلى دولة لجميع مواطنيها – وفي النهاية إلى دولة مسلمة.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لتقديرات مختلفة، يعيش حاليًا حوالى ٢ مليون فلسطيني في يهودا والسامرة.[٢٤] إن إضافتهم إلى ٢ مليون مواطن غير يهودي في إسرائيل (معظمهم من

٢٢ صحيح أنه في العام ١٩٦٧ تم تطبيق السيادة على القدس الشرقية ومُنح الفلسطينيون الإقامة ومنحوا طريقًا للحصول على الجنسية، وهو ما نفذه عدد قليل بالفعل. لكن اليوم، فإن الخطاب السائد عن المساواة والحقوق في الغرب، إلى جانب فهم الفلسطينيين أنهم سيكونون قادرين على تجريدهم من البلاد، يخلق سيناريو مختلفًا تمامًا.

٢٣ من الواضح أنه، حتى لو طبقنا السيادة على كامل الأراضي، فلن يكون هناك "فصل عنصري" هنا، وفقًا لدامات؛ ومع ذلك، من الواضح أن مشكلة المواطنة وقضية المساواة في الحقوق ستثير أصداء واستياء دوليين.

٢٤ وعلى الرغم من عدم وجود إحصاء فلسطيني حديث، فإن التقديرات تتراوح بين ١,٥ و٣,١ مليون فلسطيني في الضفة الغربية. إن تقدير وجود ٣,١ مليون فلسطيني ربما يكون مبالغًا فيه لأن هذا الحساب لا يأخذ في الاعتبار عدد الوفيات في القطاع الفلسطيني؛ وعدد عرب القدس الشرقية، الذين يتم إحصاء بعضهم في كل من إسرائيل ويهودا والسامرة؛ وعدد المهاجرين إلى الخارج لأغراض الدراسة مدةً تزيد عن عام (والذي يتم طرحه عادة من عدد سكان البلدان الأخرى في العالم). يواصل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني احتساب كل هؤلاء، ومن ناحية أخرى لا يأخذ الجهاز في الاعتبار الهجرة السلبية القائمة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفقًا لمعطيات الإدارة المدنية التي قدمت إلى اللجنة الفرعية للجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست في اجتماعها في ٧ حزيران ٢٠١٦، غادر السلطة الفلسطينية أكثر من ١٥,٠٠٠ فلسطيني في العام ٢٠١٦ دون عودتهم. باختصار، تبين أنه وفقًا لمعطيات الإدارة المدنية، فإن ميزان الهجرة الفلسطينية سلبي، وأن عدد الذين غادروا بعد خصم عدد العائدين بلغ ١٧٥,٠٠٠ فلسطيني خلال السنوات الـ ١٥ الماضية (حتى العام ٢٠١٦)، بشكل رئيس عبر معبر اللنبي. في ضوء كل هذا، يبدو أن عدد الفلسطينيين يتقلص إلى ما يقرب من ٢ مليون.

العرب) يصل بنا إلى توازن يبلغ حوالى ٥ , ٧ مليون يهودي مقابل حوالى ٤ ملايين عربي.[٢٥] وغني عن القول إن هذا توازن دقيق للغاية. لا يوجد خيار سوى أخذ هذه الأرقام بعين الاعتبار قبل اتخاذ خطوات مهمة نحو تطبيق السيادة الكاملة على كل يهودا والسامرة.

تطبيق السيادة فقط على المنطقة "ج"

في ظاهر الأمر، يبدو تطبيق السيادة على المنطقة «ج» احتمالًا معقولًا، لكنه ينطوي أيضًا على تحديات كبيرة. أولًا، كجزء من اتفاقيات أبراهام، تعهدت دولة إسرائيل – على ما يبدو – بعدم تطبيق السيادة حتى على منطقة أصغر من المنطقة "ج".[٢٦] هذه الاتفاقيات مهمة لدولة إسرائيل، وأي خطوة قد تقوضها، وبالتأكيد في المستقبل القريب وبدون تعزيز المصالح المشتركة التي بدأت للتو في التبلور، فإن مساهمتها مشكوك فيها. ومع ذلك، تكمن الصعوبة الرئيسة في حقيقة أنه لا يوجد حاليًا أي عائق يمنع الفلسطينيين من دخول المناطق "أ" و "ب" إلى المنطقة "ج"، وسيشمل تطبيق السيادة منح حقوق الإقامة، بما في ذلك الحق في التأمين الوطني ومجموعة متنوعة من المزايا، لحوالى ١٨٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في المنطقة "ج". ومما لا شك فيه أن هذا الوضع سيشجع على [انتقال الفلسطينيين بشكل] أحادي الاتجاه إلى المنطقة التي طبقت عليها السيادة، وسيزداد عدد الفلسطينيين في المنطقة "ج" تدريجيًا، تمامًا كما يحدث في القدس، من خلال لم شمل العائلات وما شابه، في الأحياء

---

٢٥ [ملاحظة من المترجم]: مؤلف هذه السطور لا يقوم باحتساب سكان قطاع غزة ضمن تعداد السكان الواقعين بين البحر والنهر، على الرغم من أن القطاع لا يزال يقطع ضمن مجال الهيمنة والسيطرة الإسرائيليين بعد الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٥.

٢٦ في ١٢ حزيران ٢٠٢٠ نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت مقالًا نقلًا عن يوسف العتيبة، سفير الإمارات لدى الولايات المتحدة (الذي يشغل أيضًا منصب وزير الدولة في الإمارات)، قال فيه إن هناك إمكانية كبيرة لعلاقات أكثر دفئًا بين إسرائيل والإمارات، والتي يمكن أن تتضرر بشكل كبير إذا تم الضم. المقال متوفر أيضًا عليموقع "واينت" تحت عنوان "ضم أو تطبيع".

الواقعة خلف السياج.[٢٧]

كما أن فكرة تطبيق السيادة على أراضي المستوطنات اليهودية وحدها لا تخلو من المشاكل، لأن المستوطنات تنمو وتتطور، والسؤال الذي يطرح نفسه هو أين سيتم تحديد الخط النهائي للسيادة. وبالتالي فإن تطبيق السيادة على المستوطنات هو خطوة منطقية فقط للكتل الاستيطانية التي لا يوجد بينها استيطان عربي واسع.

طأطأة الرأس والعودة للسهل الساحلي: الانسحاب من جانب واحد باعتباره هروبًا كارثيًا

في إسرائيل، لا تزال هناك أقلية تؤيد الانسحاب من معظم يهودا والسامرة و"التقهقر" إلى الكتل الاستيطانية القريبة من الخط الأخضر. ويستند هذا الموقف إلى الاعتقاد بأن إسرائيل ستكون قادرة على وضع تدابير ردع تكنولوجي على الجزء الخلفي من الجبل وفي غور الأردن، بمساعدة قوة دولية متمركزة على الأرض. لكن فكرة الانسحاب الأحادي تنطوي على العديد من المشاكل بحيث يصعب سردها جميعًا في مقال واحد. تكفي القائمة التالية لتوضيح سبب خطورة هذه الخطوة – وهي خطوة غير مقبولة واقعيًا:

١. فشل عملية أوسلو: كانت عملية أوسلو بمثابة تحقيق بعيد المدى لمفهوم أن السلام سيتحقق من خلال التسوية الإقليمية. اعتقد المبادرون للاتفاق أنه سيؤدي إلى عصر من السلام والتعاون. ومما لا شك فيه أن التجربة فشلت: فالسلام لم يتحقق، بل وكشف الفشل عن نفسه إلى حد معروف عندما غمرت البلاد موجات من الرعب والدماء خلال الانتفاضة الثانية.

---

٢٧ هناك العديد من الاقتباسات من قبل كبار المسؤولين الفلسطينيين حول هذه القضية. على سبيل المثال، انظر تصريح رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في ٤ آب ٢٠١٩ في مقطع فيديو نشر على تويتر في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٠: "أحث جميع المواطنين على التصرف في المنطقة "ج" كما لو أن كل شبر منها هو لنا... لا يوجد ما يمنعنا من البذر في المنطقة "ج"... هناك فريق في مكتب رئيس الوزراء ... دوره ... لتوجيه الاستثمار، بما في ذلك الأموال القادمة من البلدان التي تساعدنا، للمشاريع التي من شأنها تعزيز شعبنا ووجودنا في المنطقة "ج".

٢. أحباط الإرهاب يتم فقط من خلال جيش الدفاع الإسرائيلي: أحد العناصر المركزية في مفهوم أوسلو هو افتراض أن السلطة الفلسطينية ستحبط الإرهاب – على الأقل في المنطقة "أ"– لكن ثبت أن هذا الافتراض خاطئ وانهار خلال الانتفاضة الثانية، ومنذ عملية "السور الواقي"، تحملت إسرائيل وحدها المسؤولية عن إحباط الإرهاب في هذه المناطق أيضًا (أحيانًا بتنسيق أمني محدود مع السلطة الفلسطينية).

٣. الدفاع عن إسرائيل مستحيل دون سيطرة على الأرض: كانت الإستراتيجية السائدة في هيئة الأركان العامة عشية فك الارتباط هي أنه سيكون من الممكن التعامل مع التهديدات من قطاع غزة "من بعيد" باستخدام قوات المدفعية وسلاح الجو. لقد تعلمنا من الواقع أن الأمور لا تسير على هذا النحو: فقدرة الطرف الآخر على الرد تستمر وتتعزز على الرغم من القصف المدفعي والجوي لقطاع غزة، والملاحظات المتبجحة المستمرة حول عمليات الاستهداف الممركزة، والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية، ومنع دخول العمال، والإضرار بالمصالح الاقتصادية والإنسانية، لا تزال – لاعتبارات دولية وقانونية وغيرها – هي بالأساس تصريحات جوفاء. في المقابل، قارن هذا الواقع بنجاعة سياسة «جز العشب» المطبقة في الضفة الغربية، بما في ذلك مناطق "أ" و "ب" منذ حملة "السور الواقي". هذا المفهوم [أي جز العشب] – حيث «قانون الدين دينًا سواء أكان قرشًا أم جملًا» وجزاء من يرمي الحجر كجزاء من يطلق النار – أثبت أنه إستراتيجية لا تسمح للإرهاب بالنمو، وأصبح ممكنًا بشكل رئيس من خلال قدرة إسرائيل على إرسال قوات من قواعدها العسكرية القريبة الواقعة في قلب الضفة والمحمية تحت الاستيطان في المنطقة. ومن المهم أن نتذكر أن التنسيق الأمني الجاري حاليًا بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ينجح، أولًا وقبل كل شيء، بفضل قدرة إسرائيل على إحباط الإرهاب بسرعة وكفاءة وتواتر.

٤. سيطرة عسكرية على الأراضي بدون استيطان ستتحول إلى [سيطرة] غير شرعية: وكما حدث في جنوب لبنان، فإن الثمن الدموي الذي يفرضه جيش الدفاع الإسرائيلي بدون

وجود استيطاني سيؤدي إلى تآكل شرعية السيطرة العسكرية على الأرض. وبدون دعم المستوطنات [للوجود العسكري]، فإن قدرات الجيش – الذي يستمد قوته من الوجود المدني ومن البنية التحتية ودعم المستوطنات الدائمة – ستضعف بشكل كبير. وأود أيضًا أن أشير إلى أن الوجود المدني يخلق وجودًا طبيعيًا، وحياة يومية أكثر إنسانية، وحركة على أرض الواقع، وهذه الحقيقة تسهم أيضًا في قمع الإرهاب.

٥. الأهمية الطبوغرافية للمنطقة: يهودا والسامرة هي في الواقع نقطة سيطرة إستراتيجية وتقع في قلب دولة إسرائيل [وتمتد] من حيفا إلى بئر السبع (بالتأكيد مقابل منطقة الخضيرة). هذا القرب (بمعدل ١٠-١٥ كم) وميزة الارتفاع تجعل من الممكن تعطيل الحياة في البلاد وتهديدها بوسائل بسيطة نسبيًا وغير مكلفة - وهو تهديد أكثر خطورة من التهديد الذي نواجهه حاليًا من قطاع غزة. السيطرة على يهودا والسامرة ضرورية أيضا لدولة إسرائيل كدفاع ضد غزو بري من الشرق، لأن ظهر الجبل هو في الواقع حصن طبيعي.[٢٨]

٦. الانسحاب من جانب واحد سيجعل من الصعب جدًا وقف الهجرة من الأردن وسيرجح كفة التوازن الديمغرافي على حسابنا. إن التخلي عن السيطرة على الحدود الشرقية مع الأردن من شأنه أن يمكن الهجرة العربية الجماعية [إلى الضفة]. إن تحقيق حق العودة إلى "فلسطين"، ومن هناك إلى إسرائيل، يعني التخلي عن رؤية الدولة اليهودية. ويرى البعض أنه يمكن منع هذه المشكلة بوضع الحدود والمعابر فقط تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية، لكن

---

٢٨ مخيم شعفاط للاجئين وكفر عقب هما حيان يقعان ضمن طريق بلدية مدينة القدس، لكنهما في الواقع خارج السياج. على مدى العقدين الماضيين، ازداد عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في كلا الحيين بشكل كبير - من بضعة آلاف إلى حوالى ١٥٠,٠٠٠. هذا الاتجاه له تأثير حقيقي على التركيبة السكانية في القدس. بالإضافة إلى ذلك، خلقت هذا الواقع أحياء تقع خارج الحدود الإقليمية نفسها، ونادرًا ما تدخلها سلطات إنفاذ القانون – بما في ذلك الشرطة والجيش. وهذا واقع غير مقبول... حيال هذه القضية المهمة، مطلوب من دولة إسرائيل العمل بنشاط واستكشاف الحلول الإبداعية المختلفة. وطالما أن إسرائيل لا تملك أداة فعالة لمنع الامتداد المتوقع من المناطق "أ" و"ب" إلى المنطقة "ج" التي ستطبق عليها السيادة، فلا داعي للاندفاع لتنفيذ هذه الخطوة.

هذا الحل –الذي ينطوي على نشر قوات على طول الشريط الحدودي الشرقي البالغ طوله ٧٥ كيلومترًا– غير قابل للاستمرار للأسباب نفسها الواردة في المادة ٣.

٧. تجربة مريرة في التدابير الإسرائيلية أحادية الجانب: وعلى الرغم من الأمل في أن تكون خطة فك الارتباط خطوة نحو دفع السلام وتعزيزه، فإن نتائجها الرئيسة كانت صعود حماس إلى السلطة في قطاع غزة وتدهور الوضع الأمني. إن تسليم السيطرة على محور فيلادلفي أضر بقدرتنا على الإشراف على تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة ومنع تعزيز قوة حماس. في الواقع، في رأي كاتب هذه السطور، لقد تدهور وضعنا الإستراتيجي إلى حد أنه سيكون من الأفضل لإسرائيل استعادة السيطرة على قطاع غزة (هذا بالطبع ادعاء ثقيل، يستحق التفصيل في مقال منفصل). وفي وقت الانسحاب من لبنان، هددت دولة إسرائيل بأنها ستتخذ إجراءات قوية عند الضرورة، لكننا في الواقع منذ ذلك الحين نحسب أعمالنا في الجبهة الشمالية بعناية فائقة. ولم يؤد فك الارتباط من شمال السامرة إلى تحسين الحالة الأمنية، كما يتضح من مستوى الإرهاب في مدينة جنين. حتى بناء السياج الأمني، الذي كان أيضًا خطوة إسرائيلية أحادية الجانب، تبين أنه فشل من نواح كثيرة: فالسياج مخترق بشكل كبير، وفي غياب تحمل المسؤولية عن تشغيله المستمر، فإنه لا فائدة منه. ويبدو أن الإجراءات أحادية الجانب أدت أساسًا إلى زيادة شهية الطرف الآخر، ولم تسفر عن عوائد تذكر، وعززت الانطباع بأن الإسرائيليين ليسوا سوى غرسة أجنبية لا تمت للأرض بصلة.

٨. من شأن انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية أن ينتقص من جودتها كأصل إستراتيجي في شرق أوسط متغير: إن الانسحاب الأميريي من الشرق الأوسط، الذي بلغ ذروته بالانسحاب من أفغانستان في العام ٢٠٢١، يخلق واقعًا جديدًا في المنطقة. إن الفراغ الذي خلفته القوات الأميركية سيؤدي إلى دخول لاعبين جدد مثل روسيا والصين وإلى تغيير في ميزان القوى في الصراع بين دول الخليج السنية والدول الشيعية. وتفتح هذه التغييرات أيضًا فرصة لدولة إسرائيل، التي يمكن أن تكون بمثابة قاعدة أمامية تحمي المصالح الغربية في

المنطقة. جنبًا إلى جنب مع الصفات الفريدة لإسرائيل في تطوير التقنيات المتقدمة والقدرات السيبرانية والاستخبارات وأكثر من ذلك، لدينا فرصة حقيقية لتحويل إسرائيل إلى ذخر إستراتيجي تتجاوز أهميته حتى أهمية النفط العربي. إن الانسحاب أحادي الجانب من شأنه أن يقوض السيطرة الإسرائيلية على الأراضي وينتقص من جودتنا كذخر إستراتيجي من الدرجة الأولى بالنسبة للأميركان. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى التغيير في السياسة الأميركية الذي انعكس في إعلان بومبيو والموافقة على الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. وسأتوسع في هذا الأمر أدناه.

٩. الانسحاب والانفصال سيؤديان إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني وتدمير البيئة: يعتمد أكثر من ٥٠٪ من الاقتصاد الفلسطيني في الواقع على الاقتصاد الإسرائيلي. ويشمل ذلك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل (بالإضافة إلى عدد غير معروف من العمال من غير حاملي التصاريح). وبالإضافة إلى ذلك، تهمل السلطة الفلسطينية تقريبًا كل جانب من جوانب إدارة الحياة في الضفة الغربية: فالهياكل الأساسية الوطنية مثل تحسين الطرق القائمة، والإمداد المناسب بالكهرباء، والهياكل الأساسية للمياه، احتياجات لا تُعالج. كما تعاني القضايا البيئية – مثل معالجة مياه الصرف الصحي ومعالجة النفايات والتحكم في المعادن – من الإهمال شبه الكامل. إن قضية الطاقات المتجددة غير موجودة في الخطاب الفلسطيني. ولا يتم حماية المحميات الطبيعية والمواقع الأثرية والآثار على الإطلاق.[٢٩] وكل من يعتقد أنه من الممكن التخلي عن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية والسماح للفلسطينيين بالاستقلال في إدارة الأراضي يعاني من العمى الشديد وإنكار الواقع. السيناريو الأكثر احتمالًا هو أن الوضع سيتدهور بسرعة ويسبب اليأس بين سكان المنطقة، الأمر الذي قد يخلق بدوره أرضًا خصبة لزيادة الإرهاب (فكر، في هذا السياق، في تدهور الوضع في

٢٩ انظر موشيه غوتمان، غاي ديريخ وإيتان ميليت، "مسح التراث الوطني: مواقع التراث التاريخي في يهودا والسامرة وغور الأردن: نظرة عامة على الآثار وطرق العمل"، القدس: منتدى شيلوه، تموز ٢٠٢١.

قطاع غزة بعد فك الارتباط، وخاصة في ما يتعلق بالبطالة).

١٠. سيؤدي انسحاب أحادي الجانب إلى إقامة دولة إرهابية فلسطينية: أحد الدروس المستفادة من ثورة "الربيع العربي" هو أنه في منطقتنا المهتزة، حتى النظام الاستبدادي والمستقر ظاهريًا يمكن أن ينهار بين عشية وضحاها ويفسح المجال للمنظمات الإرهابية والجهادية مثل داعش. كما أدى فك الارتباط من قطاع غزة إلى السقوط الفوري تقريبًا لمنظمة التحرير الفلسطينية والعناصر المعتدلة ظاهريًا وصعود حماس. ونظرًا لعدم الاستقرار بالفعل في السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى عمر [الرئيس الفلسطيني محمود عباس] عباس المتقدم، فمن الصعب أن نرى مستقبلًا إيجابيًا، بهذا المعنى، في اليوم التالي لانسحاب إسرائيل من يهودا والسامرة.

١١. سيؤول تصعيد الوضع في يهودا والسامرة إلى زيادة العناصر القومجية بين عرب إسرائيل: كشفت لنا أحداث أيار ٢٠٢١ عن الوجود المؤسف للجوانب القومية الفلسطينية والجهادية الإسلامية بين عرب إسرائيل. تلقي هذه الحقيقة بظلال من الشك على مفهوم التعايش الذي تم زرعه بين السكان اليهود على مدى العقود الماضية وتعزز الاعتقاد بأن النضال الفلسطيني هو بالفعل ليس نضالًا ضد التمييز، بل من أجل تحرير فلسطين وجبل الهيكل [الحرم الشريف] من المحتل الصهيوني والرغبة في استعادة الحكم الإسلامي في المنطقة. نظرية السلام الاقتصادي – التي تفيد بأنه كلما كان وضع العرب الاقتصادي والاجتماعي (في إسرائيل أو يهودا والسامرة) أفضل، فهذا أفضل لنا – لم تثبت نفسها. الاستنتاج الواضح هو أن الانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية، والذي من شأنه أن يؤدي إلى إقامة دولة إرهابية فلسطينية، من المرجح أن يزيد من التحريض بين عرب إسرائيل.

١٢. سيفرض الانسحاب ثمنًا باهظًا على المجتمع الإسرائيلي. إن طرد حوالى ١٥٠,٠٠٠ يهودي من منازلهم سيؤدي إلى انقسام في المجتمع الإسرائيلي وربما يكون أسوأ بكثير من ذلك الذي نشأ خلال فك الارتباط من قطاع غزة، حيث طردت دولة إسرائيل من منازلهم عددًا أقل بكثير من المواطنين (حوالى ٩,٠٠٠ يهودي).

***

في ظل هذه القائمة الجزئية، وبالنظر إلى الخبرة المتراكمة في العقود الأخيرة، من الصعب فهم [كيف يفكر] مؤيدو الانسحاب [الإسرائيلي]، وبالتأكيد إذا كان انسحابًا من كامل المنطقة الواقعة بين الخط الأخضر ونهر الأردن (حتى بعد مغادرة الكتل الاستيطانية القريبة من الخط) وحتى لو كان مجرد انسحاب من قمم الجبال. وأود أن أتناول بإيجاز حجتين مشتركتين بين مؤيدي الانسحاب. أولًا، هناك الادعاء بأن الاحتكاك القائم اليوم بين السكان اليهود والعرب في يهودا والسامرة يتسبب في تدهور الوضع الأمني. لا يوجد أي أساس لهذه الحجة، بالتأكيد في ما يتعلق بالبدائل التي وصفتها للتو، لأن الحياة في يهودا والسامرة تدار بشكل طبيعي – في معظمها وعلى الرغم من الاحتكاك. في ظل هذه الظروف، حتى الثمن الدموي للهجمات الإرهابية، الذي استوعبه السكان اليهود في يهودا والسامرة بحزن، ليس سوى أهون الشرين.

ثانيًا، هناك الخوف من أن الوضع كما هو عليه اليوم لا يمكن تحمله، وأن الورطة مع الفلسطينيين ستزداد سوءًا، وأن إسرائيل في حال استمرت بمنع الفلسطينيين من حق التصويت [أي منحهم المواطنة الإسرائيلية] فإنها ستصل إلى وضع ينظر فيه المجتمع الدولي إليها على أنها دولة منبوذة. وفي كلتا الحالتين، فإن الانسحاب من المنطقة هو بمثابة بتر ساق (ربما حتى بتر في الرأس) من أجل علاج إصابة طفيفة. في ضوء خبرتنا المتراكمة، ووفقاً لتحليل متريث للواقع، فإن مثل هذه الخطوة ستكون فشلًا إستراتيجيًا على نطاق وجودي. سيكون من الحماقة السماح بذلك فقط بسبب الخوف من سيناريو مستقبلي يمكن حله بطرق أخرى أكثر حكمة. على الرغم من كل هذا، لا يزال عدد قليل من المسؤولين الأمنيين، بمن فيهم كبار المسؤولين، متمسكين بهذا الموقف الساذج – إن لم نقل الطوباوي – بحكم الاعتقاد بأن الجانب الآخر سيظهر تفهمًا لاحتياجاتنا وأن العالم سيدعمنا في أوقات الشدة. أهل الإيمان يستحقون الإعجاب دائمًا، لكننا نتعامل الآن مع

عالم الحقائق، الممكن والحقيقي، وإيمانهم – مثل اعتقاد أولئك الذين يرغبون في السيطرة الإسرائيلية على جانبي نهر الأردن – هو بالتأكيد مشروع، لكنه غير عملي في هذا الوقت. في الختام، من المهم أن نلاحظ أنه لسنوات عديدة كان هناك تصور بأن العلاقات مع جيراننا المسلمين كانت مشروطة بالتقدم تجاه الفلسطينيين أو بالتخلي عن أجزاء من الوطن. وقد دفع هذا التصور الكثيرين إلى الاستعداد لتسليم يهودا والسامرة للفلسطينيين، على الرغم من المخاطر الكثيرة الكامنة في ذلك. وغني عن القول إن اتفاقيات أبراهام كسرت هذا المفهوم وأظهرت أنه من الممكن تعزيز التعاون والسلام مع العالم العربي بغض النظر عن السيطرة الإسرائيلية على يهودا والسامرة.

[حسنًا]، إذن ماذا ينفع؟

١. تطبيق السيادة الجزئية

من الممكن والمرغوب فيه البدء بتطبيق السيادة في غور الأردن، وهو أمر ممكن بسهولة نسبية بسبب قلة عدد المجتمعات الفلسطينية في هذه المنطقة.[٣٠] سيحدد تطبيق السيادة في غور الأردن بوضوح الحدود الشرقية لإسرائيل ويمنع التغيير الديمغرافي الذي قد يحدث إذا تخلينا عنها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيبعث برسالة مهمة إلى الفلسطينيين بشأن نية إسرائيل منع حق العودة عبر الحدود الشرقية وتعزيز وجودها على أرض الواقع؛ بل إنه قد يساهم في ترسيخ المستوطنات الإسرائيلية المتناثرة نسبيًا في غور الأردن ويساعدها على أن تصبح محركًا للنمو في المنطقة بأسرها. أعتقد أنه يجب تطبيق السيادة على غور الأردن بمعناه الواسع وصولًا إلى شارع ألون في الغرب [أي غربي غور الأردن] – مع إمكانية

٣٠ تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن اتفاقيات أبراهام حدت من قدرة إسرائيل على تطبيق السيادة، فإن غور الأردن له خصائص معينة – بشكل أساسي منطقة صغيرة نسبيًا وعدد قليل من السكان الفلسطينيين – تسهل قدرة إسرائيل على "إقناع" الدول العربية (وخاصة السنية) [بقضية] تطبيق السيادة على الغور دون الإضرار بالعلاقات الجديدة [مع الدول العربية].

ادخال أراض من المجالس الإقليمية: السامرة وماتيه بنيامين إلى هذه السيادة – وحتى منطقة مجلس ميغلوت الإقليمي، بحيث يتم إنشاء تواصل جغرافي مع مناطق السيادة يمتد من الشمال (مجلس إقليمي عيمق هميعينوت) وحتى الجنوب (مجلس إقليمي تمار). ستبقى أريحا جيبًا في المنطقة "أ" حيث يربطها ممر بالمنطقة الجبلية الخلفية، وسيستمر معبر اللنبي في السماح للفلسطينيين بالمرور الآمن والسريع إلى الأردن.

ومن المقترح أيضًا بناء مطار تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة بالقرب من معبر اللنبي أو في "وادي الحرقانية"، وذلك أساسًا لصالح الفلسطينيين الذين يضطرون حاليًا للسفر إلى الخارج عبر الأردن. يمكن أن يكون المطار الدولي في غور الأردن أيضًا حلًا مثاليًا للحاجة المتزايدة للحد من الازدحام في مطار بن غوريون – خاصة بالنظر إلى حقيقة أن المواقع المقترحة حاليًا لبناء مطار جديد، بالقرب من نيتافيم أو رمات ديفيد، تواجه العديد من الاعتراضات – تمثّل رصيدًا إستراتيجيًا مهمًا، وهو الأول من نوعه في هذه المنطقة المهمة، وقد يساهم في توزيع البنية التحتية الإستراتيجية لإسرائيل، التي تتركز حاليًا بشكل رئيس في المنطقة الواقعة بين حيفا وبئر السبع.

سيستمر وجود معبر اللنبي وممر الدخول إليه بشكلهما الحالي، وسيعرض على الفلسطينيين الذين يعيشون في غور الأردن (الذين يقدر عددهم بحوالى ٢٠,٠٠٠ شخص، باستثناء أريحا) طريقًا للحصول على الإقامة أو الجنسية الإسرائيلية الكاملة.

إذا تصرفت إسرائيل بشكل حاسم وشملت تنظيم البناء الفلسطيني القائم في مناطق معينة في منطقة «ج» (إذا لزم الأمر ووفقًا للمعايير المفصلة أدناه)، وبناء وتوسيع المناطق الصناعية والتجارية المشتركة، وبناء مطار دولي، وأكثر من ذلك – قد يتم قبول الاقتراح. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للظروف الحالية في المنطقة أن تلعب لصالحنا. الانسحاب الأميركي وضرورة الحفاظ على المصالح الأميركية في المنطقة وشن الحملة ضد إيران. التحالف الجديد مع الدول السنية وتحسين العلاقات معها؛ إن اتفاقيات تزويد الأردن

بالغاز والمياه وعودة العلاقات التركية الإسرائيلية – كل هذه الظروف التاريخية ستخفف إلى حد كبير من الصعوبات التي ينطوي عليها ضم غور الأردن. في الواقع، تتطلب مثل هذه الخطوة الترويج لها من خلال علاقات عامة حازمة، لكن من بين جميع المناطق في الضفة الغربية، يتمتع ضم غور الأردن بأفضل فرصة لقبوله على الساحة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، هناك فرصة لإشراك الأردنيين في هذه الخطوة، لأن ضم غور الأردن سيمنع ارتباط فلسطين بالأردن في المستقبل ويخفف من خوف العائلة المالكة من التغيير الديمغرافي الذي قد ينتج عن مثل هذا الارتباط. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن استمرار السيطرة الإسرائيلية على غور الأردن هو ضمن الإجماع الإسرائيلي ومتفق عليه حتى من قبل أولئك الذين يدعون إلى الانسحاب من جانب واحد. وأخيرًا، بالنظر إلى أن خطة ترامب قد اقترحت بالفعل تطبيق السيادة على ٣٠ في المئة من الأراضي، فمن المرجح أن يتم قبول الضم الأصغر المقترح هنا في أروقة البيت الأبيض على الرغم من التغييرات في الخريطة السياسية الأميركية.

٢. تطوير البنى التحتية الوطنية في جميع أنحاء يهودا والسامرة

كخطوة مكملة لتطبيق السيادة في غور الأردن، ينبغي اتخاذ إجراءات للنهوض بمنطقة يهودا والسامرة بأكملها، وذلك أساسًا من خلال تحديث جميع البنى التحتية الوطنية وتكييفها مع المعايير السائدة في بقية أنحاء البلاد. يجب تحسين إمدادات المياه والكهرباء والعمل على ربط المنطقة بالبنية التحتية الوطنية للغاز، بحيث تصل على الأقل إلى المناطق الصناعية الكبيرة، الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء. القضية الأكثر إلحاحًا هي تحسين الشوارع في يهودا والسامرة. استثمرت الحكومات اليمينية بكثافة في تحسين نظام الطرق القطري خلال العقد الأخير، ولكن للأسف، أدى هذا التحديث إلى تخطي البنية التحتية في يهودا والسامرة إلى حد كبير – وهذا الإهمال يعود بالضرر على سكان المنطقة، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. يجب على إسرائيل تحمل المسؤولية عن نظام

حركة المواصلات في يهودا والسامرة، وتكييفه مع المعايير السائدة في بقية أنحاء البلاد، وربطه بشبكة الطرق القومية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التعامل مع وسائل النقل العام، وتشجيع بناء خط السكك الحديدية إلى أريئيل، وتوسيع مسار السكك الحديدية الخفيفة في القدس إلى منطقة شاعر بنيامين. هناك مشكلة أخرى تحتاج إلى معالجة وهي نقص مواقع مكبات النفايات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة، فضلًا عن التعامل مع مئات من السيارات غير القانونية في المنطقة. وسيسهم تنفيذ هذه الخطوات في رفاه جميع السكان في المنطقة، بما في ذلك المنطقتان ألف وباء. وكما سبق أن شرحت، فإن الفلسطينيين في هذا الوقت غير قادرين على التعامل مع هذه القضايا الأساسية، وبالتالي ما دامت إسرائيل مستمرة في التنصل من مسؤوليتها في الضفة الغربية، فإن مستوى المعيشة في المنطقة سيتدهور إلى حد يمكن أن تكون له في نهاية المطاف عواقب وخيمة ليس فقط على السكان [اليهود] المقيمين في الضفة، ولكن أيضًا على المنطقة بأسرها. بالإضافة إلى الحاجة إلى تحسين البنية التحتية الحيوية في المنطقة، يتعين على دولة إسرائيل النظر بشكل إيجابي في استخدام المنطقة لتوزيع [عادل] للبنى التحتية القطرية والأصول الإستراتيجية المتركزة حاليًا بين حيفا وبئر السبع. على وجه الخصوص، ينبغي دراسة إمكانية بناء مرافق الطاقة البديلة مثل مزارع الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح، وحتى محطة للطاقة النووية، بعيدًا عن وسط البلاد والمناطق المكتظة بالسكان. أخيرًا، وفقًا لموقع الإدارة المدنية، يعمل أكثر من ١٠٠,٠٠٠ عامل فلسطيني بشكل قانوني في إسرائيل، مقارنة بـ ٣٠,٠٠٠ فلسطيني يعملون في البلدات والمنشآت الصناعية الإسرائيلية في يهودا والسامرة. لذلك، ينبغي النظر بشكل إيجابي إلى توسيع المناطق الصناعية في الضفة الغربية من أجل تقليل عدد الفلسطينيين الذين يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح عمل في إسرائيل.

٣. تسوية أوضاع المستوطنات والبؤر الاستيطانية والمزارع

بالإضافة إلى تطبيق السيادة في غور الأردن وتحمل المسؤولية عن البنية التحتية في المنطقة بأكملها، يجب على إسرائيل اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز قبضتها الحيوية على المنطقة "ج". أولًا وقبل كل شيء، يجب تنظيم جميع البؤر الاستيطانية (المعروفة أيضًا باسم "مستوطنات الفتية")، التي يبلغ عددها حوالى سبعين بؤرة. تم إنشاء معظم هذه البؤر الاستيطانية في أوائل عام ٢٠٠٠، وكل منها موطن لحوالى خمسين عائلة في المتوسط. أقيم بعض هذه البؤر من خلال العقود والتخصيصات [التي منحتها الدولة] للهستدروت الصهيوني (قسم الاستيطان) ومعظمها يقع أيضًا على أراضي الدولة – مما يجعل من الممكن تسويتها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تنظيم جميع المشاكل القائمة في المستوطنات القديمة، خاصة في ما يتعلق بالمنازل المبنية على أراض خاصة والمباني التي أزيلت من [لجنة] الخط الأزرق الحالية (عددها يصل إلى حوالى ٢,٥٠٠ [وحدة سكنية]). ويمكن تنظيم ذلك أساسًا من خلال استخدام المادة ٥ من الأمر [العسكري] ٥٩، بند "تنظيم السوق"، الذي ينص على أنه في حالات التخصيص الذي يتم بحسن نية، يمكن ترك الوضع في مكانه ويمكن تعويض المالكين الأصليين.[٣١] حل المشاكل ممكن أيضًا بحكم تعريف التسوية على أنها قانونية وشرعية، كما هو مفصل في تقرير القاضي الراحل إدموند ليفي من العام ٢٠١٢، الذي جاء في ملاحظاته الختامية ما يلي:

> استنتاجنا الأساسي هو أنه من وجهة نظر القانون الدولي، فإن قوانين "الاحتلال"، كما تعبر عنها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، لا تنطبق على الظروف التاريخية والقانونية الفريدة لوجود إسرائيل في يهودا والسامرة منذ عقود. بالإضافة إلى ذلك،

---

٣١ "الخط الأزرق" هو حدود الخطة الهيكلية المعتمدة للتجمعات الإسرائيلية. في السنوات الأخيرة، تم العمل على إعادة رسم الخط، وفقًا لمعلومات جديدة وسياسات جديدة، وفي كثير من الحالات وجدت المنازل التي بنيت سابقًا داخل الخط الأزرق نفسها خارجه – وأصبحت غير قانونية.

لا تنطبق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة بشأن نقل السكان، ولا يقصد بها أن تنطبق على المستوطنات مثل تلك التي تقيمها إسرائيل في يهودا والسامرة.

في ضوء ذلك، ووفقًا للقانون الدولي، يوجد للإسرائيليين الحق القانوني في الاستيطان في يهودا والسامرة، وبالتالي فإن إقامة هذه المستوطنات في حدّ ذاتها ليست غير قانونية.[٣٢]

وفي هذا السياق، ينبغي النظر في التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الأميركي السابق مايك بومبيو في العام ٢٠١٩ بشأن الموقف الأميركي تجاه شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ونظرًا لأهمية هذه التصريحات، اخترت أن أعرضها بالكامل تقريبًا:

تعمل إدارة ترامب على تغيير نهج إدارة أوباما تجاه المستوطنات الإسرائيلية.

اتسمت الطريقة التي ردت بها الولايات المتحدة على النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في يهودا والسامرة في العقود الأخيرة بعدم الاتساق. في العام ١٩٧٨، قررت إدارة كارتر بشكل قاطع أن إنشاء مستوطنات مدنية لا يتفق مع القانون الدولي. وفي العام ١٩٨١، اعترض الرئيس ريغان على هذا التأكيد، مشيرًا إلى أنه لا يعتقد أن المستوطنات غير قانونية بطبيعتها.

واعترفت الإدارات اللاحقة بأن النشاط الاستيطاني الجامح يمكن أن يشكل عقبة أمام السلام، لكنها أدركت أيضًا بحكمة وحذر أن استخدام الحجج القانونية لا يعزز السلام. ومع ذلك، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، قرب نهاية ولاية الإدارة السابقة، غير وزير الخارجية كيري هذا النهج الحذر، الذي يتقاسمه الطرفان منذ عقود، وأعلن علنًا التصديق على الإعلان المذكور بشأن عدم شرعية المستوطنات.

بعد فحص دقيق لجميع جوانب الحجة المتعلقة بالشرعية، تتفق هذه الإدارة مع الرئيس ريغان. إن إقامة الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة لا يتعارض مع

---

٣٢ تقرير حول "وضع البناء في يهودا والسامرة" – تقرير لجنة الجباية، بتاريخ ٢٦ حزيران ٢٠١٢. (متوفر على الانترنت)

القانون الدولي.

وأود أن أسلط الضوء على بعض الاعتبارات المهمة.

أوَّلا، انظروا، كما قضت المحاكم الإسرائيلية، فإننا أيضًا نرى أنه يجب فحص الوضع القانوني لكل [مستوطنة] على وجه التحديد، وفقًا للحقائق على الأرض والظروف التي أنشئت في ظلها. لذلك، لا تتخذ الإدارة الأميركية موقفًا بشأن الوضع القانوني لأي مستوطنة إسرائيلية معينة.

ويتيح النظام القانوني الإسرائيلي إمكانية الطعن في النشاط الاستيطاني الإسرائيلي ويأخذ في الاعتبار أيضًا الاعتبارات الإنسانية. أيدت المحاكم الإسرائيلية قانونية بعض الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بينما قضت محاكم أخرى بأنه لا يمكن إثبات شرعيتها.

ثانيًا، نحن لا نحدد الوضع النهائي للضفة الغربية. وهذه المهمة في أيدي الإسرائيليين والفلسطينيين، ويجب تحديدها من خلال المفاوضات بينهما. لا يملي القانون الدولي نتيجة محددة ولا يخلق أي عقبة قانونية أمام القرار التفاوضي.

ثالثًا، إن قرارنا بعدم الموافقة بعد الآن على القول القائل إن الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة يتعارض مع القانون الدولي يستند إلى حقائق وتاريخ وظروف خاصة يجسدها مشروع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية. إن قرارنا لا ينبع من التحيز ولا يستخلص استنتاجات ظرفية حول شرعية [الاستيطان في] أماكن أخرى في العالم.

وأخيرًا، فإن تعريف المشروع الاستيطاني على أنه مخالف للقانون الدولي يؤدي إلى نتائج عكسية. ولم يعزز السلام. الحقيقة المرة هي أنه لن يكون هناك أبدًا حل قانوني للصراع، والجدل حول من هو على صواب ومن هو على خطأ بموجب القانون الدولي لن يجلب السلام. هذه مشكلة سياسية معقدة لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات

بين الإسرائيليين والفلسطينيين.[٣٣]

ويمكن تصنيف جميع المباني التي تتطلب تنظيماً (حوالى ٣٠٠٠ مبنى في البؤر الاستيطانية و٢٥٠٠ مبنى آخر في المستوطنات القائمة) تقريبًا إلى ثلاث فئات: (أ) المنازل التي كانت داخل حدود [لجنة] الخط الأزرق، أي داخل أراضي الدولة، وأزيلت منها لأسباب مختلفة؛ (ب) المنازل المبنية على أراض خاصة خاضعة للتنظيم، وما إلى ذلك؛ (ج) المنازل التي يتطلب تنظيمها قرارًا حكوميًا بإنشاء تجمع سكاني جديد (وهي أساسًا بؤر استيطانية غير مجاورة لمنطقة مستوطنة قائمة). تم العثور على حلول لكل هذه – بعضها سهل التنفيذ وبعضها أكثر تعقيدًا – تم تقديمها بالتفصيل في تقرير لجنة التنظيم برئاسة القاضي حايا زاندبرغ، الذي تم تقديمه في العام ٢٠١٨ إلى رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو. ويجب اتخاذ إجراءات لتنفيذها عمليًا. إن ترك الوضع على ما هو عليه لن يفيد السكان، ويمكن الافتراض أنه سيدعو إلى التماسات متعددة من السكان في المستقبل والذين سيطالبون الدولة بتنظيم حقوق الملكية الخاصة بهم.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تنظيم حوالى أربعين مزرعة رعوية، تشغل مساحة كبيرة بالنسبة لحجم المباني التي تستخدمها، ويرجع ذلك أساسًا إلى انتشار الرعي على مساحة كبيرة. مساحة المزارع تكاد تكون مساوية لكامل المساحة التي تحتلها المستوطنات الإسرائيلية المبنية، وبالتالي فإن المزارع هي أداة فعالة للغاية للتعامل مع استيلاء الفلسطينيين أحادي الجانب على أراضي الدولة ومسح الأراضي.

٤. تجديد تسوية المستوطنات [المقصود: البؤر الاستيطانية]

هناك حاجة إلى خطوات عدة للتعامل مع الاستيلاء الفلسطيني على الأرض.[٣٤] اليوم، وبسبب

---

٣٣ إعلان بومبيو حول شرعية الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة الصادر في ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٩، القدس: منتدى شيلوه وفوروم كوهيليت، ٢٠١٩ (متوفر على الإنترنت).

٣٤ وقد نوقشت هذه المسألة باستفاضة في دراسات تحقيق الحكم الإسرائيلي..

حقيقة أن وضع أراضي الدولة يمكن تغييره بسهولة نسبية، فإننا نشهد تغييرات متكررة في لجنة الخط الأزرق، تدهور في حالة الأراضي وحتى المنازل القائمة الواقعة على أراضٍ تمت المصادقة عليها من لجنة التخطيط العليا. علاوة على ذلك، يقوم الفلسطينيون حاليًا بتنفيذ ترتيباتهم الخاصة أحادية الجانب للأراضي - بما في ذلك في المنطقة "ج" - والتي لا تأخذ في الاعتبار أي اعتبارات إسرائيلية أو حيازة إسرائيلية للأرض. يمكن بسهولة قبول هذه الخطوة من قبل المجتمع الدولي، وسيكون من الصعب جدًا على إسرائيل إعادة الوضع إلى حالته السابقة. الخطوة الرئيسة المطلوبة للتعامل مع كل هذه المشاكل هي إعادة تفعيل عمليات تسوية الأراضي التي تجمدت عندما دخلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي المنطقة في العام ١٩٦٧، وتسجيل الأراضي فعليًا في سجل الطابو الذي تديره إسرائيل - والذي سيحدد وضع أراضي الدولة وكذلك الأراضي التي يملكها الفلسطينيون. تجدر الإشارة إلى أن تسجيل أراض في يهودا والسامرة وتنظميها، يمكن أن يساعد أيضًا في الجهود المبذولة لحل أزمة السكن [داخل إسرائيل] من خلال زيادة المعروض من الأراضي في منطقة قريبة نسبيًا من مراكز التشغيل في إسرائيل.

٥. رخص البناء للفلسطينيين

وإلى جانب تنظيم الاستيطان الإسرائيلي، يجب أن تتم الموافقة على خطط البناء للفلسطينيين بطريقة تتماشى مع المصالح الإسرائيلية. وقد منحت الموافقات الأخيرة على المخططات الفلسطينية في المنطقة "ج" استجابة لطلبات التخطيط الفلسطينية - دون فحص دقيق للآثار الواسعة على تخطيط المنطقة ودون اعتبارات إستراتيجية. من الضروري التأكد من مدى البناء غير القانوني والنمو الطبيعي في كل من الخطط؛ تكييف كثافة البناء مع مبادئ التخطيط القائمة على الخطط الإسرائيلية. ودراسة بدائل للتخطيط والبناء في المنطقة "ب" قبل تخصيص الأراضي للفلسطينيين في المنطقة "ج". بالإضافة إلى ذلك، يجب تطبيق شرط قرار الحكومة بتنظيم التجمعات التي بنيت بعد العام ١٩٦٧ – وهو مطلب ينطبق حاليًا

على المستوطنات الإسرائيلية فقط.

في الوقت نفسه، يجب القيام بالإنفاذ الفعال والحاسم ضد جميع الخطط [الفلسطينية] التي لا تمتثل لهذه المبادئ. واليوم، هناك أكثر من ٧٠٠ مجموعة فلسطينية غير قانونية تحتاج إلى التعامل معها بلطف، ولكن هذا لم يحدث. قصة العنقودية المعروفة باسم خان الأحمر هي مثال مدو على تردد إسرائيل في ما يتعلق بالتنفيذ من الجانب الفلسطيني، فضلًا عن التفسير العملي الذي قدمه الفلسطينيون لهذا التردد.[٣٥] يجب أن يتم التنفيذ الفعال ضد أي شيء تم بناؤه خارج مناطق الاهتمام في المنطقة "ج" من خلال [هدم] كل التجمعات فورًا بموجب الأوامر العسكرية القائمة (أمر البناء والتخطيط، أمر إنفاذ البناء) أو بموجب تطبيق أمر عسكري خاص لترسيم هذه المناطق. وفي الماضي، نفذت إسرائيل تدابير إنفاذ من هذا القبيل ضد البؤر الاستيطانية الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب سن أمر معين لمنع الاستيلاء الزراعي على المساحات المفتوحة. في هذا السياق، هناك "أمر استخدام غير لائق"، ولكن حتى الآن تم تطبيق هذا الأمر فقط ضد الزراعة الإسرائيلية في المنطقة – وعلى أي حال، لا يكفي التعامل مع هذه المشكلة الكبيرة.

أخيرًا، يجب زيادة القوى العاملة في الإدارة المدنية بشكل كبير – كمًا ونوعًا. لا يوجد حاليًا سوى حوالى ٢٤ مفتشًا في منطقة "ج" – وهو عدد قليل جدًا مقارنة بعدد المفتشين العاملين في منطقة مماثلة الحجم في إسرائيل – وهذا الواقع يضعف إلى حد كبير قدرات الإنفاذ والإشراف في الميدان.

٦. الاستفادة من الفرص لتحسين الواقع على الأرض

كجزء من تحمل المسؤولية وإنهاء سياسة إسرائيل السلبية في الضفة الغربية، ينبغي دراسة

---

٣٥ لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع مقالي "الحفاظ على المصالح الإسرائيلية"، هشيلواح، ١٥ (٢٠١٩) ص ٥٧-٦٨.

حلول جديدة ومحسنة لإدارة الأراضي. ومن بين الأفكار التي يتعين النظر فيها تقسيم الأراضي إلى مناطق سلطة ونفوذ منفصلة، بدلًا من الوضع الحالي الذي فيه تتركز السيطرة في أيدي السلطة الفلسطينية.[٣٦] ومن المرجح أن يخلق هذا النموذج الإقليمي منافسة من شأنها أن تحفز جهود الإدارة الفلسطينية في المنطقتين "أ" و"ب" وتحد من الفساد المستشري حاليًا في السلطة الفلسطينية – وهو الفساد الذي يخلق إحباطًا كبيرًا بين السكان الفلسطينيين ويدفعهم نحو دعم القيادة البديلة التي تقدمها حماس. إن نهاية حكم عباس تلوح في الأفق بالفعل، وينبغي استغلال الفرصة للترويج لحلول تخدم مصالح إسرائيل وقد تكون متسقة أيضًا مع تطلعات أولئك الذين يسعون إلى خلافة عباس.

خطوة أخرى يجب التطلع إلى اتخاذها هي إلغاء قانون فك الارتباط من شمال السامرة. تم إخلاء شمال السامرة بعد ضغوط أميركية وبسبب الرغبة في إبلاغ الفلسطينيين بأن خطوة مماثلة ممكنة في جميع أنحاء السامرة. وغني عن القول إن أي تصور من هذا القبيل يجب اقتلاعه. علاوة على ذلك، فإن التمييز المصطنع بين أجزاء السامرة لا معنى له من وجهة نظر أمنية. بل على العكس من ذلك، ولأسباب سبق شرحها، فإن عدم وجود مستوطنات إسرائيلية في شمال السامرة يقلل من قدرات الجيش ويسمح بترسيخ الإرهاب. وبالتالي، فإن إلغاء قانون فك الارتباط من شمال السامرة – الذي يجب أن يبدأ بمجمع حومش الاستيطاني، الذي يقع في نقطة إستراتيجية تهيمن على كامل منطقة الأراضي المنخفضة – سيساهم في الحكم والأمن الإسرائيليين وسيكون بمثابة إعلان نوايا لجميع اللاعبين في المنطقة.

---

٣٦ للمزيد عن هذا الحل، انظر مقال مردخاي كيدار، "الحل النهائي للمشكلة الفلسطينية"، على واي نت، ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

الوقت يعمل ضدنا

ستعزز الخطوات المفصلة في هذا المقال الاستيطان الإسرائيلي في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتؤسس الحكم الإسرائيلي على الأرض، وحتى تحسن حياة الفلسطينيين في المنطقة. هناك من قد يبدو لهم هذا التصريح متعاليًا، لكن ليس هناك شك في أن الوجود الإسرائيلي الذي يتحمل مسؤولية البنية التحتية والأمن في الضفة الغربية سيحسن نوعية حياة السكان الفلسطينيين.

إن السياسة الإسرائيلية النشطة والعملية ستحسن بشكل كبير من فرص حل المشكلات الموضحة في المقالة. لكن لا تخطئوا: الوقت يعمل ضدنا. وبينما نكتفي بالغمز واللمز ونقف مكتوفي الأيدي، فإن الجانب الفلسطيني يرسخ تدريجيًا عقيدته عمليًا. وطالما استمرت دولة إسرائيل في دفن رأسها في الرمال، وإهمال إدارة الأراضي والسماح بانعدام الحكم، فإن الوضع سيزداد سوءًا حتى لا نتمكن من حلها بالأدوات الموجودة ونواجه تهديدًا إستراتيجيًا. وفي المستقبل القريب، سيتعين على القيادة السياسية أن تبحث عن حلول ممكنة. بعض هذه الحلول ستجدونها في هذا المقال.

النص الثالث:

لماذا لا يزال الوجود الإسرائيلي في المناطق [المحتلة] يسمى ‹احتلالًا›؟

شارون آفينوعام،٣٧ "لماذا لا يزال الوجود الإسرائيلي في المناطق [المحتلة] يسمى 'احتلالًا'؟". (القدس: مركز القدس للشؤون العامة، ٢٠٠٩).

يبرر الخطاب القانوني الإسرائيلي احتلال الضفة الغربية بأن مصطلح "الاحتلال" غالبًا ما يتم استخدامه من قبل الفلسطينيين أو المجتمع الدولي بشكل سياسي-تحريفي وليس استنادًا إلى الأصول القانونية للمصطلح. ويدّعي النص أن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية لا يفي بمعايير القانون الدولي للاحتلال، وبالتالي فهو ليس احتلالًا. ويتم دعم هذا الخطاب من قبل الحجج والتفسيرات القانونية الانتقائية: ١) يجادل الكاتب بأنه بما أن الضفة الغربية وقطاع غزة لم تكن تحت السيادة الشرعية لأي دولة قبل العام ١٩٦٧، فإن مفهوم الاحتلال بموجب القانون الدولي لا ينطبق عليها. ٢) على الرغم من عدم اعتراف إسرائيل بالتطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة، فإنها تدعي أنها تلتزم بأحكامها الإنسانية. ٣) يستخدم الكاتب قضية نقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو ومن ثم غياب الوجود العسكري الإسرائيلي فيها للقول إنه لا ينبغي اعتبار هذه المناطق محتلة. ٤) تميز إسرائيل بين الخطاب السياسي والتعريفات القانونية للاحتلال، مشيرة إلى أن استمرار استخدام المصطلح ضد إسرائيل يخدم أغراضًا سياسية، مثل نزع الشرعية عن إسرائيل وإنكار حقها في الدفاع عن النفس ضد الإرهاب الفلسطيني.

....»

الأسس القانونية للاحتلال

تاريخيًا، يعتبر الاحتلال غزوًا. "في الأزمنة السابقة، كانت أراضي العدو التي يحتلها محارب تعتبر في كل نقطة ملكًا لدولته، حتى يتمكن من فعل ما يحلو له بها ومع سكانها". لكن مفهوم الاحتلال خضع لتغيير جوهري في القرن التاسع عشر. مع تزايد قبول فكرة خضوع المحتلين لقيود قانونية جاءت الحاجة إلى تعريف تلك القيود وتحديد الحالات التي تنطبق عليها. ويرد الإطار القانوني الأولي المقبول دوليًا الذي يحدد الاحتلال وينظمه في لائحة لاهاي (لاهاي ٢) لعام ١٨٩٩. تحدد المادتان ٤٢ و٤٣ من تلك اللوائح، المطابقتان للمادتين ٤٢ و٤٣ من قواعد لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧، الشروط التي تشكل "احتلالًا":

---

٣٧ [ملاحظة من المترجم]: آفينوعام هو رئيس تحرير مدونة المحكمة العليا الإسرائيلية في كلية كاردوزو للقانون. وهو محام عسكري وخدم سابقاً في النيابة العسكرية الإسرائيلية للأرض المحتلة. تركز أبحاث أفينوعام على قانون الأمن القومي وقانون النزاعات المسلحة والتلمود والنظرية القانونية.

المادة (٤٢): تعتبر الأراضي محتلة عندما توضع بالفعل تحت سلطة الجيش المعادي. ولا يمتد الاحتلال إلا إلى الأراضي التي أنشئت فيها هذه السلطة ويمكن ممارستها.
المادة (٤٣): بعد أن تنتقل سلطة القوة الشرعية [التي كانت تمسك الأرض قبل الاحتلال] بالفعل إلى يد المحتل، يتخذ الأخير جميع التدابير التي في وسعه لاستعادة النظام العام والسلامة العامة وضمانهما قدر الإمكان، مع احترام القوانين السارية في البلاد، ما لم يحل دون ذلك أمر مانع بشكل قاطع.

تعترف هذه المواد بوضوح بثلاثة شروط مسبقة لاعتبار منطقة ما محتلة بمعنى أنها تخضع لقواعد القانون الدولي. أولًا، تخضع المنطقة للسيطرة الفعلية للجيش المعادي. ثانيًا، كانت المنطقة في السابق أرضًا خاضعة لسيادة دولة أخرى. ثالثًا، يحتفظ المحتل بالمنطقة بغرض إعادتها إلى السيادة السابقة. ويبدو أن هذا الشرط المسبق الثالث هو الفكرة الأساسية لاحترام القوانين السارية، واحترام المواد الأخرى من الاتفاقية التي تتطلب الحفاظ على الوضع الذي كان راهنًا قبل الحرب (status quo ante bellum). وهكذا، يقول أوبنهايم (Oppenheim): "بما أن المحتل يمارس السلطة فعلًا، وتمنع الحكومة الشرعية [المقصود، السلطة الشرعية التي كانت حاكمة قبل الاحتلال] من ممارسة سلطتها، فإن المحتل يكتسب حقًا مؤقتًا في الإدارة على الإقليم وسكانه؛ ويجب أن تعترف الحكومة الشرعية بجميع الخطوات المشروعة التي اتخذها المحتل أثناء ممارسة هذا الحق بعد انتهاء الاحتلال".

يمكن القول إن الفكرة القائلة إن الاحتلال هو حالة مؤقتة، تقوم على سيطرة أجنبية، وهذه السيطرة تعلق سيادة الحكومة الشرعية التي كانت قبل الاحتلال، هي [أي هذه الفكرة] ما يعبر عن الفرق الأساسي بين مفهوم الاحتلال كما كان ممارسًا قبل القرن التاسع عشر، ومفهوم الاحتلال الذي تم تأسيسه بموجب القانون الدولي. وقبول المبدأ القائل إنه لا يمكن نقل السيادة بالقوة يميز الاحتلال (occupation) عن الغزو (conquest)،

ويشكل أساسًا لسريان قواعد لاهاي:

إن الأساس الذي يقوم عليه قانون الاحتلال برمته هو مبدأ عدم قابلية التصرف بالسيادة [التي هي من حق السلطة الشرعية التي سبقت الاحتلال] سواء من خلال الاستخدام الفعلي للقوة أو من خلال التهديد باستخدامها. ومن مبدأ السيادة غير القابلة للتصرف على إقليم ما تنبع القيود التي يفرضها القانون الدولي على المحتل. السلطة المحتلة التي تمارس سيطرة فعالة داخل أراضٍ كانت تابعة لسيادة أخرى سابقة ليها، لديها فقط سلطات إدارية مؤقتة، لفترة [مؤقتة] حتى يتم التوصل إلى حل سلمي. وخلال تلك الفترة المحدودة، يدير المحتل الإقليم نيابة عن صاحب السيادة.

في ضوء الفرضيات الأساسية لقانون الاحتلال، تصبح المشكلة حول وجود قوات الحلفاء [أي الولايات المتحدة، بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، وفرنسا] في ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية، أو الوجود الأميركي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية واضحة. كما يشرح كيلسن (Kelsen):

إن المبدأ القائل إن أراضي العدو التي يحتلها أحد المتحاربين في سياق الحرب تظل أراضي الدولة التي وقعت ضدها الحرب، لا يمكن أن ينطبق إلا طالما أن هذا المجتمع [الذي تم احتلاله] لا يزال موجودًا كدولة بالمعنى المقصود في القانون الدولي. بعد احتلال كامل أراضي دولة معادية، بالكاد ينطبق هذا الفهم في حال هُزمت القوات المسلحة للدولة التي تم احتلالها بشكل تام، بحيث لا يمكن القيام بالمزيد من المقاومة، وألغت الدولة المنتصرة الحكومة الوطنية [للدولة المهزومة]. ثم يُحرم المجتمع المهزوم من أحد العناصر الأساسية للدولة بالمعنى المقصود في القانون الدولي: حكومة فعالة ومستقلة،

وبالتالي فقد طابعه كدولة. وإذا كان لا ينبغي اعتبار الإقليم [الذي تم احتلاله] إقليماً لا صفة دولانية له (stateless territory)، فيجب [على الأقل] اعتباره خاضعًا لسيادة المحتل الحربي (belligerent occupation)، على أن هذا المحتل لا يتقيد، في هذه الحالة، بالقواعد المتعلقة بالاحتلال الحربي. كان هذا هو الحال مع أراضي الرايخ الألماني المحتلة في الحرب العالمية الثانية بعد الهزيمة الكاملة واستسلام قواتها المسلحة.

وقد أوضح غيرهارد فون غلان (Gerhard von Glahn) أن الاحتلال الحربي "كما ينظمه القانون الدولي العرفي (customary international law) والقانون الدولي التعاهدي (conventional international law)، يفترض مسبقًا حالة تكون فيها صاحبة السيادة [السابقة على الاحتلال]، أي الحكومة الشرعية للأراضي المحتلة، في حالة حرب [مستمرة] مع حكومة قوات الاحتلال". وكما أوضح يهودا بلوم (Yehuda Blum):

وهذا الافتراض بوجود متزامن، في ما يتعلق بالإقليم نفسه، لكل من صاحب السيادة الشرعي المخلوع والمحتل المحارب يكمن في جذور جميع قواعد القانون الدولي تلك، والتي تهدف إلى حماية حقوق السلطة المخلوعة [القابلة للعودة إلى سلطتها فور انتهاء الاحتلال]، في الوقت الذي تعترف فيه بحقوق المحتل في إدارة الأرض المحتلة وتقر بها.

تم تجاهل قانون الاحتلال على النحو المتوخى في لوائح لاهاي على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الأولى، وكانت الحاجة إلى إعادة النظر والتعديل [في مفهوم الاحتلال وقواعده] واضحة بالفعل قبل بداية الحرب العالمية الثانية. بحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الوضع أسوأ. وقد أدى ذلك ببنفينيستي (Benvinisti) إلى الاستنتاج بأن

"السجل الضعيف للالتزام بهذا القانون أضر بوضع لائحة لاهاي كقانون عرفي. والواقع أن هناك أسبابًا كافية للادعاء بأنه في ضوء التجاهل المتكرر لقانون الاحتلال، فقدت قواعد لاهاي سلطتها القانونية بنهاية الحرب"، وفّر ذلك خلفية لصياغة اتفاقية جنيف الرابعة لتكملة قواعد لاهاي.

من المهم ملاحظة أنه في حين أن اتفاقية جنيف الرابعة تمثل تغييرًا كبيرًا في النقاط التي تركز عليها، فإنها لا تغير من تعريف الاحتلال. وبدلًا من ذلك، يبدو أن الاتفاقية تستخدم مصطلح "الاحتلال" وفقًا لتعريفه بموجب القانون العرفي، على النحو المعلن في قواعد لاهاي. لكن بينما كان القانون الدولي يركز تقليديًا على التزامات الدول تجاه الدول الأخرى، يبدو أن اتفاقية جنيف تحول التركيز إلى التزامات الدولة المحتلة تجاه سكان الأراضي المحتلة بدلًا من التركيز على سيادة تلك الأراضي. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن البال أن المادة ٢ من الجزء الأول من اتفاقية جنيف الرابعة تنص تحديدًا على ما يلي:

> علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب.
> تنطبق الاتفاقية أيضًا في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة.

ويبدو أن الإشارات إلى الأطراف المتعاقدة السامية تعزز الاستنتاج القائل إنه على الرغم من أن الاتفاقية صيغت مع اعتراف واضح بالتصورات المتغيرة لدور الدول، وبهدف تحويل التركيز من الحفاظ على حقوق أصحاب السيادة إلى حماية السكان، فإن الطبيعة السياسية الأساسية للنزاع الذي أدى إلى حالة الاحتلال لم تتغير. وللتوضيح، فإن قواعد لاهاي

أعلنت في الديباجة أن الغرض منها هو "تنقيح قوانين الحرب وأعرافها العامة، إما بهدف تعريفها بشكل أكثر دقة، أو بهدف وضع حدود معينة بغرض تعديل شدتها قدر الإمكان"، ومن ثم فهي في المقام الأول إعادة صياغة تفسيرية للقانون العرفي؛ لكن بخلاف ذلك، تمت صياغة اتفاقية جنيف، كقانون تعاهدي، من أجل معالجة أوجه القصور في القانون العرفي التي ظهرت نتيجة الحربين العالميتين. وكما جاء في مقدمة تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على اتفاقية جنيف الرابعة: "لا تبطل الاتفاقية أحكام قواعد لاهاي لعام ١٩٠٧ بشأن المواضيع نفسها، ولكنها مكملة لها (انظر المادة ١٥٤ من الاتفاقية جنيف الرابعة)".

....

وخلاصة القول، كما يشير غلان: "لا يعترف القانون الدولي التقليدي إلا بشكل واحد من أشكال الاحتلال: " الاحتلال الحربي، أي احتلال جزء من أراضي العدو أو كلها في وقت الحرب؛ وهذا هو نوع الاحتلال الذي تغطيه قواعد لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩". وكما ذكر آنفًا، وفقًا لغلان: "إن الاحتلال الحربي، كما نوقش حتى هذه النقطة وكما ينظمه القانون الدولي العرفي والتعاهدي، يفترض مسبقًا حالة يكون فيها [صاحب] السيادة السابقة على الأرض، أي الحكومة الشرعية [المخلوعة] للأراضي المحتلة، في حالة حرب مع حكومة قوات الاحتلال".

وعلى هذه الخلفية يمكننا أن نشرع في دراسة استخدام تعريف "الاحتلال" والتطورات اللاحقة فيه.

الاحتلال الإسرائيلي – ١٩٦٧

في حزيران ١٩٦٧، في أعقاب حرب الأيام الستة، سيطرت القوات العسكرية الإسرائيلية على أراض خارج حدودها التي كانت معروفة قبل الحرب. شملت هذه الأراضي شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والضفة الغربية. وبموجب القانون العرفي،

فإن الوجود العسكري الإسرائيلي في شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان يشكل بوضوح احتلالاً بالمعنى القانوني. كانت شبه جزيرة سيناء تحت السيادة المصرية وكانت مرتفعات الجولان تحت السيادة السورية. لم يكن الوضع واضحًا في ما يتعلق بقطاع غزة، الذي لم تطالب مصر بالسيادة عليه والذي كانت تسيطر عليه في ظل حكومة عسكرية، والضفة الغربية، التي لم يحظ تأكيد الأردن السيادةَ عليها باعتراف دولي. كان وضع هاتين المنطقتين مصدر الكثير من النقاش في كل من إسرائيل والمجتمع الدولي.

وعند تولي إسرائيل السيطرة على الأراضي، يتعين عليها أن تتخذ قرارًا بشأن القانون الواجب تطبيقه عليها. وهناك أسباب عدة لعدم رغبة إسرائيل في اعتبار الأراضي التي استولت عليها محتلة، وبالتالي خاضعة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. ومن وجهة نظر قانونية، رأت إسرائيل أنه في غياب سيادة مسبقة، فإن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة لا تندرج ضمن تعريف "الاحتلال" كونها تفتقر إلى فرضية أساسية من فرضيات قانون الاحتلال- [وجود] سيادة شرعية مسبقة.

غير أن حجة إسرائيل في ما يتعلق بالتطبيق القانوني لقانون الاحتلال لم تثنها عن إعلان نيتها التصرف وفقًا للقانون الدولي العرفي والأحكام الإنسانية لاتفاقية جنيف الرابعة، أو عن التقيد بتلك القواعد في الممارسة العملية. يبدو هذا القصد متسقًا مع رأي بلوم:

> والاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من كل هذا هو أنه عندما لا يوجد، لسبب أو لآخر، تزامن بين "سيادة شرعية" عادية وسيادة "محتل محارب" للإقليم، لا ينطبق سوى ذلك الجزء من قانون الاحتلال الذي يقصد به حماية الحقوق الإنسانية للسكان.

وفي ظل هذه الظروف، قد يتساءل المرء بشكل معقول عن سبب إصرار إسرائيل على التمييز بين القوة القانونية لاتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها الفعلي. ويبدو أن هناك عددًا من

الاعتبارات السياسية التي تجادل لصالح التمييز، والجدال ضد التطبيق التلقائي لاتفاقية جنيف الرابعة. أولًا، كما يشير شمغار (Shamgar):

> إن التطبيق التلقائي للاتفاقية الرابعة من شأنه أن يخلق، عن غير قصد، تغييرًا في الوضع السياسي الراهن وفقًا لمصر والأردن، اللتين احتلتا قطاع غزة والضفة الغربية على التوالي نتيجة لغزو عام ١٩٤٨، [ويمنحهما] مكانة السيادة المخلوعة وبالتالي يجب احترام حقوقهما في العودة والحفاظ على هذا الحق. وبما أن الفكرة الكاملة لتقييد سلطات الحكومة الحربية بموجب الاتفاقية تستند إلى افتراض أن هناك سلطة [سابقة] تم الإطاحة بها وأنها كانت صاحب سيادة شرعية، فإن التطبيق التلقائي وغير المشروط للاتفاقية كان يمكن أن يعزز الحقوق القانونية لمصر والأردن، وهذا، من المفارقات، منذ تاريخ إنهاء حكومتهم العسكرية [عند بدء الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧].

ثانيًا، القول إن الضفة الغربية وقطاع غزة هي أراضٍ تحتلها إسرائيل "يمكن تفسيره على أنه تنازل عن الحقوق السيادية لإسرائيل في هذه المناطق. ففي نهاية المطاف، لا "يحتل" المرء أراضيه، ومن المؤكد أنه غير ملزم [في حال عودة سيادة صاحب الأرض على أرضه] بموجب القانون الدولي للاحتلال الحربي". ثالثًا، في ضوء ما سبق، يمكن تفسير القول إن الأراضي التي تحتلها إسرائيل [بعد عام ١٩٦٧] على أنها قبول [إسرائيلي] بخطوط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩ كحدود دولية.

وهكذا، فإن الاختلاف الأساسي في الرأي بين إسرائيل واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن اتفاقية جنيف الرابعة تركز على مسألة التطبيق الرسمي. ومن المثير للاهتمام أن حجة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لم تعتمد على رفض تفسير إسرائيل القانوني لتعريف "الاحتلال" في القانون العرفي. وبدلًا من ذلك،

ركز موقف لجنة الصليب الأحمر الدولية بالكامل على تفسير المادة ٢ التي تنص على ما يلي:

[الفقرة ١] علاوة على الأحكام التي تسري في وقت السلم، تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يعترف أحدها بحالة الحرب.

[الفقرة ٢] تنطبق الاتفاقية أيضًا في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة.

[الفقرة ٣] وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفًا في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة. كما أنها تلتزم بالاتفاقية إزاء الدولة المذكورة إذا قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقتها.

كما يشرح شمغار:

ويبدو أن المادة تشير إلى ثلاث حالات بديلة: (أ) وقت السلم؛ و (ب) حالات النزاع المسلح؛ (ج) حالات الاحتلال. السؤال الأول هو ما إذا كانت الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٢ متزامنتين ومتكاملتين أم منفصلتين، أي ما إذا كانت الفقرة الأولى تنص على القانون العام (lex generalis) في ما يتعلق بمدى التطبيق، الذي يشير ضمنًا ليس فقط إلى جميع الأشكال الممكنة للنزاع المسلح ولكن أيضًا لجميع النتائج والتطورات الثانوية وبما في ذلك الاحتلال الحربي الذي يشمل، من باب الحيطة، ما تم وصفه صراحة (expressis verbis) في الفقرة الثانية ؛ أو ما إذا كان لا يوجد، بدلًا من ذلك، صلة بين الفقرتين ويتعين بالتالي قراءة كل منهما وتفسيرها بشكل منفصل ومستقل، حيث تتناول الفقرة الأولى النزاعات المسلحة، باستثناء الاحتلال الحربي، وتشير الفقرة

الثانية فقط إلى احتلال الأراضي.

... ويبدو، كنتيجة طبيعية ظاهرة، أنه ليس كل احتلال للأراضي يحوله إلى إقليم تنطبق عليه الاتفاقية. وبعبارة أخرى، كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية ولا تزال، ترى أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على جميع أشكال النزاع المسلح، وأن مسألة ما إذا كان إقليم معين "محتلًا" بالمعنى القانوني أم لا، لا صلة لها بمسألة تطبيق أحكام الاتفاقية.

والواقع أن هناك الكثير مما يمكن قوله لصالح التفسير الذي قدمته لجنة الصليب الأحمر الدولية... وفي ما يتعلق بالفقرة الثانية، تعترف اللجنة الدولية [للصليب الأحمر] نفسها بأن "صياغة الفقرة ليست واضحة جِّدا، والنص الذي اعتمده خبراء الحكومة [الإسرائيلية] يعتبر أكثر وضوحًا". ولكن لم يتم اعتماد هذه اللغة الأكثر وضوحًا. وفي حين أن رأي اللجنة الدولية قد يكون مقنعًا، إلا أنه ليس نهائيًا ولا تأسيسيًا.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن أن يتوقع من الأطراف في اتفاقية ما أن تتحمل التزامات تتجاوز تلك التي تتوخاها أصلًا.

وبالتصديق على الاتفاقية، لا تتخلى الدولة عن سلطتها السيادية للجنة الدولية للصليب الأحمر. وعلاوة على ذلك، وفي غياب أي مثال لدولة تتصرف فعلًا وفقًا لتفسير اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذا الصدد، فإن وجهة نظر اللجنة الدولية، مهما كانت جديرة بالثناء من الناحية النظرية، ليست هي وجهة النظر المقبولة من قبل المجتمع الدولي في الممارسة العملية.

ويعرب بوث (Bothe) عن وجهة نظر مماثلة لوجهة نظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "إن الوضع غير الواضح للأراضي المحتلة لا يحول دون انطباق قواعد الاحتلال الحربي. ولا يمكن جعل تطبيق القانون الإنساني يعتمد على مجاملات قانونية مثل الاعتراف بسندات الملكية القانونية للإقليم". على الرغم من أن هذه التصريحات قد تبدو عالية

الصوت ومقنعة للوهلة الأولى، فمن المثير للقلق أن أي شخص قد يعتقد أن مصدرًا للصراع والحروب وسفك الدماء يمكن أن نقلصه إلى مجرد "مجاملات قانونية". لكن، حتى لو تجاهلنا الاختيار المؤسف للكلمات، فإن البيان يظل إشكاليًا. وتعتمد مقبوليته إلى حد كبير على المقصود بمصطلح "القانون الإنساني" المعروف بانزلاقاته. وإذا كان قصد صاحب «القول المعسول» [أي بوث] إن الأحكام الإنسانية لاتفاقية جنيف الرابعة ينبغي أن تطبق على جميع النزاعات، فإن الحالة الإسرائيلية توفر سابقة داعمة لهذا الرأي. ومع ذلك، إذا كنا نعني بالقانون الإنساني شيئًا أوسع نطاقًا، على سبيل المثال، قواعد القانون الدولي المستمدة من اتفاقيتي لاهاي وجنيف، أو القانون الدولي للنزاعات المسلحة، أو حتى اتفاقية جنيف الرابعة بكاملها، فيمكن القول إن "المجاملات القانونية" قد تشكل حجر عثرة خطيرًا أمام قبول وجهة نظر قد تفرض معايير دولية والتزامات سياسية على ما قد تعتبره [إسرائيل] مسألة داخلية بحتة.

...

وعند النظر فقط من حيث معنى مصطلح "الاحتلال" في القانون الدولي، يبدو أن إسرائيل لم تحتل فقط الضفة الغربية أو غزة [وإنما قد يبدو من هذا التفسير أن إسرائيل تحتل أيضًا أراضي ٤٨]. والسؤال الآخر هو ما إذا كان هذا يعني أن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق تلقائيًا، أو ما إذا كان هذا الاعتبار لا صلة له بتطبيق الاتفاقية. وبغض النظر عن الإجابة على هذا السؤال، يبدو أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشار إليهما خطأ على أنهما "أرض محتلة" نتيجة للاستيلاء عليهما في حرب الأيام الستة، وإدارتهما اللاحقة من قبل إسرائيل.

الاحتلال وعملية السلام

ومع ذلك، إذا افترضنا أن إسرائيل احتلت الضفة الغربية وغزة في حزيران ١٩٦٧، فإن السؤال الذي يطرح نفسه عندئذ هو ما الذي سيؤدي إلى إنهاء ذلك الاحتلال. وتكتسي هذه

المسألة أهمية خاصة في ضوء عملية السلام التي بدأت بتوقيع معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر في العام ١٩٧٩، واستمرار الادعاء بأن الضفة الغربية وغزة تقعان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وبما أن مصر لم تؤكد أبدًا أي ادعاء بالسيادة على غزة، فإن تلك المعاهدة لا تبدو ذات أي نتيجة في ما يتعلق بوضع إسرائيل كمحتل. ولا يمكن قول الشيء نفسه على الفور في ما يتعلق بمعاهدة السلام لعام ١٩٩٤ بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية.

حددت المادة ٣ من معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية الحدود الدولية بين الدولتين. وبذلك، يبدو – على الأقل – أن مسألتين تتعلقان باحتلال الضفة الغربية قد تأثرتا.

وتنص المادة ٣ (٢) من المعاهدة على ما يلي: «تعتبر الحدود، كما هي محددة في الملحق ١(أ)، الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بين الأردن وإسرائيل، دون المساس بوضع أي أراضٍ وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧».

وفي ظاهر الأمر، يبدو أن عبارة "دون المساس" تجعل البيان غير ذي صلة بمناقشتنا. ومع ذلك، تحمل المادة على الأقل تبعتين اثنتين لا مفر منها تخصان الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية. أولًا، يحسم مسألة أي مطالبة أردنية بالسيادة. ثانيًا، بغض النظر عن "وضع الأراضي"، فإنه يلغي أي أهمية تاريخية لخط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩، أي الخط الأخضر. ومع تعيين الحدود الدولية الدائمة، لم يعد خط وقف إطلاق النار القائم من قبل ذا أهمية بالنسبة للمتحاربين السابقين. إذا كان الاحتلال يعتبر حالة مؤقتة تهدف إلى حماية الوضع الذي كان راهنًا قبل الحرب (status quo ante bellum) والحفاظ عليه، فحتى لو جادل المرء بأن الوضع القانوني للحكومة السابقة على الاحتلال ليس حاسمًا [أي أن الأردن لم يكن صاحب سيادة على الضفة الغربية حسب القانون الدولي] بل إن وجودها الفعلي فقط هو المهم (أي "حيث تنتقل الأراضي من سلطة أحد الطرفين إلى سلطة طرف الآخر")، فإنه يمكن القول إنه حتى في ظل هذا المفهوم الواسع للاحتلال، فإن الاحتلال

سيتوقف عن تعريفه كاحتلال بعد أن تنازلت الحكومة السابقة عن مطالبتها به، وذلك لأنه لم تعد هناك أي مصلحة في حماية أو الحفاظ على حقوقها أو مصالحها السابقة. أما بالنسبة للسكان الفلسطينيين في المنطقة، فيبدو أن الأهمية التاريخية للخط الأخضر مفترضة، على الرغم من أن أهميته القانونية أبعد ما تكون عن الوضوح. ومع ذلك، يبدو أن الأدبيات القانونية لا تعلق أي أهمية على الإطلاق على معاهدة [السلام] في كل ما يتعلق بوضع إسرائيل المزعوم كمحتل.

الاحتلال في غياب الرقابة الفعالة

وعلى الرغم من أن المرء قد يتصور أن الاتفاق الانتقالي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سيمثل تطورًا مهمًا من حيث وضع إسرائيل في الأراضي، فإن هذا لا يبدو أنه الرأي المقبول عمومًا. ومن بين أمور أخرى، نص الاتفاق على نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية إلى هيئة الحكم الذاتي الفلسطينية – السلطة الفلسطينية – وعلى انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق محددة. وفي ظاهر الأمر، يبدو أن المناطق الموضوعة تحت السيطرة الفعلية للسلطة الفلسطينية، والتي سحبت منها إسرائيل بالفعل قواتها العسكرية، لم يعد من الممكن وصفها بأنها "محتلة" من قبل إسرائيل. وعلى الرغم من أن إسرائيل احتفظت ببعض السلطة العامة (overall authority) حتى في ما يتعلق بتلك المناطق، فإنها لم تعد تحتفظ بوجود عسكري هناك، ولم تعد تمارس السيطرة اليومية على حكمها. ويمكن القول أيضا إن إسرائيل، بعد أن أعادت نشر قواتها وفقًا لاتفاق دولي مع السلطة الفلسطينية، لم تعد تشكل قوة احتلال في أي جزء من الضفة الغربية أو قطاع غزة. وبدلًا من ذلك، وبما أن استمرار وجود القوات الإسرائيلية في المنطقة قد تمت الموافقة عليه في الاتفاق المرحلي وتم نظمه في هذا الاتفاق، لم يعد من الممكن اعتبار هذا الوجود احتلالًا.

وبطبيعة الحال، يمكن مواجهة هذا الرأي بحجة مفادها أن السلطة الفلسطينية، على

عكس تواجد قوات التحالف في العراق [بعد الإطاحة بنظام صدام حسين]، على سبيل المثال، استمرت في النظر إلى إسرائيل كقوة احتلال، وفي غياب موافقتها، فإن وضع إسرائيل لم يتغير. لكن ليس من الواضح ما إذا كانت إعلانات الأطراف ينبغي أن تحكم وضعها. في الواقع، إذا تقرر وضع الطرفين على أساس تصريحاتها الذاتية وليس على أساس تقييم الحقائق، فقد يقال إن ادعاء السلطة الفلسطينية المتكرر في المحاكم الأميركية بأنها تشكل "دولة أجنبية" وأنها محمية بالحصانة السيادية يمكن اعتباره تأكيدًا فلسطينيا رسميًا على أن إسرائيل لم تعد محتلة. إلا إذا ادعت السلطة الفلسطينية أنها حكومة في المنفى داخل أراضيها، أو أن الاتفاقات التي أنشئت بموجبها باطلة.

في تلخيص لوضع إسرائيل بعد اتفاق أوسلو في المناطق المحتلة، كتب يورام دينشتاين (Yoram Dinstein):

> جوهر المادة ٦ [من اتفاقية جنيف الرابعة] هو أن استمرار التطبيق (وإن كان جزئيًا) لاتفاقية جنيف يتوقف على ممارسة وظائف الحكومة في الأراضي المحتلة. وبما أن إسرائيل، عملاً بالاتفاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، قد تخلت عن معظم سلطات الحكم في الجزء الأكبر من قطاع غزة وفي أجزاء كبيرة من الضفة الغربية (بالإضافة إلى بعض السلطات في أماكن أخرى من الضفة الغربية)، لم يعد من الممكن اعتبار أحكام الاتفاقية ملزمة تلقائيًا. وبعد نقل سلطتها، لا يمكن مساءلة إسرائيل بموجب الاتفاقية عما يحدث خارج نطاق سيطرتها، حيث يمارس الفلسطينيون سلطاتهم الخاصة. إن نقل السلطة إلى المجلس الفلسطيني يعني أيضًا نقل المسؤولية عما يحدث، بمجرد تسليم المهام الحكومية.

إذا اعتبرنا إسرائيل محتلة لتلك المناطق الخاضعة مباشرة للسيطرة الفلسطينية، فإن هذا الاعتبار لا يصح إلا إذا تم توسيع مصطلح "الاحتلال" بحيث يشمل منطقة خاضعة

لسيطرة حكومة أخرى، وفي غياب وجود عسكري وسيطرة فعلية، وذلك بسبب الوجود المتفق عليه للمحتل في مناطق أخرى تخضع للمفاوضات بين الطرفين وفقًا للاتفاقية.

في حين أن الحقائق على الأرض تبرر إعادة تقييم مكانة إسرائيل كقوة احتلال في يهودا والسامرة، فإن محكمة العدل الدولية، على سبيل المثال، رأت أن الظروف والتطورات المتغيرة "لم تفعل شيئًا لتغيير هذا الوضع. وتظل جميع هذه الأراضي (بما فيها القدس الشرقية) أراضيَ محتلة ولا تزال إسرائيل تتمتع بوضع السلطة القائمة بالاحتلال". في المقابل، لم يعد العراق يعتبر تحت الاحتلال، على الرغم من أن الظروف الفعلية للاحتلال لم تتغير جوهريًا، ويرجع ذلك فقط إلى القرار السياسي بالاعتراف بسيادة الحكومة المؤقتة في قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦. ومن المثير للقلق أن الأشخاص الذين قد يكونون – من حيث الحقائق الموضوعية – في وضع يبرر حمايتهم بموجب القانون الإنساني الدولي قد يحرمون من تلك الحماية فقط على أساس المصالح السياسية والإعلانات التي لا تحدث أي تغيير فعلي في الوضع على أرض الواقع، في حين أن الظروف المتغيرة التي قد تجعل هذه الحماية غير ضرورية أو غير مبررة قد لا تمنح أي اعتراف قانوني.

الاحتلال غيابيًا [أو الاحتلال عن بعد Remote Control]

وكانت المرحلة التالية في الوضع الإسرائيلي التي كان من الممكن أن تؤثر على مسألة الاحتلال هي انسحاب جميع الأفراد العسكريين الإسرائيليين وأي وجود مدني إسرائيلي في قطاع غزة، وما تلاه من طرد السلطة الفلسطينية واستيلاء حكومة حماس على المنطقة. ومن المؤكد أن هذا سيشكل نهاية واضحة للاحتلال الإسرائيلي لغزة. في الواقع، حتى محكمة العدل الدولية تعترف بأن "الأرض تعتبر محتلة عندما توضع بالفعل تحت سلطة الجيش المعادي، ويمتد الاحتلال فقط إلى الأراضي التي تم فيها إنشاء هذه السلطة ويمكن ممارستها".

والمثير للدهشة أنه يقال مع ذلك إن إسرائيل لا تزال القوة المحتلة في غزة. يتم تقديم هذه الحجة على أساس مجموعة متنوعة من التأكيدات، على سبيل المثال، أن الجزء الأكبر من "الأراضي الفلسطينية" لا يزال تحت السيطرة الإسرائيلية، وفي غياب دولة قابلة للحياة في الضفة الغربية، يحرم سكان قطاع غزة من الحقوق السياسية الأساسية، وأن المناطق الفلسطينية تفتقر إلى التواصل [ما بين الضفة والقطاع]، وأن إسرائيل تمارس سيطرة مطلقة على الحدود. تم تقديم حجة مثيرة للاهتمام بشكل خاص من قبل باشي و مان (Bashi and Mann). حجتهم هي أن إسرائيل تواصل السيطرة على غزة من خلال "يد خفية"، على أساس تعريفهم لمصطلح "الاحتلال" الذي يقاس حصرًا من حيث السيطرة، دون اعتبار لمسائل السيادة أو الوجود العسكري أو الحكم الفعال من قبل المحتل، أو وجود حكومة بديلة فعالة ومستقلة في القطاع. وهكذا، طرحوا اقتراحًا مفاده أنه حتى الانسحاب الكامل من غزة يشكل مجرد تغيير في الشكل وليس في الجوهر.

تمثل الحجج المقدمة للنظر إلى إسرائيل كمحتل في غزة عددًا من الصعوبات. أولها أنه لا أساس لها في التعريف العرفي للاحتلال. علاوة على ذلك، إذا كانت سيطرة إسرائيل على حدود غزة تشكل عنصرًا من عناصر سيطرتها الفعلية على غزة، فيمكن القول إن هذه السيطرة تتوقف كليًا على سيطرة مصر على حدودها مع غزة. إذا فتحت مصر حدودها أمام التدفق الحر للأشخاص والبضائع، فإن سيطرة إسرائيل ستصبح غير فعالة إلى حد كبير. هل هذا يعني أن غزة تحت الاحتلال المصري، أو تحت احتلال إسرائيلي مصري مشترك؟ وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أنه في ظل الوضع الحالي، فإن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية لن تضع تلقائيًا قطاع غزة بقيادة حماس تحت سيطرة تلك الدولة، فهل يعتمد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي على نتيجة حل فلسطيني لمسألة حكم غزة؟

.....

النص الرابع:

خمسون عامًا من الحكم العسكري في الأراضي المحتلة

شلومو غازيت، خمسون عامًا من الحكم العسكري في الأراضي المحتلة. معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي- جامعة تل أبيب، بتاريخ ٢٠١٧. الرابط:
https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/201/2017//SixDayWar50YearsBook_895-87-.pdf

يتناول النص، الذي كتبه شلومو غازيت، وهو شخصية رئيسة في الإدارة الاستعمارية، خمسين عامًا من الحكم العسكري الإسرائيلي في الأراضي المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ وحتى العام ٢٠١٧. يصف غازيت واقع ما بعد العام ١٩٦٧ حيث كان على إسرائيل إدارة الأراضي التي «كسبتها» ويسكنها (بكل أسف) سكان فلسطينيون معادون، مما يستلزم إنشاء إدارة عسكرية. تهدف هذه الحوكمة إلى الإشراف على الأراضي من خلال إطار سياسي وضعه موشيه ديان (الاحتلال غير المرئي)، وتطبيع حياة السكان الفلسطينيين (الاحتلال المتنور)، وتنفيذ تدابير عقابية متطورة تجاههم (سياسات العصا والجزرة). ويشير غازيت إلى أن الحكومات الإسرائيلية أنشأت مستوطنات يهودية في هذه الأراضي كإستراتيجية سياسية لخلق حقائق لا رجعة فيها على الأرض، تهدف إلى التأثير على الحلول السياسية المستقبلية. ويدعي غازيت أن السياسات الحكومية تجاه المستوطنات قد تباينت مع مرور الوقت، حيث عملت بعض الإدارات، مثل مناحيم بيغن، على تعزيز المستوطنات بشكل نشط، في حين كانت إدارات أخرى، مثل إدارة رابين، أكثر حذرًا. ومن الناحية الاقتصادية، يشرح النص السياسات الإسرائيلية التي استخدمت الأراضي المحتلة كأسواق للسلع الإسرائيلية وتحولت إلى مصدر للعمالة الرخيصة، مما أدى إلى تفاوتات اقتصادية كبيرة وظروف استغلالية للعمال الفلسطينيين. لكن مع مرور الوقت، أصبحت الإدارة الأمنية الإسرائيلية عرضة للفساد والممارسات التعسفية، مما قوض ركائز الحكم العسكري المهني و"المتنور". ويشير غازيت إلى أن الخطاب العام في إسرائيل انقسم بين أولئك الذين اعتبروا الأراضي قابلة للتفاوض من أجل السلام وأولئك الذين اعتبروها جزءًا لا يتجزأ من إسرائيل. وقد كان التأثير على المجتمع الفلسطيني عميقًا، حيث أدت المصاعب الاقتصادية والقمع السياسي إلى انتفاضات، كأشكال من المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي كما يرى غازيت، لكن هذا لم يكن سببًا كافيًا للإسرائيليين لرؤية الفلسطينيين كشعب له حق تقرير المصير. يوظف نص غازيت خطابًا استعماريًا يصور الفلسطينيين على أنهم سكان أقل شأنًا يمكن السيطرة عليهم من خلال الوسائل الاقتصادية، مما يعكس عقلية استعمارية أوسع تجردهم من حقوقهم وتهمشهم سياسيًا. كما تصور المقالة موقف الجيش الإسرائيلي من التوسع الاستيطاني على أنه محايد ظاهريًا، رغم أن الممارسة العملية تشير إلى دور فاعل للجيش في تسهيل المشروع الاستيطاني وتطويره.

الخلفية

في حزيران ١٩٦٧، مع نهاية حرب الأيام الستة، كان على دولة إسرائيل مواجهة واقع جديد. وقد نشأ هذا الواقع نتيجة لاستيلاء جيش الدفاع الإسرائيلي على مناطق واسعة، بعضها مكتظ بالسكان المدنيين المعادين لإسرائيل. جلب الوضع الجديد معه الحاجة إلى

إقامة حكومة عسكرية تدير حياة السكان الذين انتقلوا ليصبحوا تحت السلطة الإسرائيلية، وبالتالي تحت مسؤوليتها. وجدت إسرائيل نفسها تسيطر على منطقة أكبر بثلاث مرات من مساحتها الأصلية. وهي مسؤولة عن إدارة أربع ساحات مختلفة: مرتفعات الجولان – وهي منطقة هجرها معظم سكانها السوريين الأصليين. الضفة الغربية – موطن لحوالى ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني من مواطني الأردن؛ قطاع غزة، مع حوالى ٤٠٠,٠٠٠ فلسطيني (ثلثاهم لاجئون من العام ١٩٤٨)؛ شبه جزيرة سيناء، مع حوالى ٥٠,٠٠٠ مصري، معظمهم من البدو. الشخص الذي شكل سياسة الإدارة في المناطق بعد حرب الأيام الستة كان وزير الدفاع موشيه ديان. لقد حدد النقاط الرئيسة للسياسة وتحمل المسؤولية المطلقة والحصرية تقريبًا عما كان يحدث في المناطق، حتى تقاعد من منصبه بعد حرب يوم الغفران، بعد سبع سنوات تقريبًا. لم يضع ديان خطة سياسية شاملة، لكنه ركز على إدارة الأراضي وسعى جاهدًا لضمان ألا يشكل موضوع المحافظة على السكان [الفلسطينيين وإدارتهم] عبئًا سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا على إسرائيل لا يمكنها تحمله. وكانت الخصائص الرئيسة لسياسة الإدارة التي اعتمدها ديان هي: ١) نظام احتلال "غير مرئي" قدر الإمكان؛ ٢) تطبيع حياة السكان العرب تحت الاحتلال [أي جعل الاحتلال طبيعيًا ولا يؤثر على المناخ العام]؛ ٣) استمرار اتصال [الفلسطينيين] بالعالم العربي وبشكل حر، وكان التعريف الأبرز والمألوف عن هذا المبدأ هو سياسة "الجسور المفتوحة"؛ ٤) سياسة عقابية حكيمة ومتطورة.

الوضع القانوني للأرض المحتلة

وفي ما يتعلق بالقانون الدولي، فإن سيطرة إسرائيل على الأراضي التي احتلتها في حرب الأيام الستة، معترف بها ومقبولة على أنها "احتلال حربي". وقد تبنت إسرائيل هذا النهج وقبلته محكمتها العليا أيضًا. كما أعلنت إسرائيل أنها، باعتبارها عضوًا في المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ستحترم قواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف المعتمدة بعد الحرب

العالمية الثانية، على الرغم من أنها غير ملزمة بالقيام بذلك بموجب القانون الدولي. الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية، الذي لم يتغير ظاهريًا منذ ذلك الحين، يرى أن إسرائيل تحتفظ بالأراضي المحتلة كورقة مساومة للتوصل إلى اتفاق سياسي لحل الصراع العربي الإسرائيلي وجميع المشاكل السياسية والأمنية المطروحة على جدول اهتمامات إسرائيل. ميز هذا الخط سياسات حكومتي ليفي إشكول وغولدا مائير، بالإضافة إلى حكومة إسحاق رابين بعد حرب يوم الغفران [عام ١٩٧٣]. في ما يتعلق بهذه المسألة القانونية، فقد تبنت الحكومة الإسرائيلية موقف المستشار العسكري آنذاك مائير شمغار، الذي ذكر أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يحتل "دولة" في حزيران ١٩٦٧، وبالتالي فإن اتفاقيات جنيف لم تكن ملزمة له. كان هذا التحديد، في الواقع، أساس شرعية الاستيطان اليهودي في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها [حسب شمغار].

النقاش العام في إسرائيل حول مستقبل الأراضي المحتلة

منذ ذلك الحين، تركز معظم النقاش العام في إسرائيل على مسألة وضع الضفة الغربية وقطاع غزة – وكلاهما جزء من أراضي فلسطين الانتدابية، التي كانت [خلال فترة الاستعمار البيرطاني] وحدة جغرافية بدون [أن تحمل] وضعية "دولة". انقسم السكان اليهود في إسرائيل في هذا الصدد إلى حركتين: الأولى ترى أن إسرائيل يجب أن تحتفظ بالأراضي المحتلة كورقة مساومة للتوصل إلى اتفاقات سلام مع الدول العربية والكيان الفلسطيني، على أساس خطوط الهدنة [للعام ١٩٤٩]، مع القيام بتعديلات لازمة [أثناء ترسيم الحدود]؛ والثانية، حركة إسرائيل الكبرى (وهي حركة وطنية تعتقد أن حرب الأيام الستة سمحت للشعب اليهودي بالعودة للاستيطان على أرضه وأنه لا يوجد قيود سياسية أو قانونية لمنع ذلك)، والتي جادلت بأن دولة إسرائيل يجب أن تمتد على كامل أرض إسرائيل، من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن. أدت الاضطرابات السياسية

التي حدثت في إسرائيل عام ١٩٧٧ إلى تغيير في السياسة التي ميزت حكومات إشكول ومئير ورابين. وقع رئيس الوزراء مناحيم بيغن معاهدة سلام مع مصر، تضمنت العودة إلى حدود الانتداب وإجلاء جميع الوجود المدني والعسكري الإسرائيلي في سيناء. ومع ذلك، خلال المفاوضات حول الاتفاق مع مصر، رفضت إسرائيل السماح بأي وجود مصري في قطاع غزة، ثم نسفت المحادثات مع مصر حول فترة تجريبية كان من المفترض أن يقام فيها الحكم الذاتي الفلسطيني في المناطق، تمهيدًا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. لم تمنع هذه السياسة الحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون من اتخاذ قرار أحادي الجانب في العام ٢٠٠٥ بإخلاء قطاع غزة بالكامل من أي وجود عسكري ومدني إسرائيلي – وهو قرار اتخذ دون أي اتفاق سياسي مسبق. حتى تطبيق القانون الإسرائيلي في مرتفعات الجولان (١٩٨١) لم يمنع رؤساء الوزراء الإسرائيليين، بمن فيهم عضو حزب الليكود بنيامين نتنياهو، من التفاوض مع النظام السوري على اتفاق سلام يتضمن إخلاء كل مرتفعات الجولان أو معظمها.

السياسيات الإسرائيلية تجاه القدس

تركز الموقف التاريخي والعاطفي والقومي– الديني تجاه الأراضي المحتلة بشكل طبيعي على منطقة القدس ويهودا والسامرة. بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء القتال، قررت إسرائيل تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، التي تبلغ مساحتها حوالى ٧٠ كيلومترًا مربعًا ويبلغ عدد سكانها حوالى ٧٠,٠٠٠ فلسطيني. سمحت المنطقة التي تم ضمها إلى إسرائيل بتوسيع حدود بلدية القدس، ونصبت رئيس بلدية القدس اليهودي، تيدي كوليك، رئيسًا لبلدية المدينة الموسعة، وحلت إسرائيل المجلس البلدي الأردني. عرضت إسرائيل على القيادة الفلسطينية المحلية الانضمام إلى المجلس البلدي الموسع للقدس، لكن أعضاءه ذكروا أنهم يعتبرون الحكم الإسرائيلي في القدس الشرقية احتلالًا، وأن وضعه مشابه لوضع الضفة

الغربية المحتلة بأكملها. ناقشت الحكومة الإسرائيلية الوضع القانوني للسكان الفلسطينيين في منطقة القدس الموسعة، وتحديدًا ما إذا كانوا عربًا إسرائيليين شرعيين، [وبالتالي يجب أن] يتمتعون بالجنسية الإسرائيلية الكاملة. كان وزير العدل يعقوب شمشون شابيرا هو الذي اقترح منح الجميع مكانة "مقيم"، مع جميع الحقوق التي يتمتع بها المقيم في إسرائيل. وفي الوقت نفسه، اقترح أن يمنح أي مقيم الجنسية الإسرائيلية الكاملة في حال رغب بذلك، دون إجباره على ذلك. في الواقع، اختارت الغالبية العظمى من سكان القدس الشرقية التمسك بجنسيتهم الأردنية الأصلية (الوحيدون الذين اختاروا الجنسية الإسرائيلية كانوا بالأساس من العرب الأرمن، وكذلك المسيحيين الآخرين، سكان البلدة القديمة). وعلى مقربة من توسيع القدس، تبنت الحكومة الإسرائيلية سياسة ملء القدس الشرقية بالأحياء اليهودية. كان هدفها مزدوجًا – إظهار سياسي لجدية نواياها، وخلق حقائق تتعلق بوجود سكان إسرائيليين–يهود فيها، بحيث لا يمكن العودة إلى الوراء أو اقتلاع هذه الحقائق.

سياسة الاستيطان

كان من الواضح منذ الأيام الأولى للحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت هناك ستكون لها آثار سياسية بعيدة المدى. وتهدف هذه المستوطنات في الواقع إلى فرض حقائق جديدة على الأرض، بهدف التأثير على الحل السياسي المستقبلي. وهذا يتناقض مع موقف الحركات اليسارية في إسرائيل، التي تلتزم بالنهج الدولي الرافض تمامًا لاستيطان الإسرائيليين في الأراضي المحتلة. لم ترفض المحكمة العليا الإسرائيلية إنشاء المستوطنات، على الرغم من أنها ترى في الاستيطان مرحلة انتقالية حتى يتم إيجاد حل سياسي للصراع. في الوقت نفسه، رفضت المحكمة العليا تمامًا الاستيطان على الأراضي [الفلسطينية] الخاصة. موقف اليمين في إسرائيل هو أنه يجب خلق حقائق الوجود المادي والسياسي على طول وعرض الأراضي المحتلة في يهودا والسامرة، وعلى حد

تعبير المتحدثين باسم [اليمين الإسرائيلي] فإن: "حُكم [الاستيطان في] عمونا لا يختلف بتاتًا عن حُكم [الاستيطان في] الشيخ مؤنس".

لم يكن لدى الحكومات الإسرائيلية سياسة استيطانية واضحة ومتفق عليها (باستثناء القدس)، وما تم القيام به على الأرض كان في الواقع خلق حقائق "من الأسفل". سعى [المستوطنون] إلى معاملة حكومات إسرائيل كما عامل اليشوف اليهودي حكومة الانتداب في فلسطين [قبل ١٩٤٨]: خلق الحقائق دون انتظار عملية صنع القرار والموافقات. وافق المستوى الحكومي في البداية على مستوطنات ناحال فقط (التي كان وضعها الرسمي هو وضع وحدة عسكرية)، وهذا فقط في غور الأردن، بهدف إستراتيجي يتمثل في تقليل عرض منطقة الأغوار في حال تم إعادته إلى الأردن مستقبلًا. الاستثناءان الأبرزان هما مستوطنات غوش عتصيون (التي تم [إعادة] إنشاؤها استجابة لمن تبقى من المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من هناك في العام ١٩٤٨) والبلدات اليهودية في كريات أربع والخليل (التي بدأت بمبادرة من المستوطنين، الذين واجهوا الحكومة بواقع قائم). وجاءت نقطة التحول في موقف الحكومة الإسرائيلية في تشرين الثاني ١٩٧٥، عندما استقر مئات الشبان في محطة القطار في سبسطية في السامرة، برفقة عدد من أعضاء الكنيست اليمينيين. لم تصمد حكومة رابين أمام الضغوط ووافقت على حل وسط يتم بموجبه إخلاء المستوطنين، لكن سيتم إجلاء مجموعة "ألون موريه" [الاستيطانية التي اعتصمت في محطة القطار] ووضعها في منشأة تابعة للجيش الإسرائيلي في كيدوم، حتى يتم تحديد مصيرها. وبعد حوالى عام ونصف، هزمت حكومة رابين في الانتخابات وانتخب مناحيم بيغن رئيسًا للوزراء. ومن نتائج انتخابه إدخال إصلاحات لدعم سياسة الاستيطان في الضفة الغربية: فقد أصبح الاستيطان في السامرة حجر الزاوية في سياسة الحكومة الجديدة. القيد الوحيد في ذلك الوقت كان قانونيًا: قضت المحكمة العليا في مسألة ألون موريه بأنه لا توجد حاجة أمنية للموقع ومنعت الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الخاصة.

عندما تقاعد موشيه ديان من منصب وزير الدفاع في العام ١٩٧٤، خلفه شمعون بيريس كوزير للدفاع في حكومة رابين. حاول بيريس مواصلة سياسة ديان، لكن دون جدوى. لم يستطع التعامل مع إدارة الأراضي كقضية مركزية في نشاطه، خاصة أنه تولى منصبه بعد حرب يوم الغفران وكان عليه أن يركز معظم وقته على إعادة بناء جيش الدفاع الإسرائيلي. بعد ثلاث سنوات من الانقلاب السياسي في إسرائيل (عام ١٩٧٧)، تم تعيين عيزر وايزمان وزيرًا للدفاع. حاول أن يتبع المسار نفسه، لكن بعد فترة وجيزة من توليه منصبه، شهدت إسرائيل زيارة السادات والعملية الشاقة لمحادثات السلام مع مصر، وبطبيعة الحال تم دفع قضية الأراضي أيضًا خارج جدول أعمال الوزير وايزمان. قاد رئيس الوزراء مناحيم بيغن التحول الدراماتيكي في مسألة الأراضي بعد صياغة معاهدة السلام مع مصر في مؤتمر كامب ديفيد في أيلول ١٩٧٨. وكان الاتفاق نفسه مكوّنًا من جزأين: الجزء المتعلق بطرفي عملية السلام، أي إسرائيل ومصر، والذي تضمن سلامًا إسرائيليًا مصريًا كاملًا مقابل انسحاب كامل من شبه جزيرة سيناء؛ و[الجزء الثاني يتضمن] التزام إسرائيل بحل ما تبقى من مكونات الصراع مع سورية والفلسطينيين. وفي هذا السياق، كان من المفترض أن تقيم إسرائيل حكمًا ذاتيًا فلسطينيًا مدةَ خمس سنوات، تقرر خلالها مستقبل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد تهربت إسرائيل من الوفاء بهذا الجزء من الاتفاق. بل على العكس من ذلك، بدأت زخمًا للاستيطان في الأراضي المحتلة.

في العام ١٩٨٤، عندما أصبح شمعون بيريس رئيسًا للوزراء، بدأ بالبحث عن حل سياسي للصراع مع الفلسطينيين. كانت محاولته الأولى هي السعي إلى حوار مباشر مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في تونس. [وسرعان ما] توقفت الاجتماعات السرية معهم، ويرجع ذلك أساسًا إلى نقل رئاسة الوزراء إلى إسحق شامير، وفقًا لاتفاق التناوب بين التحالف والليكود. قام بيريس بمحاولة أخرى لتعزيز العملية السياسية في العام ١٩٨٧،

أثناء عمله وزيرًا للخارجية في حكومة إسحق شامير. في اجتماع سري في لندن مع العاهل الأردني الملك حسين، تم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي بهدف إعادة الضفة الغربية إلى السيطرة الأردنية. وقد أحبط رئيس الوزراء شامير هذه المبادرة. بعد فترة وجيزة، في كانون الأول ١٩٨٧، اندلعت الانتفاضة الأولى. بعد خمس سنوات، عاد حزب العمل إلى السلطة، وهذه المرة برئاسة إسحق رابين. قرر رئيس الوزراء البحث عن حل للصراع مع الفلسطينيين وأعطى شمعون بيريس، هذه المرة كوزير للخارجية، حرية تعزيز المحادثات التي بدأها يائير هيرشفيلد ورون بونداك مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية. وأسفرت هذه المحادثات عن اتفاق مبادئ أوسلو، الذي اعترفت فيه إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، في حين اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود بسلام. كما سمح الاتفاق لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بدخول الأراضي والاستقرار فيها. وبعد ذلك بعامين، تم التوقيع على اتفاقات أوسلو الثانية، التي قسمت الأراضي إلى ثلاث فئات: المنطقة " أ" حيث تمارس السلطة الفلسطينية السيطرة المدنية والأمنية؛ المنطقة "ب" حيث تحتفظ السلطة الفلسطينية بالسيطرة المدنية بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية عليها؛ المنطقة "ج" تحت السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية. أوقف اغتيال رئيس الوزراء رابين وصعود الليكود إلى السلطة في انتخابات عام ١٩٩٦ استمرار عملية أوسلو عدةَ سنوات. فقط عندما أصبح إيهود باراك رئيسًا للوزراء (١٩٩٩)، حاول تجديد العملية السياسية مع الفلسطينيين في مؤتمر كامب ديفيد (٢٠٠٠)، الذي عقد تحت رعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون. حاول باراك تخطي المراحل الانتقالية والتوصل إلى اتفاق نهائي، لكنه فشل في التوصل إلى صيغة مشتركة ومقبولة على الطرفين مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وبعد فترة وجيزة، في نهاية أيلول ٢٠٠٠، اندلعت الانتفاضة الثانية. بعد بضعة أسابيع، في كانون الأول ٢٠٠٠، نشر الرئيس كلينتون الخطوط العريضة لحل الصراع، وكان أهمها تخلي الفلسطينيين عن حق العودة، وتخلي إسرائيل عن

الحكم السيادي في الحرم القدسي، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على حوالى ٩٥ في المئة من الأراضي المحتلة، باستثناء الكتل الاستيطانية الكبيرة. لم يقبل الجانبان الخطوط العريضة، لكنهما اعتبراها أساسًا للمناقشات المستقبلية بينهما.

هذا هو الوضع السائد حتى يومنا هذا. وكان الاستثناءان هما قرار رئيس الوزراء أريئيل شارون في العام ٢٠٠٥ بإخلاء إسرائيل بالكامل من قطاع غزة، ومؤتمر أنابوليس في العام ٢٠٠٧، الذي حاول فيه الجانبان استئناف عملية السلام.

تأملات ختامية

هل محاولة إسرائيل للحفاظ على "حكومة مستنيرة" في الأرض المحتلة محكوم عليها بالفشل مقدمًا، أم أن الفشل كان نتيجة سياسة إسرائيلية خاطئة؟ ويمكن افتراض أن هناك بعض الحقيقة في الإجابة الإيجابية على كلا السؤالين: فمن ناحية، الاعتقاد بأن إسرائيل يمكن أن تستمر في فرض حكومة عسكرية على السكان العرب الفلسطينيين المحتلين فترةً غير محددة من الزمن كان مجرد وهم؛ من ناحية أخرى، لم يتم تنفيذ سياسة إدارة السكان التي تمت صياغتها كما أوصي بذلك، أو كما أراد، واضعوها.

حكومة عسكرية محكوم عليها بالفشل منذ البداية؟

لقد أخطأت إسرائيل عندما تجاهلت الدروس التاريخية لانهيار الإمبراطوريات في القرن العشرين ونهاية الاستعمار. خلال السبع عقود الماضية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حققت مستعمرات الإمبراطوريات الغربية استقلالها. إنه لأمر محير أن قادة الثورة اليهودية العنيفة في فلسطين الانتدابية (مناحيم بيغن ورفاقه من الإرغون، وكذلك إسحق شامير ورفاقه ليحي) الذين قاتلوا بشراسة ضد "المحتل الأجنبي" [أي بريطانيا]، فشلوا في فهم أن الشعب العربي الفلسطيني سيتعلم بشغف تاريخ الصهيونية، ودروس الحركة السرية العبرية، ودروس الشعوب المختلفة التي ناضلت من أجل التحرر الوطني من نير

الاستعمار، وسيعمل [أي العرب] يومًا ما وفقًا لها، وهذه المرة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد تفاقمت هذه الأدلة الخاطئة بسبب عوامل عدة أدت إلى تفاقم المشكلة.

هناك فرق واضح بين "الاحتلال" الذي يأتي كحالة تعقب انتهاء حرب، والظروف التي كان على الاحتلال الإسرائيلي التعامل معها بعد حرب الأيام الستة. وقد بدأ الاحتلال الإسرائيلي في أعقاب تلك الحرب في جو من المحفزات الخارجية الشديدة التي تدعو إلى التصعيد. لم ينته القتال على طول الحدود نتيجة الحرب. بل على العكس من ذلك، تم تجديده واستمراره على طول خطوط وقف إطلاق النار الجديدة. تم التعبير عن معظم العنف في حوادث الحدود وحرب الاستنزاف ضد الجيوش العربية النظامية (وبعد ست سنوات – [تطور الأمر إلى] حرب يوم الغفران في الساحتين المصرية والسورية). في بعض الأحيان، كانت إسرائيل تقاتل المقاومة الفلسطينية، التي عملت عبر الحدود وحاولت، مرارًا وتكرارًا، التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية برًا وبحرًا وحتى جوًا. إن الإنجازات المحدودة لحركة المقاومة الفلسطينية في هذه المنطقة دفعتها إلى شن هجمات ضد أهداف إسرائيلية ويهودية في الساحة الدولية. كان الحكم الإسرائيلي غريبًا عن سكان الأراضي المحتلة منذ اليوم الأول للاحتلال. كان غريبًا من وجهة نظر دينية، عرقية، ثقافيًا، ولغويًا، وفي وقت لاحق أيضًا اقتصاديًا. هذا في ضوء الفجوة الكبيرة بين مستوى المعيشة في إسرائيل ومستوى المعيشة في الأراضي المحتلة.

عمليات لا مفر منها

أما بالنسبة للادعاء الثاني والمضاد، كما لو أن السياسة ليست هي المسؤولة، بل الانحرافات وعدم الالتزام بالسياسة الأصلية، تجدر الإشارة إلى أن الانحرافات عن السياسة الأصلية صدرت عن أعلى المستويات في إسرائيل، كتغيير واع وتجاهل [للواقع] أو عدم فهم للعواقب التي ستترتب على ذلك وتداعياته على علاقات نظام الاحتلال مع السكان

الخاضعين للاحتلال.

على الرغم من أن التجربة التاريخية هنا أيضًا كان يمكن أن تكون بمثابة دليل لقادة إسرائيل، لم تكن هناك أي فرصة لمنع عمليتين طبيعيتين مميزتين ستمر بهما أي حكومة مفروضة قسرًا، خاصة عندما يختلف السكان "المحتلُون" عرقيًا وثقافيًا عن السكان "المحتلِين"، ويتعزز لديهم شعور بالتفوق تجاه الشعب القابع تحت الاحتلال وتمارس بحقه سياسات الإلغاء والازدراء، كأمة وكأفراد. العملية الطبيعية الأولى تجد تعبيرها الواضح في تجريد إسرائيل للفلسطينيين من إنسانيتهم. العملية السلبية الثانية تتعلق بالمستوى التنفيذي. سرعان ما أصبح أعضاء الجهاز الإداري مدمنين على الشعور بالقوة في مواجهة عجز السكان المحليين الذين يحتاجون إلى خدماتهم. أفراد الأمن في الجسور ونقاط التفتيش وعمليات التفتيش وحظر التجول، وأعضاء الجهاز المدني المخولين بمنح تراخيص مختلفة للسكان المحليين، يسيؤون كلهم أحيانًا معاملة السكان الذين لا حول لهم ولا قوة. وهذه العملية السلبية تغذيها ثلاثة عوامل رئيسة: ١) عدم القدرة على وضع أفضل ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي والبيروقراطية المدنية الإسرائيلية في مواقع الإدارة المدنية. ٢) عجز إسرائيل عن تحقيق نيتها الأولية في إقامة نظام "مستنير" وإنساني يحاول إظهار المعاملة الإنسانية، مع توخي الصرامة الشديدة في كل مجال حساس يتعلق بتقاليد وأسلوب حياة السكان العرب مع تجنب الإذلال وإهانة السكان المحليين. ٣) وكان العامل الأخير هو الظاهرة المألوفة لكل حكومة مركزية، وبالتأكيد نظام الاحتلال الذي لا يتم انتقاده بحرية – وهي تطور مظاهر الفساد بمرور الوقت. وحدث الشيء نفسه مع الاحتلال الإسرائيلي. يضاف إلى ذلك مظاهر الجريمة – بيع الأسلحة والمتفجرات الإسرائيلية للإرهابيين الفلسطينيين الذين يعملون ضد إسرائيل، أو تهريب المركبات عبر خطوط الإغلاق الكامل في منطقة أو أخرى، مقابل المال. في ظل هذه الظروف، لم تكن هناك فرصة لأن يرى السكان العرب الحكومة العسكرية الإسرائيلية مقبولة لهم، مع حل،

حتى مؤقت، لمشاكلهم، وقبول وجودها دون مقاومة نشطة.

لأكثر من نصف قرن منذ حرب الأيام الستة، وفي الواقع حتى توقيع اتفاقات أوسلو في العام ١٩٩٣، قامت إسرائيل بانسحاب مزدوج من سياستها الأولية والأساسية، التي رأت الحل السياسي المستقبلي على أساس الانسحاب الإسرائيلي وإخلاء جزء كبير من يهودا والسامرة وقطاع غزة، مع الانفصال عن الجزء الرئيس من السكان المحليين، ومن سياستها الحكومية الأولية، التي سعت إلى منع الاحتكاك واستفزاز أقل عدد ممكن مع السكان العرب، في محاولة لتمكينهم من عيش حياة روتينية مماثلة قدر الإمكان لحياتهم السابقة للاحتلال. لم تأت إسرائيل إلى الأراضي خالية من التطلعات والتوقعات لمستقبلها. لم تستطع حكوماتها مقاومة الإغراء، والرغبة في الاعتقاد بأن الوضع المؤقت ربما يمكن أن يستمر إلى الأبد، والضغط الداخلي لخلق حقائق عن وجود إسرائيلي على الأرض. كان هذا هو الأساس للطفرة الاستيطانية الهائلة، وبهذه الطريقة بدأ أيضًا الضم الزاحف للأراضي. لقد حول هذا التغيير في سياسة إسرائيل المشاكل شبه الحتمية للعلاقات بين المحتل والخاضع للاحتلال إلى صراع وجودي. فمن جهة، وقفت الحركة القومية اليهودية، التي اعتبرت جميع مناطق أرض إسرائيل أرضًا يهودية إسرائيلية، بل إن أجزاء منها انتهكت منح الحقوق المدنية والمساواة للسكان الفلسطينيين المحليين. وعلى الجانب الآخر كانت هناك حركة وطنية عربية فلسطينية بلغت مرحلة النضج. وبالتوازي مع رغبتها في تحرير نفسها من نير الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي، سعت هذه الحركة إلى تحقيق الوجود السياسي الوطني لفلسطين المستقلة والسيادة على جميع الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب الأيام الستة، والقيام بذلك كدولة ذات سيادة عاصمتها القدس. وفي الوقت نفسه، انسحبت إسرائيل من سياسة إدارتها الأولية، التي كانت تهدف إلى تقليل الاحتكاك بين الشعبين قدر الإمكان. وبدلًا من سياسة الاحتلال الخفي، اعتمدت سياسة الوجود الإسرائيلي والإسرائيلي الواضح على الأرض. ولا يمكن للمرء أن يتجاهل، بطبيعة الحال، الجانب

الأمني لإدارة الأراضي، ولا سيما الكفاح الإسرائيلي ضد الشبكات الإرهابية في الأراضي المحتلة. ومن المشكوك فيه ما إذا كان بإمكان إسرائيل أن تتصرف في هذه المسألة بشكل مختلف عما فعلته. إن الحاجة إلى نشر شبكة استخباراتية وتنفيذ اعتقالات وغيرها من الإجراءات العقابية ضد الإرهابيين والمتعاونين معهم لم تترك لإسرائيل سوى خيارات قليلة. هذه الإجراءات المضادة تثقل كاهل سكان المناطق المحتلة وتتناقض مع النية الأصلية وراء سياسة "الحكومة المستنيرة" وفلسفة عدم التدخل في الحياة اليومية للسكان المحليين. ولم تكن هذه التدابير غير متسقة مع القصد الأصلي فحسب، بل لم تحل أيضًا المشكلة الأمنية. علاوة على ذلك، خلقوا خلفية ملائمة لتجنيد أعضاء لحركة المقاومة العربية العنيفة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل.

وقد أدى ذلك إلى تكثيف دوامة العنف. لم تقتصر الانحرافات عن السياسة الأصلية على المجال السياسي الأمني. على مر السنين، تطورت علاقة اقتصادية متبادلة غير صحية، حيث تعاملت إسرائيل مع الأراضي المحتلة بنهج تمييزي يخدم المصالح الاقتصادية الإسرائيلية ويعززها. تنظر إسرائيل إلى اقتصاد الأراضي المحتلة على أنه سوق طبيعي لمنتجاتها، بينما تمنع المنتجات الفلسطينية من الوصول إلى السوق الإسرائيلية وتمنع بشكل منهجي إنشاء مصانع في المناطق [الفلسطينية المحتلة] التي قد تنافس المصانع الإسرائيلية. ما يقرب من نصف القوى العاملة المحلية في الأراضي المحتلة وجدت رزقها في إسرائيل. جميعهم تقريبًا لديهم وضع "الحطابين وعمل أسود". وكانت رواتبهم، في معظم الحالات، وبالتأكيد في العقود الأولى من الاحتلال، أقل بما لا يقاس من رواتب نظرائهم الإسرائيليين. وفي أوقات معينة، كانوا يعملون أيضًا في ظروف قاسية ومهينة، تتعلق، في جملة ما تتعلق، بترتيبات النقل وتفتيش الدخول إلى إسرائيل والخروج منها. كانت خلفية المقاومة الفلسطينية والانتفاضة الشعبية التي اندلعت في نهاية عام ١٩٨٧ (الانتفاضة الأولى)، أولًا وقبل كل شيء، وطنية، سياسية، لكن يجب ألا نتجاهل العواقب الوخيمة للحالة الاقتصادية الصعبة التي وجد

السكان الفلسطينيون أنفسهم فيها في الأراضي المحتلة. هذا على الرغم من حقيقة أن الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في كانون الأول ١٩٨٧ كان، نسبيًا، هو الأفضل منذ العام ١٩٦٧. وكان هذا هو الحال أيضًا في أيلول ٢٠٠٠، مع اندلاع الانتفاضة الثانية. في وقت لاحق، أصبحت الحكومة العسكرية الإسرائيلية البديل الأكثر سلبية والأقل استحسانًا في نظر جميع السكان في الأراضي المحتلة. معارضة هذا البديل لم يكن فقط من الناحية النظرية، ولكن أيضًا من الناحية العملية: تطور الاستعداد، حيث هناك إجماع وطني فلسطيني لمحاربة الاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل. إن سياسة إسرائيل وسلوكها هما اللذان دفعا الفلسطينيين إلى أخطر وضع على الإطلاق – وضع لم يبق لديهم فيه ما يخسرونه.

الخطاب الاستيطاني – التوراتي تجاه الضفة الغربية
قراءة في خطاب الجيش الإسرائيلي والمستوطنين

«تقدم هذه الورقة ترجمة لأربعة نصوص إسرائيلية مختارة تسلط الضوء على الخطاب الاستيطاني–التوراتي المتعلق بالضفة الغربية أرضًا وسكانًا. ونحن نصف الخطاب الإسرائيلي بأنه استيطاني– توراتي لأنه يستند إلى مركبين متضافرين، كما يتجلى في النصوص المرفقة: المركب الاستيطاني–الاستعماري (يقوم على تفوقية المستوطن وأحقيته في الأرض مقابل دونية الأصلاني وضرورة إقصائه عن المكان) والمركب التوراتي (يقوم على رواية دينية «مقدسة» لا ينبغي للبشر مجادلتها وهي رواية ترافق المركب الاستيطاني لِوَهبه «أخلاقية» و«رسالة سامية»).

تبدأ هذه الورقة الإسرائيلية بتوطئة كتبها مدير وحدة المشهد الإسرائيلي في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) أنطوان شلحت، تضع النصوص المترجمة في سياق تاريخي يشدد على راهنيتها، خصوصًا في أعقاب تشكيل حكومة اليمين الاستيطانية، التي تعمل بشكل حثيث على ضم الضفة الغربية، بهدي من خطة الحسم التي وضعها سموتريتش في العام ٢٠١٧. ثم تقدم الورقة مراجعة نقدية في مفهوم الخطاب في سياق الاستعمار الاستيطاني، بالتركيز على العوامل التي تساهم في تشكيل الخطاب الاستيطاني–التوراتي. أما القسم الأكبر من هذه الورقة، فتشغَلُه النصوص المترجمة».

«مدار»

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies